المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئيس الحكومة
ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵖⵍ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴼⵍ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉ

حصيلة
وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة

برسم سنة 2024

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئيس الحكومة
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴼⵍⵜ ⵏ ⵜⵙⴽⵔⴰⴹⵜ

حصيلة

وزارة الانتقال الرقمي

وإصلاح الإدارة

برسم سنة 2024

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

❖ "فكما هو معلوم، حظي ورش اللاتمركز الإداري بعناية خاصة من لدن جلالتنا منذ اعتلائنا العرش، بالنظر لأهميته الاستراتيجية ضمن الدينامية المؤسساتية المواكبة لتنزيل الجهوية المتقدمة.

❖ وقد دعونا، في هذا الصدد، إلى التسريع بتفعيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، من خلال الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، حيث شددنا على ضرورة "تعبئة كل الطاقات والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل هذا الميثاق، عبر التسريع من وتيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية على نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي".

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة بتاريخ 20 دجنبر 2024

❖ "فالتكنولوجيا الرقمية تشكل بالفعل، تحولا بنيويا في مقاربتنا للعالم الذي يحيط بنا، إذ تسمح بتطوير أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة، من شأنها أن تخلق المزيد من مناصب الشغل، وأن تشكل مصدرا للرفع من فرص الاستثمار".

❖ ..." لكن بالمقابل، تتطلب الرقمنة، كخيار اقتصادي، توفير كفاءات بشرية كافية ومختصة، وتكريس هذه الثقافة لدى مختلف فئات المجتمع، مع تطوير بنيات تحتية تقنية قادرة على مواكبة التطور المتسارع في هذا القطاع".

مقتطفان من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركين في أشغال اجتماع التجمع الإفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الإفريقية الأعضاء في البنك وصندوق النقد الدوليين بتاريخ 05 يوليوز 2022

❖ ..."وتعد الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة عاملا حاسما في الارتقاء بالعمل الإداري، إذ ينبغي التوجه نحو تعميم الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن بعد، والولوج المشترك للمعلومات من طرف مختلف القطاعات".

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركات والمشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا بتاريخ 27 فبراير 2018

الفهرس

تقـديـــم 9

الانتقال الرقمي 12

1. الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030 " 13
محاور ومحفزات ورافعات الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" 13
اللجنة الوطنية للتنمية الرقمية 15
الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" 16
2. الإدارة الرقمية" E-GOV " 18
تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية 18
مواكبة تبسيط ورقمنة المسارات 20
تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة 24
تيسير الولوج للخدمات الرقمية 31
مواكبة النضج الرقمي للإدارات العمومية 38
تعزيز الترسانة القانونية للإدارة الرقمية 40
الهيئات الأفقية للقيادة والحكامة 41
3. الاقتصاد الرقمي 42
قطاع ترحيل الخدمات وتصدير الرقمنة 42
رقمنة المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة 44
دعم ومواكبة المقاولات الناشئة 46
4. المحفزات والمسرعات 55
تطوير المواهب والكفاءات الرقمية 55
الإدماج الرقمي 60
الخدمات السحابية والأمن السيبراني 60
قطاع الاتصالات 62
استعمال وتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول 65

إصلاح الإدارة 69

1. حكامة المرافق العمومية 70
اللاتمركز الإداري 70
تنظيم إدارات الدولة 72
تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 75
تنزيل ميثاق المرافق العمومية 77
تطوير الاستقبال بالمرافق العمومية 78
2. شفافية وانفتاح المرافق العمومية 79
تفعيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات 79
تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة 79
3. إصلاح منظومة الوظيفة العمومية 81
إعداد ودراسة وإصدار النصوص التنظيمية والتشريعية 82
الحوار الاجتماعي 83
تطوير الحماية الاجتماعية 86

مرصد المناصب العمومية 87
تكريس مقاربة النوع بالوظيفة العمومية..... 87
التدبير بالكفاءات..... 89
المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة..... 89

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية 90

تكريس الهوية البصرية للغة الأمازيغية بإدراجها في اللوحات وعلامات التشوير 91
توفير خدمة الاستقبال الحضوري باللغة الأمازيغية 91
توفير خدمة الاستقبال الهاتفي باللغة الأمازيغية 91
إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية 91
تنظيم لقاء تواصلي بمناسبة رأس السنة الأمازيغية..... 91
الأمـازيغية في مجال التشريـع والتنظيم والعمل البرلماني..... 92
الأمـازيغية في مجال الإعلام والاتصال..... 93
الأمـازيغية في مجال التعليم..... 93
الأمـازيغية في مجال الإبداع الثقافي..... 93
إطلاق مركز العلاقة مع الزبناء باللغة الأمازيغية بتعاون مع شركة "MYOPLA" 93

الدعم والمواكبة 95

التعـــاون الدولي 96
التـــواصل..... 112
صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية 113

تقديم

تـــقـــديـــم

ككل سنة، تحرص وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة من خلال إعداد وعرض حصيلتها السنوية، على ترسيخ وتعزيز مبدأ التواصل مع مختلف الفاعلين والشركاء والرأي العام، وإطلاعهم على مدى التقدم المحرز في مسار تنزيل الأوراش والمشاريع والأنشطة ذات الصلة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والتي تروم الرفع من أداء الإدارة وجعلها أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية ومواكبة الأوراش التنموية في مختلف المجالات، وتوجيهها للتكيف مع مختلف المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك محمد السادس نصره الله في مناسبات عديدة، والتي تجسد العناية الفائقة التي يوليها جلالته لورش إصلاح الإدارة العمومية وتحسين جودة أدائها لتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين والمقاولات، وفي إطار تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد كمرجعية جديدة للتنمية تتضمن التوجهات والمبادئ والتزامات الفاعلين وتشكل إطارا لترسيخ الثقة والمسؤولية، التزمت الحكومة في المحور الثالث من برنامجها بتعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة وجعلها في خدمة المرتفق، عبر تقريب وتحديث الجهاز الإداري، وتفعيل الجهوية المتقدمة واللا تمركز الإداري، وتطوير وتجويد الخدمات العمومية مع إعطاء أولوية خاصة لتسريع وتيرة التحول الرقمي على جميع المستويات واستثمار الفرص التي يتيحها لفتح آفاق جديدة للدفع بعجلة التنمية، والسير قدما نحو مغرب رقمي.

و انطلاقا من المهام المنوطة بها، تواصل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مواكبة مختلف القطاعات الوزارية في مسار ترسيخ ثقافة التحول الرقمي بما من شأنه تعزيز رو ابط الثقة بين الإدارة والمرتفق، واستثمار الفرص التي تتيحها الرقمنة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد وفتح آفاق جديدة للدفع قدما بعجلة التنمية ببلادنا.

وتفعيلا لالتزامات البرنامج الحكومي (2021-2026) ودعم تسريع أوراش الدولة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، عملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على إعداد استر اتيجية وطنية للتحول الرقمي"المغرب الرقمي 2030 "، طموحة تروم بالأساس تحقيق الاحتياجات ذات الأولوية وضمان ملاءمتها لرهانات الرقمنة ومتطلباتها، وذلك من خلال التركيز على المشاريع الرامية إلى الارتقاء بالإدارة الرقمية وتسريع الشمول الرقمي وتطوير اقتصاد رقمي يتسم بالكفاءة والقدرة التنافسية ، مع تحديد مجموعة من الشروط المسبقة لتنزيلها من بينها تعزيز الإطار القانوني، والتحديث السريع للبنية التحتية الرقمية في كل المجالات الترابية بمواصفات عالمية، واعتماد مؤشرات الحكامة ونجاعة الأداء، دون إغفال تكوين الموارد البشرية المؤهلة وتطوير الكفاءات في هذا المجال.

كما حرصت الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى لإصلاح الإدارة، وذلك من خلال العمل على تطبيق مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بهدف رفع منسوب الثقة بين الإدارة والمرتفق، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن والمقاولة وبأقل تكلفة، مع تحسين الرقابة والشفافية وتسهيل وصول المعلومة أو الخدمة إلى طالبيها، وكذا من خلال السهر على تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري كمدخل أساسي لتأهيل الجهوية المتقدمة وتحسين فعالية اتخاذ القرار على المستوى الترابي، وتنزيل ميثاق المر افق العمومية الذي أرسى مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير المر افق العمومية، فضلا عن مواصلة مواكبة المشاريع المدرجة في الاستر اتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي إطار الجهود المبذولة لإنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وفقا للتوجيهات الملكية السامية، بما من شأنه أن يخول اللغة الأمازيغية المكانة التي تستحقها باعتبارها إرثا لكل المغاربة، واصلت الوزارة وبإرادة قوية تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، من خلال صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية المحدث لدعم المشاريع الأفقية والقطاعية، التي تهم استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية، وعبر تطوير الشراكات مع مختلف الفاعلين في هذا المجال، ولاسيما المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وعلاوة على ذلك، عرفت منظومة الوظيفة العمومية، مراجعة لأساليب تدبيرها بهدف تطويرها وترسيخ مهنيتها، وتكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والفعالية، وتنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2024 بين الحكومة والمركزيات النقابية وذلك باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات من أجل تحسين الوضعية المادية للموظفين، والرقي بأوضاعهم.

الانتقال الرقمي

1. الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030 "

تتبنى الحكومة المغربية التحول الرقمي على مستوى جميع القطاعات والمؤسسات، إيمانا منها بكونه يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في جعل المملكة المغربية قطبا رقميا إقليميا، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى ضرورة تسريع وتيرة الرقمنة لسد الفجوة في هذا الميدان مع الدول المتقدمة، وجني ثمار الطفرة الرقمية التي يشهدها العالم .

ووعيا منها بأهمية التحول الرقمي كمحور رئيسي في السياسات العمومية، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة جاهدة، على تنزيل مضامين هذا الورش المهيكل، استجابة لمتطلبات المواطنين والمستثمرين والإدارات العمومية، وتماشيا مع الرؤية الملكية السامية الداعية إلى الاستفادة من التطور الرقمي، لاسيما عبر مساعدة الشباب المغاربة على إنتاج حلول رقمية مغربية تستجيب للاحتياجات وتسهم في خلق فرص للشغل.

من هذا المنظور، عملت الوزارة برؤية وطنية متجددة، ووفق مقاربة تشاركية مندمجة ومنسجمة تقوم على الإنصات والبناء المشترك، تضمن انخراط كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين، على إعداد استراتيجية وطنية للتحول الرقمي"المغرب الرقمي2030"، تضع على رأس أولوياتها حاجيات المستعملين والمشاريع الرقمية الموجهة للمواطنين.

وتروم هذه الاستراتيجية تمكين المواطنات والمواطنين المغاربة من الاستفادة من الخدمات الرقمية على قدم المساواة، مع ترسيخ الممارسات الجيدة ومواكبة الإدارات العمومية في ورش التحول الرقمي، إضافة إلى جعل المملكة بلدا منتجا للحلول الرقمية، وخلق فرص شغل عبر جذب الاستثمارات، وكذا مواكبة المواهب الرقمية الشابة، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وتطبيقا لالتزامات البرنامج الحكومي.

وقد حرصت الوزارة على أن تكون هذه الاستراتيجية موضوع استشارات واسعة مع الفاعلين والمعنيين في القطاعين العام والخاص من ذوي الاختصاص والإنصات المتواصل لحاجيات المواطنين والمواطنات عبر تنظيم لقاءات جهوية مثمرة.

محاور ومحفزات ورافعات الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"

محاور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

بنيت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030"، وفق مقاربة تشاركية ضمت مختلف الشركاء الأساسيين، من خلال عقد لقاءات جهوية للإنصات والتشاور، شملت كل من المجتمع المدني، القطاع العام والخاص واتحادات مهنية.

وتروم هذه الاستراتيجية بالأساس، جعل المغرب قطبا رقميا لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، من خلال التركيز على محورين استراتيجيين هما:

- تسريع رقمنة الخدمات العمومية مع الحرص على جودتها، من خلال اعتماد منهجية محورها المرتفق، سواء كان مواطنا أو مقاولة .
- بث دينامية قوية في الاقتصاد الرقمي، بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق قيمة مضافة وإحداث فرص الشغل وذلك عبر تطوير قطاع ترحيل الخدمات، وتصدير الرقمنة وبناء منظومة خاصة بالمقاولات الناشئة ومواكبة رقمنة المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة .

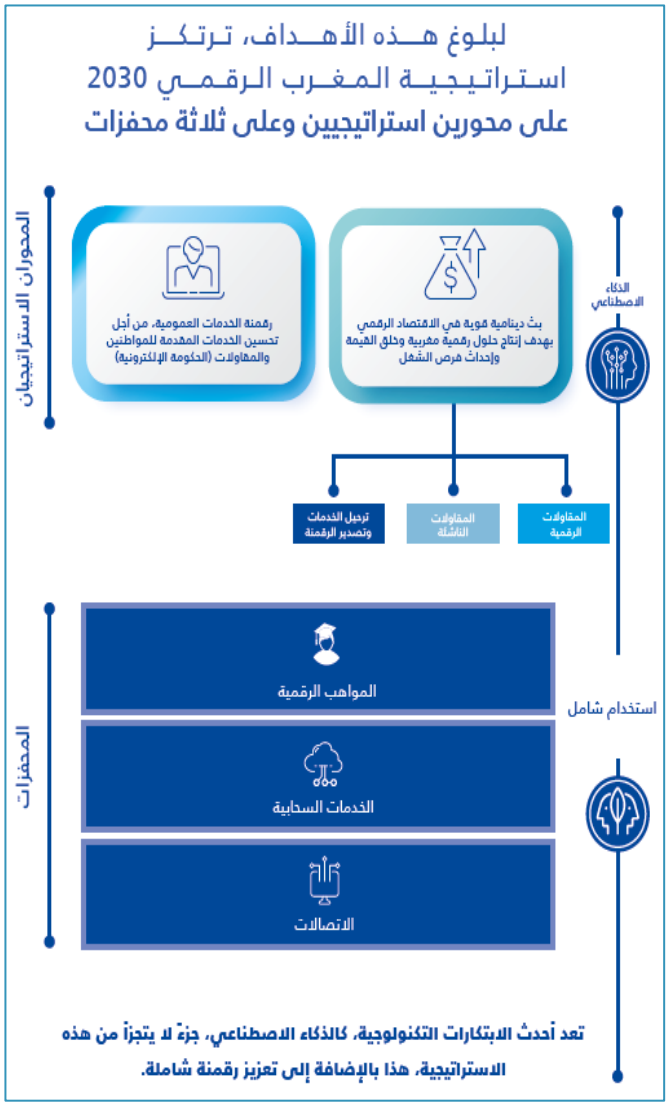

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاستثمار في الأسس والمحفزات اللازمة للنهوض بالرقمنة في المغرب من خلال:

- تكوين وتطوير الكفاءات والمواهب الرقمية عن طريق تفعيل جميع رافعات الإنتاج والجاذبية سواء على مستوى التكوين الأساسي أو على مستوى برامج تطوير المهارات وإعادة تأهيلها، مع الحرص على ملائمة هذه التكوينات مع متطلبات سوق الشغل.
- تأهيل البنية التحتية الرقمية، من خلال تعميم التغطية بشبكة الهاتف والإنترنيت وتوفير خدمات حوسبة سحابية تستجيب لحاجيات القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الترسانة القانونية وإرساء الحكامة الجيدة.

الرافعات العرضانية للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

بالإضافة إلى استخدام رقمي شامل عبر إدماج مبادئ الشمولية الرقمية في تصميم الخدمات وإحداث مراكز القرب الرقمية والقيام بحملات توعوية للإخبار ولتشجيع استعمال الخدمات عبر الإنترنيت، يعد الذكاء الاصطناعي جزء لا يتجزأ من مكونات هذه الاستراتيجية وذلك من خلال استغلال القدرات التي يتيحها في القطاعين العام والخاص من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية ودعم المقاولات الناشئة وتطوير الكفاءات.

اللجنة الوطنية للتنمية الرقمية

في إطار مشروع مواكبة تنزيل "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية"، صادقت الحكومة المغربية بتاريخ 9 نونبر 2023، على مرسوم رقم 2.23.951 بإحداث "لجنة وطنية للتنمية الرقمية" يرأسها رئيس الحكومة. ويحدد هذا المرسوم أعضاء اللجنة واختصاصاتها وكيفية اشتغالها، مسطّرا هدف وضع إطار "حكاماتي" يسهر على مواكبة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية.

الاجتماع الأول للجنة الوطنية للتنمية الرقمية

بتاريخ 7 فبراير 2024، انعقد بمقر رئاسة الحكومة، الاجتماع الأول للجنة الوطنية للتنمية الرقمية 2024، حيث تم تقديم عرض حول التوجهات العامة للتنمية الرقمية-المغرب الرقمي 2030، وذلك بحضور عدد من السادة الوزراء، وممثلين عن القطاع العام والخاص والهيئات المهنية والخبراء من أعضاء اللجنة.

وقد تم خلال هذا العرض، استعراض التوجهات العامة للتنمية الرقمية "المغرب الرقمي 2030"، والتي تقوم على مرتكزين اثنين هما:

- رقمنة الخدمات العمومية، من خلال تسريع رقمنتها والحرص على جودتها، وبث دينامية جديدة في الاقتصاد الرقمي بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية.
- خلق القيمة وإحداث مناصب شغل، من خلال تطوير قطاع ترحيل الخدمات، وبناء منظومة خاصة بـ"المقاولات الناشئة ومواكبة رقمنة المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة.

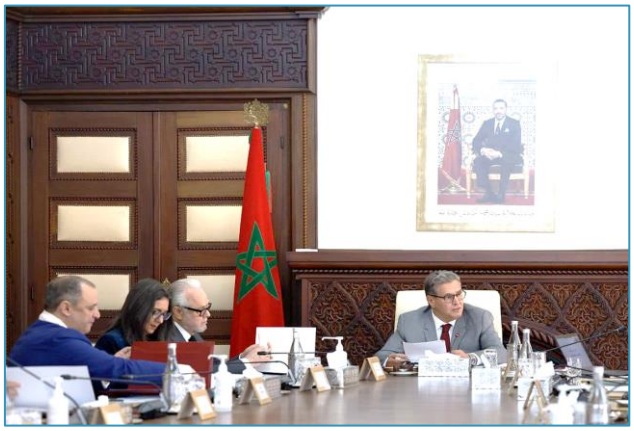

كما شكل الاجتماع مناسبة للتذكير بأهمية كل من الذكاء الاصطناعي، وحضوره الوازن ضمن مكونات "المغرب الرقمي 2030"، وتكوين مزيد من الكفاءات والمواهب الشابة في مختف مجالات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، وضرورة توفر بلادنا على خدمات حوسبة سحابية بالشكل الذي يجعلها قادرة على الاستجابة لحاجيات القطاعات العامة والخاصة.

الاجتماع الثاني للجنة الوطنية للتنمية الرقمية

وبتاريخ 3 أبريل 2024، انعقد بمقر رئاسة الحكومة، الاجتماع الثاني للجنة الوطنية للتنمية الرقمية، تم خلاله تقديم عرض محين حول "التوجهات العامة للتنمية الرقمية-المغرب الرقمي 2030"، إثر سلسلة لقاءات تم عقدها مع أعضاء اللجنة، لتجميع مقترحاتهم وتضمين آرائهم، بهدف المساهمة في إغناء مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية.

الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"

بعدما حظيت بالمباركة المولوية السامية لمضامينها، جرى يوم 25 شتنبر 2024 بالرباط، الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، بحضور مستشار صاحب الجلالة، السيد أندري أزولاي، وأعضاء الحكومة ورؤساء الهيئات الدستورية ومدراء المؤسسات العمومية، وكذا مختلف ممثلي المنظومة الرقمية ببلادنا، بالإضافة إلى ضيوف المملكة من الخارج.

وقد عرف حفل إطلاق هذه الاستراتيجية، بث كلمة مصورة لرئيس الحكومة، السيد عزيز أخنوش، أكد فيها أن هذه الاستراتيجية شكلت محط مشاورات موسعة، حيث عملت الحكومة على إشراك الفاعلين الرئيسيين في مجال الرقمنة، لتدارس مضامينها، سواء من الإدارات العمومية أو الاتحادات المهنية أو مؤسسات التكوين، أو من القطاع الخاص والمجتمع المدني، مبرزا أنه تم عقد، على وجه الخصوص، اجتماعين للجنة الوطنية للتنمية الرقمية، وهو ما مكن من الوصول إلى صيغة مشتركة للتوجهات العامة لاستراتيجية "المغرب الرقمي 2030".

وتهدف هذه الاستراتيجية، التي أشرفت على إطلاقها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بالأساس، إلى جعل المغرب قطبا رقميا لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، ورقمنة الخدمات العمومية، من أجل الانتقال بالمغرب من الرتبة 113 إلى الرتبة 50 عالميا وفق مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية وتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية.

كما تروم هذه الاستراتيجية، بث دينامية في الاقتصاد الرقمي من خلال خلق 240 ألف منصب شغل مباشر والمساهمة في الناتج الداخلي الخام سنة 2030، فضلا عن جعل المملكة بلداً منتجا للرقمنة.

توقيع اتفاقيات لمواكبة التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"

على هامش مراسم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، جرى التوقيع، يوم 25 شتنبر 2024، على ثلاث اتفاقيات شراكة تربط وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بعدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والفاعلين في المنظومة الرقمية.

وقد أتت هذه الاتفاقيات كالتالي:

- اتفاقية الشراكة الأولى: تهم عقد برنامج 2024-2030 لتطوير قطاع ترحيل الخدمات؛
- اتفاقية الشراكة الثانية: تم توقيعها مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، تتعلق ببرنامج لتقديم منح لطلبة الدكتوراه في المجال الرقمي في أفق سنة 2027؛
- اتفاقية الشراكة الثالثة: التي تم توقيعها مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ترمي إلى تعزيز عرض التكوين المهني في المجال الرقمي وزيادة جاذبية المغرب.

عقد لقاء تواصلي مع وسائل الإعلام لاستعراض مضامين الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"

وبتاريخ 26 شتنبر 2024، تم بمقر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالرباط، عقد لقاءً تواصلي مع عدد من وسائل الإعلام الوطنية، وكذا الأجنبية المعتمدة بالمملكة، بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، التي حظيت بالمباركة المولوية السامية لمضامينها.

اللقاء شكَّل فرصةً للإجابة عن أسئلة السيدات والسادة الصحافيات والصحافيين، والتفاعل مع ملاحظاتهم المتعلقة بمضامين الاستراتيجية الوطنية وأهمّ أهدافها. حيثُ تم التأكيد على الدور المحوري والفعّال للمنظومة الإعلامية والصحافية ببلادنا في تنوير الرأي العام حول ما أتت به الاستراتيجية الوطنية على الخصوص وبورش التحول الرقمي بشكل عام.

استعراض مضامين الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" خلال لقاء المنظومة التكنولوجية للاتحاد العام لمقاولات المغرب

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة يوم فاتح أكتوبر 2024، بالدار البيضاء، في لقاء نظمه الاتحاد العام لمقاولات المغرب وعرف حضور مختلف الفاعلين الرئيسيين بالمجال التكنولوجي الوطني بهدف مناقشة التحديات والفرص وكذا آفاق هذا المجال وسبل تطويره.

وخلال هذا اللقاء، الذي شهد إطلاق عرض "Tech Founders" الموجه لمواكبة المقاولات التكنولوجية الناشئة، تم تثمين مساهمة مختلف المتدخلين في منظومة القطاع الخاص في صياغة الاستراتيجية الوطنية بما يستجيبُ لتطلعات أصحاب المشاريع والمقاولات الناشئة، ويساهم بالتالي في تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

تنظيم لقاءٌ تواصلي مع موظفات وموظفي الوزارة لاستعراض مضامين الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"

نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 9 أكتوبر 2024 بالرباط، لقاءً تواصلياً ضمَّ مختلف موظفي وأطر ومسؤولي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تم خلاله استعراض محاور الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، التي حظيت مضامينها بالمباركة المولوية السامية، حيثُ تم التأكيد على الدور المحوري والهام الذي تلعبه الموارد البشرية بالوزارة في إنجاح ورش التحول الرقمي ببلادنا.

كما شكل هذا اللقاء التواصلي فرصةً للتفاعل مع ملاحظات وآراء و أفكار مختلف السيدات والسادة موظفات وموظفي الوزارة حول الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، والسُبل الكفيلة بتنزيلها التنزيل الأمثل وفقا لتطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله و انتظارات المواطنات والمواطنين.

2. الإدارة الرقمية " E-GOV "

وعيا منها بأهمية ورش التحول الرقمي كمحور رئيسي في السياسات العمومية ور افعة للاقتصاد ووسيلة لتحقيق التنمية، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة جاهدة على تنزيل مضامين هذا الورش استجابة لمتطلبات المواطنين والمستثمرين والإدارات العمومية.

وقد مكن اعتماد الرقمنة في تنزيل العديد من الأوراش الإصلاحية من تحقيق العديد من المكاسب سواء على مستوى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولة، أو على مستوى تعزيز فعالية الإدارة والرفع من نجاعتها.

وفي هذا الصدد، ارتكز القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المر افق العمومية على الرقمنة للتأسيس لخدمة عمومية ذات جودة عالية، سهلة الولوج وشفافة. حيث نص على اعتماد المر افق العمومية لرمز تعريفي موحد خاص بكل مرتفق، يستعمل في جميع أنظمتها المعلوماتية، ويمكن من تيسير تبادل المعلومات بينها والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها.

كما تمت بلورة وصياغة القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية اعتمادا على الرقمنة كآلية لتفعيل هذا القانون ولبلوغ أهدافه المتمثلة في تعزيز الثقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

وقد قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة خلال سنة 2024، بإنجاز وتنفيذ مجموعة من المشاريع والإجراءات الهادفة إلى تطوير الإدارة وجعلها فعالة من خلال تقديم خدمات عمومية رقمية ذات جودة، تتمحور حول المرتفق.

وتتلخص هذه المشاريع والأنشطة المنجزة، فيما يلي:

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

استكمال ترسانة النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 55.19

يعتبر تسريع تنفيذ ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية مدخلا مهما لرقمنة الخدمات العمومية، وقد عملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في إطار استكمال تنزيل مقتضيات القانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على إعداد ووضع مجموعة من مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 55.19 بمسطرة المصادقة، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع مرسوم رقم 2.24.524 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.22.387 بتاريخ 8 ماي 2023 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر بمثابة موافقة، سكوت الإدارة، بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليها.
- مشروع مرسوم رقم 2.24.522 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.22.385 بتاريخ 8 ماي 2023 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما.
- مشروع مرسوم رقم 2.24.523 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.22.386 بتاريخ 8 ماي 2023 بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجة الطلبات المتعلقة بها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي.
- مشروع مرسوم رقم 2.22.757 بشأن تنظيم التبادل الإلكتروني بين الإدارات للوثائق والمستندات الإدارية الضرورية لمعالجة طلبات القرارات الإدارية التي يقدمها المرتفقون (المواد 4 و23 و24و25 و26 و32 من القانون).

الإدارة الرقمية: إنجازات ومكتسبات وطنية

جرد أكثر من 600خدمة عمومية متوفرة عبر الإنترنت:		
300خدمة موجهة للمواطنين	وأكثر من 200 خدمة موجهة للمقاولات	وحوالي 100خدمة موجهة للإدارات العمومية

أمثلة على المسارات الرقمية المعتمدة بشكل واسع وذات تأثير كبير على المستخدمين

السجل الاجتماعي الموحد

- لا حاجة إلى أي مستندات
- 20مليون تسجيل
- قابلية التشغيل البيني بين أكثر من 40قطاعا عامًا/خاصًا

مسار — منظومة التدبير المدرسي SYSTÈME DE GESTION SCOLAIRE

- 2مليون مستعمل نشيط
- 5مليون و 280ألف نتيجة
- 300مليون نقطة في الدورة

CNSS — الضمان الاجتماعي — ملتزمون بحمايتكم

خدمات الحماية الاجتماعية:

- متابعة السداد الشهادات
- 6.5مليون مستخدم مسجل
- 11مليون عملية شهريًا
- مليون شهادة محملة

دعم سكن DAAM SAKANE

- لا حاجة إلى مستندات
- لا حاجة إلى التنقل
- مدة الرد 7أيام
- مدة الصرف 15يومًا

PORTNET — البوابة الوطنية الوحيدة لتبسيط مساطر التجارة الخارجية

- مسار رقمي للواردات والصادرات بنسبة 100%
- أكثر من 120خدمة إلكترونية
- أكثر من 136مليون رسالة

جواز السفر

- مسار طلب رقمي وطابع مالي مُرقمن
- متوسط مدة الإصدار 7 :أيام

ANCFCC

شهادة الملكية

- مسار رقمي بنسبة 100%
- توقيع إلكتروني

BADR

التصريحات والتصاريح الجمركية

- 1,2مليون طلب شهادة ولادة
- 830ألف طلب نسخ كاملة

مواكبة تبسيط ورقمنة المسارات

وصف وتدوين وتحليل مسارات المرتفق من البداية إلى النهاية

- تحديد تدابير التبسيط وحلول الرقمنة الخاصة بالمسارات وتحديد خطة التنزيل ذات الصلة.
- تنفيذ خطة الرقمنة ونشر طرق مبسطة جديدة.

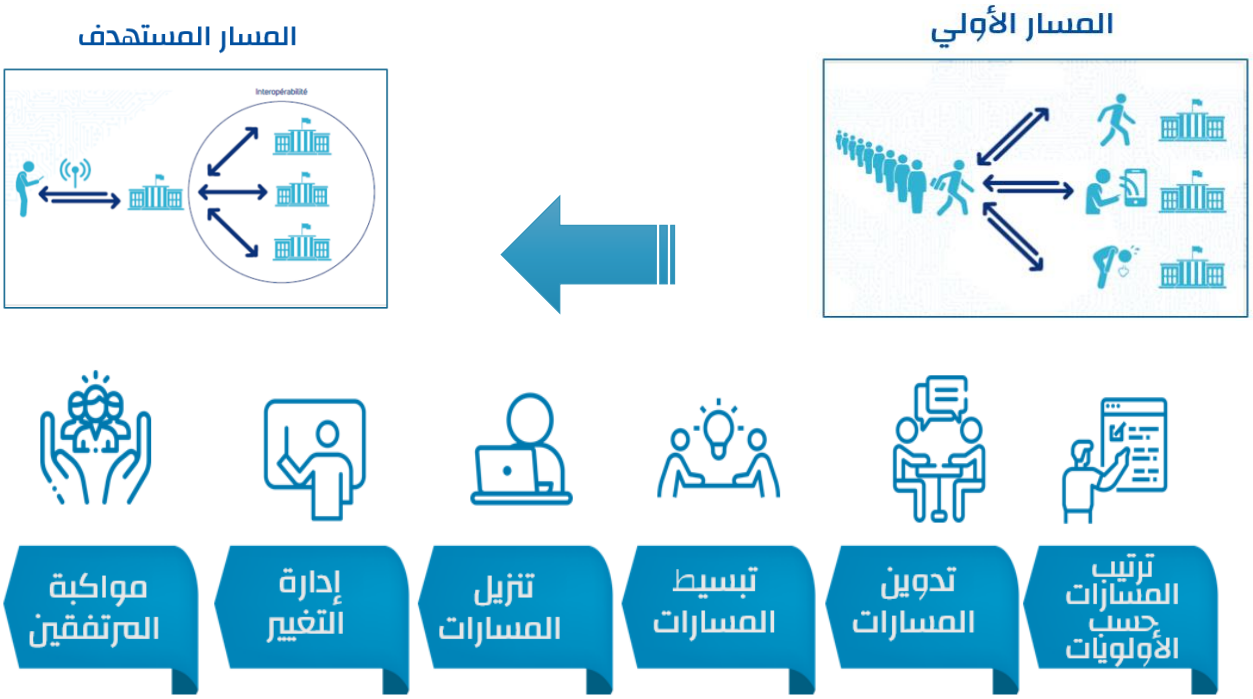

إطلاق شبكة سفراء الإدارة الرقمية لتيسير مسار المرتفق وتعزيز الخدمات العمومية الإلكترونية

- جرت بتاريخ 27 فبراير 2024، مراسم الإطلاق الرسمي لشبكة سفراء الإدارة الرقمية، تحت شعار "معاً لحكومة رقمية مبتكرة"، وذلك بحضور السيدات والسادة المدراء المشرفين على النظم المعلوماتية في مختلف القطاعات الحكومية.

وتأتي شبكة سفراء الإدارة الرقمية، التي أطلقتها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ"، بمنهجية جديدة للاشتغال أساسُها التشاور البناء وتسهيل التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات الحكومية لتنفيذ المشاريع القطاعية الأولوية بما من شأنه تيسير مسار المرتفق وتعزيز الخدمات العمومية الإلكترونية.

- وفي إطار السياسة التشاركية التي تنهجها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة، تم يوم 6 مارس 2024 بمقر الوزارة بالرباط، تنظيم ورشتي عمل مع اعضاء شبكة سفراء الإدارة الرقمية وممثلي القطاع الخاص، خصصت اشغالهما لتقديم الدراسة التي تقوم بها الوزارة لمعرفة حاجيات القطاعين العام والخاص من الخدمات السحابية التي تعد محفزا لتطوير الخدمات الرقمية، بتقديم بعض النماذج التي تعتمد هذه الخدمات بالقطاعين العام والخاص، كما تم فتح نقاش مع مختلف المتدخلين لمعرفة آرائهم وانتظاراتهم حول الخدمات السحابية لبلورة تصور موحد حول هذا الموضوع.

تبسيط ورقمنة مسار الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة في مجال ترحيل الخدمات

في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، عملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تبسيط مسار الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة في مجال ترحيل الخدمات، والذي يشمل ثلاث (3) مساطر إدارية، كخطوة أولى لرقمنته.

وتوجت المرحلة الأولى من عملية التبسيط ببعض الإنجازات أهمها :

- التوافق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على التبادل البيني للمعطيات التي يتوفر عليها واللازمة لمعالجة طلبات الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.
- إعداد دفتر تحملات لتصميم منصة إلكترونية خاصة بإيداع وتتبع مآل طلبات الحصول على هذا الدعم.

وتشتغل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة حاليا، بدعم من المختبر الرقمي لوكالة التنمية الرقمية، على تطوير هذه المنصة الإلكترونية، وذلك من أجل تحقيق مكاسب مهمة لفائدة المستثمرين، أهمها تقليص عدد الوثائق بنسبة تفوق 50% وتمكينه من تتبع مراحل معالجة طلبه بشكل آني.

خدمة المختبر الرقمي "Digital Factory"

يهدف المختبر الرقمي "Digital Factory"، والموجه للإدارات والمؤسسات العمومية أساسا إلى:

- مواكبة الإدارات والمؤسسات العمومية بشكل فعال في عملية التحول الرقمي من خلال وضع إطار ملائم لتطوير حلول مبتكرة؛
- تسريع تطوير منتوجات رقمية لفائدة المواطنين والمقاولات، تستجيب لحاجياتهم وتكون سهلة، وذلك أخذا بعين الاعتبار رأي المستعملين في إطار منهجية التحسين المستمر؛
- تحفيز وقيادة تحولات رقمية سلسة على نطاق واسع.

وقد تم في هذا الإطار تصميم وتنفيذ منصات رقمية وتطبيقات للهاتف المحمول تهدف إلى تقديم دعم مخصص للإدارات والمؤسسات العمومية.

دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية في تبسيط ورقمنة خدماتها وتحولها الرقمي

تبسيط ورقمنة مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب

بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع الشباب، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تبسيط ورقمنة مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة وكذا توسيع العرض الوطني للحضانات أو إدخال أي تغيير على أحد عناصرها.

ويتضمن مسار الحصول على هذه الرخصة عشر (10) مساطر إدارية، كمسار نموذجي يرتقب أن يمر من عدة أشهر إلى شهر واحد.

وقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى تفعيل الصيغة الجديدة لهذا المسار ولجميع المساطر المتعلقة به، ويتعلق الأمر بإجراءات ذات طبيعة قانونية ورقمية وتنظيمية بالإضافة إلى المواكبة والتكوين والتواصل وآليات الحكامة، حيث تم في هذا الصدد:

- الشروع في تصميم منصة إلكترونية خاصة بإيداع وتتبع مآل طلبات الحصول على هذه الرخصة، وكذا الحصول عليها موقعة إلكترونيا، تتضمن واجهة خاصة بالمستثمر وأخرى خاصة بالإدارة.
- ملاءمة النصوص القانونية مع الصيغة الجديدة من خلال إعداد مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.08.678 بتطبيق أحكام القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة ووضعه بمسطرة المصادقة.

وتجدر الإشارة، إلى أن الوزارة تواكب القطاع المعني فيما يخص تكوين المكونين حول إدارة التغيير من أجل التنزيل السليم لمشروع تبسيط ورقمنة مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة.

▪ دعم ومواكبة وزارة العدل

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 8 فبراير 2024، بمدينة طنجة، في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الدولي الذي حمل شعار "التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة ناجعة وشمولية"، والذي نظمته وزارة العدل بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي هذا الإطار، تم التنويه بمستوى التعاون والتنسيق الذي يجمع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بوزارة العدل، وكذا المواكبة المستمرة من خلال تقديم المساعدة التقنية والمنهجية لوزارة العدل في تصميم وتنفيذ مختلف مشاريعها الرقمية وفي رقمنة المساطر الإدارية بما يضمن سلاسة الإجراءات الإدارية ويسهل الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين.

وقد ساهمت ورشات العمل المنظمة على هامش هذا المؤتمر، في إغناء النقاش حول مواضيع ذات صلة بخدمات العدالة الرقمية، وكيفية تطوير الكفاءات والمهارات من أجل إنجاح ورش التحول الرقمي وكذا التبادل الالكتروني للبيانات كرافعة للتحول الرقمي في مجال العدالة.

▪ تبسيط وتجويد مسار المستثمر بشراكة مع الوزارة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

بشراكة بين وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية ووزارة الإنتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تم بتاريخ 28 فبراير 2024 بالرباط، إطلاق مشروع يهم تبسيط وتجويد مسار المُستثمر من خلال مقاربة مبتكرة قائمة على الرقمنة والتشغيل البيني للأنظمة المعلوماتية بين مختلف الإدارات. ويأتي هذا المشروع، الذي يتوخى تبسيط أهم الإجراءات الإدارية التي يقبل عليها المستثمرون، برفع العراقيل التي لا تزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي على جميع المستويات.

ويعد هذا المشروع أيضا، ترجمة لحرص الحكومة على الاستجابة لانتظارات المستثمرين بما يدعم الاستثمار الوطني ويخلق فرص الشغل ويجذب المزيد من الاستثمارات إلى مختلف جهات المملكة .

وعلى هامش هذا اللقاء وقع الطرفين اتفاقية شراكة تهدف إلى التنسيق والتعاون بما يضمن التقائية على مستوى الأوراش التي تشرف عليها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، خصوصاً في مجال الخدمات العمومية الإلكترونية وتبسيط المساطر الإدارية.

▪ دعم ومواكبة وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

برئاسة السيد رئيس الحكومة، وبحضور عدد من السادة أعضاء الحكومة، شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 28فبراير 2024، بمدينة الدار البيضاء، في فعاليات افتتاح أشغال الدورة الثامنة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بإشراف من وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد تم التوقيع بهذه المناسبة، على اتفاقية شراكة بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووكالة التنمية الرقمية ودار الصانع ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني، تهم تنزيل برامج مواكِبة لمجمعي ومصدري الصناعة التقليدية بهدف رقمنة مساراتهم المهنية وتعزيزودعم الاقتصاد الرقمي في مجال الصناعة التقليدية .

وبموجب هذه الاتفاقية، سيتم توفير المعلومات التحسيسية المتعلقة بالرقمنة والتكوين والدعم في مجال تطوير التجارة الإلكترونية، بالإضافة للمواكبة التقنية لمجمعي ومصدري الصناعة التقليدية.

- **دعم ومواكبة وزارة الصحة في تبسيط ورقمنة مجموعة من المسارات ذات الأولوية**

تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على دعم ومواكبة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في تنزيل ورشين رقميين رئيسيين وذلك بموجب اتفاقية شراكة بين هذه الأخيرة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويتجلى هذين الورشين في:

- رقمنة مسار تعويض تكاليف العلاجات الطبية من خلال اعتماد ورقة العلاجات الإلكترونية(CNSS) .
- رقمنة تتبع الملفات المرضية من خلال إحداث السجل الطبي المشترك.(MSPS) .

1- التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة حول تبسيط الإجراءات المتعلقة برقمنة الملف الطبي المشترك وورقة العلاجات الإلكترونية بالمؤسسات الصحية:

بتاريخ 02 فبراير 2024، جرى التوقيع بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، على اتفاقية إطار للشراكة حول تبسيط الإجراءات المتعلقة برقمنة الملف الطبي المشترك وورقة العلاجات الإلكترونية بالمؤسسات الصحية .

وتروم هذه الاتفاقية تطوير حلول رقمية وتسهيل استرداد تكاليف الرعاية الطبية، كما تهدف إلى إنشاء واجهة موحدة لتوحيد حلول الملف الطبي المشترك وربطها ببرامج إدارة المؤسسات الصحية.

ويتم العمل في هذا الإطار، على إعداد المتطلبات التقنية والتنظيمية التي تتجلى في:

- تقييم نضج قواعد البيانات المرجعية (المهنيون الصحيون، الأدوية، المؤسسات الصحية... إلخ)؛
- إدارة التغيير لدى المهنيين الصحيين والمرضى من أجل الانخراط في هذين الورشين.

ويعد توقيع هذه الاتفاقية الإطار، ترجمة للدينامية التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية التي دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده، لإصلاحها وإعادة هيكلتها بما يضمن التنفيذ السليم والناجع لورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية.

2- عقد لقاء عمل مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، لتدارس أهم ما تحقق على مستوى رقمنة المنظومة الصحية

بتاريخ فاتح أبريل 2024، تم عقد لقاء عمل بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، خصص لتدارس أهم ما تحقق على مستوى رقمنة المنظومة الصحية ببلادنا، واستعرض أهم الأوراش والمشاريع لاعتماد منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، ودعم توسيع رقمنة الملف الطبي المشترك، وإدماج الرقمنة لتحسين تدبير الطوارئ الصحية.

- **تبسيط ورقمنة مساري "الترشيح لامتحان الباكالوريا الحرة "و"تسجيل الأطفال بالمدرسة"**

تواكب وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في عمليتي تبسيط ورقمنة هاذين المسارين بهدف تقليص التنقل وكذا الوثائق المطلوبة من طرف المرتفق.

3- المشاركة في أشغال الدورة الثانية للمنتدى الدولي للصحة الرقمية

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده، شاركت السيدة أمل الفلاح السغروشني، الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بمعية وزير الصحة والحماية الاجتماعية، السيد أمين التهراوي، في مراسم افتتاح أشغال الدورة الثانية للمنتدى الدولي للصحة الرقمية، يوم 30 أكتوبر 2024 بالدار البيضاء، وذلك بحضور كل من الرئيس المنتدب لمؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، والسيدة عامل عمالة مقاطعة الحي الحسني، والسيدة عمدة مدينة الدار البيضاء، والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومسؤولي المؤسسات العمومية والخاصة ذات الصلة بمجال الصحة الرقمية.

وفي كلمتها بالمناسبة، أكدت السيدة الوزيرة على أهمية الرقمنة في ضمان ولوج جميع المواطنات والمواطنين المغاربة إلى خدمات صحية ذات جودة، مبرزة أهمية الذكاء الاصطناعي باعتباره آلية مهمة في تعزيز الممارسات الطبية والتشخيصات بسرعة وفعالية. كما سلطت السيدة الوزيرة الضوء على الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" والتي ترمي إلى استفادة جميع المغاربة من خدمات رقمية عصرية وشاملة.

ويهدف هذا المنتدى الذي انعقد يومي 30 و31 أكتوبر 2024، إلى تسليط الضوء على أحدث التقنيات المتطورة في مجال الصحة الرقمية، وتسهيل التواصل بين الفاعلين في المجال الصحي ومبتكري التكنولوجيا والمستثمرين والجهات التنظيمية من أجل تشجيع النقاشات حول مستقبل هذا المجال.

تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة

تطوير البيانات المفتوحة

يهدف هذا المشروع إلى الرفع من مدى تأثير فتح البيانات العمومية من أجل تعزيز شفافية الإدارة وتسريع وثيرة تحديثها وتقوية الثقة لدى المواطن، وكذا خلق قيمة اقتصادية للمقاولات.

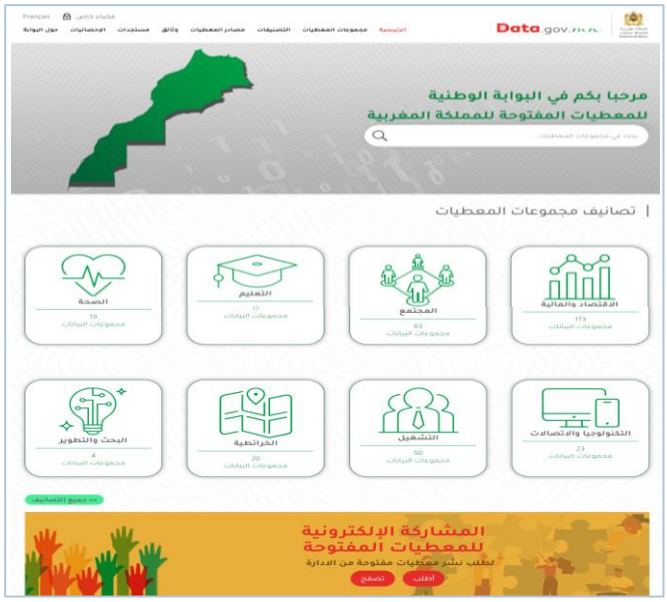

ويتمثل هذا المشروع في عرض البيانات التي تنتجها وتوفرها الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بشكل حر ومجاني، على مستوى البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة و/أو بوابات الإدارات المعنية باستخدام تنسيقات مفتوحة وموحدة وموثقة لتسهيل استغلالها وإعادة استخدامها. وتعكس إنجازات سنة 2024، الالتزام المستمر اتجاه المعطيات المفتوحة والرغبة في تعزيز الشفافية والابتكار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديث الخدمات العمومية:

- **عقد الاجتماع العاشر للجنة القيادة الوطنية للمعطيات المفتوحة**

عقدت لجنة القيادة الوطنية للمعطيات المفتوحة اجتماعها العاشر، يوم 20 دجنبر 2024، بمقر وكالة التنمية الرقمية، بحضور ممثلي الهيئات والمؤسسات العمومية، أعضاء اللجنة.

وقد كان هذا الاجتماع فرصة لتقديم ومناقشة:

- عرض مفصل حول منجزات برنامج العمل لورش المعطيات المفتوحة لسنة 2024، لاسيما:
- تحسين وإغناء البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة (www.data.gov.ma) عبر إضافة وظائف جديدة وضمان صيانتها؛
- تنظيم ورشات تحسيسية وتكوينية لفائدة مسؤولي الهيئات والمؤسسات العمومية المعنية؛

- عقد لقاءات تشاورية حول المعطيات المفتوحة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمجال الأكاديمي، والمجتمع المدني؛
- تفعيل الواجهات البرمجية (APIs) لتمكين المنتجين من تحديث معطياتهم بشكل تلقائي على البو ابة؛
- تعيين مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات على مستوى الهيئات والمؤسسات العمومية؛
- تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالمعطيات المفتوحة؛
- وضع الأطر التقنية الضرورية لتعزيز إعادة استخدام هذه المعطيات واستغلالها (دليل المعايير التقنية، إلخ)؛
- جمع المعطيات ونشرها بانتظام وفقًا لجدول زمني محدد مسبقًا، مما يضمن معطيات وصفية محددة :أوصاف المعطيات والكلمات المفاتيح والعلامات.
- إحداث فئة جديدة" للمعطيات المفتوحة "في النسخة الأولى من" ريادة "في معرض جيتكس أفريقيا 2024، تهدف الى مكافأة الإدارات الرائدة في مجال المعطيات المفتوحة .
- التعاون الوثيق مع الشركات الناشئة لتطوير مشاريع إعادة استخدام واستغلال البيانات المفتوحة، مما يعزز الابتكاروخلق القيمة المضافة.
- زيادة ما يناهز 350% من عدد مجموعة المعطيات المنشورة و150 % من الإدارات المنتجة للمعطيات،

عدد الملفات المحملة	107000
عدد المستعملين	332000
عدد مجموعة المعطيات	612
عدد مصادر المعطيات	40

▪ تنظيم لقاء تشاوري مع فاعلي المجتمع المدني حول ورش المعطيات المفتوحة

قامت وكالة التنمية الرقمية، يوم 19 يوليوز 2024، بتنظيم لقاء تشاوري مع فاعلي المجتمع المدني حول ورش المعطيات المفتوحة، والذي يندرج في إطارتحقيق المؤشر المتعلق بتحسين النشر الاستباقي للمعطيات المفتوحة "OpenData"من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية، وذلك ضمن برنامج "أداء القطاع العام (النجاعة)"، الذي أطلقه المغرب بدعم من البنك الدولي، بهدف تحسين أداء وشفافية الإدارة العمومية والخدمات المقدمة للمرتفقين (المواطنين والمقاولات).

وقد تطرق اللقاء، الذي يهدف إلى التشاوروالتنسيق مع فاعلي المجتمع المدني من أجل تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها لتسريع تطوير ورش المعطيات المفتوحة، إلى مجموعة من النقاط، نذكر من بينها:

- تقديم ورش المعطيات المفتوحة؛
- مناقشة احتياجات فاعلي المجتمع المدني في مجال المعطيات المفتوحة؛
- استقاء ومناقشة الإجراءات ذات الأولوية المقترحة من قبل فاعلي المجتمع المدني قصد دراسة إمكانية إدراجها في إطاربرنامج عمل المعطيات المفتوحة لسنة 2025.

وقد عرف هذا اللقاء مشاركة فعالة لممثلي الجمعيات الفاعلة والنشيطة في مجال الحكومة المنفتحة والمعطيات المفتوحة، حيث تم تقديم عدة اقتراحات سوف تتم دراستها من طرف لجنة القيادة الوطنية للمعطيات المفتوحة قصد إدراجها ضمن مخطط العمل الوطني للمعطيات المفتوحة 2025.

▪ تنظيم دورة تكوينية حول الأطر التقنية للمعطيات المفتوحة لفائدة المسؤولين المعنيين بالهيئات والمؤسسات العمومية

قامت وكالة التنمية الرقمية، بشراكة مع البنك الدولي، بتنظيم دورة تكوينية حول الأطر التقنية للمعطيات المفتوحة

لفائدة المسؤولين المعنيين بالهيئات والمؤسسات العمومية، وذلك أيام 13 و14 و15 ماي 2024 بالرباط.

وتهدف هذه الدورة، التي تندرج في إطار تنزيل خطة العمل الوطنية للمعطيات المفتوحة برسم سنة 2024 وخاصة الإجراء المتعلق بوضع الأطر التقنية للمعطيات المفتوحة بما في ذلك المعايير والمراجع وتعزيز مهارات مسؤولي المعطيات المفتوحة، إلى تعزيز قدرات مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات المعنيين وتقديم المعايير التقنية للمعطيات المفتوحة.

وقد عرفت هذه الدورة، التي قام بتأطير أشغالها خبراء مختصين في مجال المعطيات المفتوحة تم انتدابهم من طرف مجموعة البنك الدولي، حضور أكثر من 60 مسؤولاً يمثلون مجموعة من الهيئات والمؤسسات العمومية على الصعيد المركزي.

وقد تمكن المشاركون، خلال هذه الأيام الثلاثة، من اكتساب وفهم المبادئ النظرية للمعطيات المفتوحة، والتعرف على الأدوات التقنية اللازمة لتطبيق المعايير التقنية من أجل تسهيل نشر المعطيات المفتوحة وتحسين جودتها.

- **النشر التلقائي للمعطيات عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs) التابعة للمندوبية السامية للتخطيط**

في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية للمعطيات المفتوحة، وخاصة الإجراء المتعلق بتدبير نشر مجموعات المعطيات على مستوى البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، تم تفعيل واجهات برمجة التطبيقات (APIs) مع قاعدة البيانات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط، مما يتيح النشر التلقائي للمعطيات الصادرة عن المندوبية وضمان تحديثها بطريقة منتظمة وفورية.

بفضل هذا النظام المؤتمت، يتم نشر وتحديث مؤشرات مرتبطة بمجالات أساسية مثل الشغل، والإحصاء، والمحاسبة الوطنية، بانتظام على البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة.

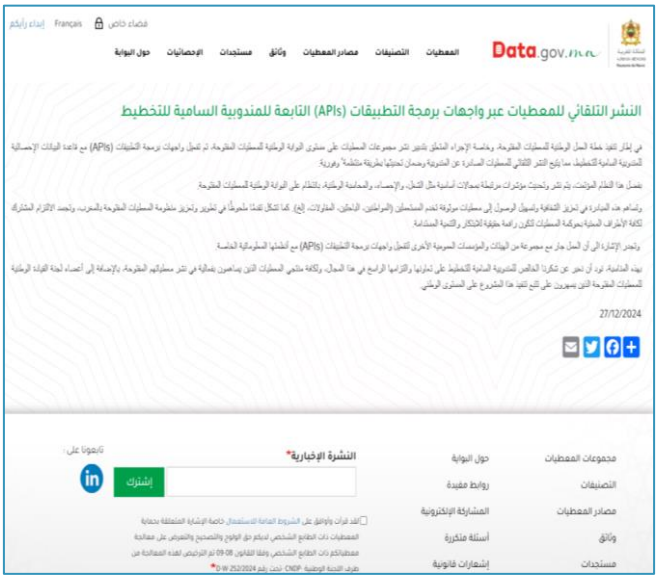

وتساهم هذه المبادرة في تعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى معطيات موثوقة تخدم المستعملين (المواطنين، الباحثين، المقاولات، إلخ). كما تشكل تقدمًا ملحوظًا في تطوير وتعزيز منظومة المعطيات المفتوحة بالمغرب، وتجسد الالتزام المشترك لكافة الأطراف المعنية بحوكمة المعطيات لتكون رافعة حقيقية للابتكار والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة الى أن العمل جار مع مجموعة من الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى لتفعيل واجهات برمجة التطبيقات(APIs) مع أنظمتها المعلوماتية الخاصة.

بوابة تسيير وحجز المواعيد

تدبير المواعيد هو تطبيق يتيح للمواطنين تسهيل أخذ وتحديد المواعيد؛ تدبير أمثل للمواعيد من طرف الإدارات.

ومن مميزات هذا التطبيق:

- تقريب خدمات الإدارة من المواطنين، مع وضعها في صميم اهتمامات الخدمات العمومية؛

- تدبير أمثل للخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك بفضل توزيع الطلبات على جميع الموظفين وكذا استغلال البيانات ذات الطابع التقريري التي ينتجها التطبيق؛
- المساهمة في محاربة الرشوة والفساد ووضع قواعد الشفافية على مستوى الإدارة عن طريق الحجز الإلكتروني للمواعيد عن بعد.

عدد الإدارات المنخرطة	34 إدارة
عدد المواعيد	1,7 مليون موعد

الحامل الالكتروني

الحامل الإلكتروني هو عبارة عن منصة لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية عن طريق رقمنة عملية معالجة المراسلات داخل الإدارات. وتوفر هذه المنصة وظائف جديدة. حيث تمكن من رقمنة مسار الوثائق التي تتطلب حجية الإثبات.

وتمكن هذه المنصة الإدارات من الاستفادة من تطبيقات آمنة توفر :

- وحدة لتدبير المراسلات: تمكن هذه الوحدة من رقمنة مسار تدبير المراسلات، مع ضمان تحديد مختلف أنواع المراسلات، تعيين وتتبع معالجة مختصر، برنامج إخبار وتتبع وإعداد تقارير آنية؛
- وحدة لسير العمل (workflow) : تتيح هذه الوحدة للإدارات رقمنة وتدبير كامل للمعالجة الداخلية، وذلك عن طريق توفير مسارات عملية أتوماتيكية، كما تتيح تسهيل خلق قواعد عملية مبرمجة، وتقليص مدة معالجة المهام ورؤية شاملة طوال المعالجة،
- وحدة للتوقيع الإلكتروني: تمكن هذه الوحدة الإدارات من التوقيع بسهولة على جميع الوثائق بطريقة رقمية آمنة، مع ضمان استعمال بسيط وسهل، كما تتيح خدمة توقيع إلكتروني ذات حجية إثباتية، مع استعمال حر في كل مراحل المعالجة.

عدد الإدارات المنخرطة	أزيد من1000
عدد الوثائق المعالجة	أزيد من 4 مليون

مكتب الضبط الرقمي

يعد مكتب الضبط الرقمي، منصة رقمية وطنية مخصصة للمتعاملين مع الإدارات العمومية، تمكنهم من إيداع المراسلات لدى الإدارات المعنية بطريقة إلكترونية آمنة.

وتضمن هذه المنصة :

- للمستخدمين (المواطنين والمقاولات والإدارات)، إيداع رسائل لدى الإدارة المعنية مقابل وصل إيداع عبر البريد الإلكتروني؛
- للإدارات المنتمية لمنصة "الشباك الإلكتروني للرسائل"، تسلم رسائل البريد الإلكتروني مباشرة من دون الحاجة لأي تعديلات إضافية؛
- للإدارات غير المنتمية لمنصة "الشباك الإلكتروني للرسائل"، الاستفادة من هذه الخدمة من خلال إنشاء حساب على مستوى "مكتب الضبط الرقمي".

وتشمل المنصة قائمة الإدارات العمومية (القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية) المنخرطة.

عدد الإدارات المنخرطة	1000
عدد الرسائل	350000

البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية «idarati.ma»

تواصل مصالح وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تقديم الدعم والمساعدة والمواكبة للقطاعات الوزارية في الجانب التقني والوظيفي لاستعمال هذه البوابة فيما يخص تدبير مصنفات القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها بطريقة إلكترونية في العديد من العمليات، نذكر من أهمها:

- تدوين القرارات الإدارية التي لم يسبق أن تم تدوينها من أجل إحالتها على أنظار اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية من أجل البت فيها ونشرها على البوابة؛
- تحيين وتعديل المعلومات المتعلقة بالقرارات الإدارية المنشورة على البوابة؛
- تحيين القرارات الإدارية (حجب النشر، إعادة النشر)؛
- معالجة المشاكل التقنية المتعلقة بالولوج إلى فضاء تدوين القرارات الإدارية بالبوابة التي يواجهها المكلفون بالتدوين.

وجدير بالذكر أن الوزارة تواصل العمل على إعادة تصميم محتوى وبنية البوابة لتتلاءم مع أهداف الاستراتيجية الرقمية وذلك ب :

- اعتماد مقاربة ترتكز على المسار الإداري في تبسيط المساطر ورقمنتها؛
- تطبيق الممارسات الدولية الفضلى، والقياس المستمر لرضا المرتفقين؛
- اعتماد بوابة موحدة للإدارة الرقمية.

إحداث المرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية "e-services"

في إطار مواكبة النضج الرقمي للإدارة العمومية وعلى إثر التزايد الكبير لعدد الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارات عبر الإنترنت (أكثر من 600 خدمة إلكترونية)، عملت الوزارة على تصميم بوابة موحدة لتجميع وتصنيف وتسهيل وصول المرتفقين إلى مختلف الخدمات العمومية المتاحة عبر الانترنيت وتمكينهم من الولوج إليها بحسب احداث الحياة.

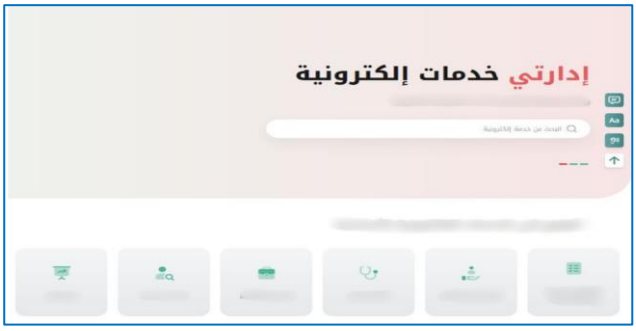

وقد تم تطوير هذه البوابة وفق منهجية تشاركية، حيث تم عرض النموذج الأولي خلال معرض جيتكس أفريقيا 2024، واستقاء أراء الزوار.

وتعد هذه البوابة بالنسبة للمستخدمين، بمثابة منصة موثوقة (مصدر الحقيقة) تجمع جميع المواقع الإلكترونية العامة الرسمية. فهي تجربة متمركزة حول المستخدم، تتميز بالشمولية وسهولة الولوج للخدمات الإلكترونية.

كما تمثل للإدارات واجهة عرض مرئية بشكل جيد على الإنترنت، توفر لكل إدارة رؤية إضافية وتتيح جمع آراء وتعليقات المستخدمين حول الخدمات الإلكترونية ومواكبة المشاريع الوطنية ذات الأولوية.

وفيما يخص تحسين تصنيف مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية "eGDI"، فإن تسليط الضوء على الخدمات العمومية الإلكترونية الوطنية سيساهم في تطور تصنيف المملكة في هذا المؤشر.

منصة" هويتي الرقمية"

توفر المنصة اليوم إمكانية تعريف ومصادقة المواطنين الذين يلجون إلى الخدمات العامة والخاصة، سواء حضوريا أو عن بعد. وتشكل المنصة إطارا يوفر للإدارات والمواطنين خدمات التحقق من الهوية عن بعد وذلك من خلال:

- ضم أكثر من 80 مزود خدمة
- إعداد 5 مقاطع فيديو في إطار التواصل حول الخدمة
- إضافة إمكانية التعريف والمصادقة من خلال جواز السفر.

إعداد مشروع مرسوم بشأن تعميم الهوية الوطنية الرقمية

يحدد تدابير تعميم الهوية الرقمية الصادرة من خلال البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، بموجب المادة الأولى من القانون 04.20 من قبل الإدارات، في إثبات هوية المرتفقين وقراءة واستخراج بياناتهم التعريفية عند ولولوجهم للمنصات الرقمية المخصصة لإيداع طلبات القرارات الإدارية ومعالجتها، وحاليا يتم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع هذا المرسوم بهدف عرضه على مسطرة المصادقة.

منصة الحساب الرقمي للمرتفق

ستمكن هذه المنصة الرقمية المرتفقين من:

- الولوج لبياناتهم المشتركة المتاحة للتبادل من طرف الإدارات المزودة.
- تخزين الوثائق الرقمية المتضمنة لهذه البيانات وتشاركها مع الإدارات المستفيدة
- الاطلاع على تاريخ وهوية الإدارات التي قامت بولوج هذه البيانات أو بأي عملية أخرى
- طلب تعديل هذه البيانات في حالة عدم تطابقها مع السجلات والوثائق والمستندات الورقية.

هذا بالإضافة إلى توفير الوقت، وتجنب الأخطاء، والتخلص من الحاجة إلى طلب المستندات والوثائق الورقية لإتمام الإجراءات، والتعبئة التلقائية لنماذج طلبات الخدمات الرقمي. وقد أنجزت الدراسة التأطيرية لتحديد سيناريو تطوير الحساب الرقمي للمرتفق، ويتم الإعداد لإطلاق مشروع تصميم منصة الحساب الرقمي للمرتفق بتعاون مع مختلف الشركاء.

منصة الربط البيني

يهدف هذا الورش إلى وضع منصة للربط البيني تمكن من ربط قواعد المعطيات لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات.

النتائج المتوخاة:

- تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية من طرف المرتفقين؛
- ضمان فعالية وشفافية وجودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين؛
- تحسين الأداء الداخلي للإدارات من خلال رقمنة التبادلات بصفة كلية.

وفي إطار مواصلة تطوير منصة الربط البيني، تم تطوير ودمج استخدامات جديدة على مستوى المنصة:

- "AMO PAYANT": لتبادل البيانات بين وزارة الداخلية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) لتقديم "AMO Payant" للأسر؛
- "الحالة المدنية" : لتبادل بيانات المواليد والوفيات المسجلة في المغرب؛
- رقمنة عمليات الفوترة للماء والكهرباء لوزارة الداخلية؛
- البيانات والخدمات المفتوحة؛
- "التحقق من بيانات المستفيدين من البرامج الاجتماعية" لتبادل بيانات التلاميذ المسجلين في السنة الدراسية والمستفيدين المؤكدين من المساعدات الاجتماعية؛
- تحديث واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لإدارات الماء والكهرباء لحالة استخدام "RSU" ؛
- تحديث الإطار العام للتبادل البيني بإضافة فصل حول التبادل البيني الدلالي.

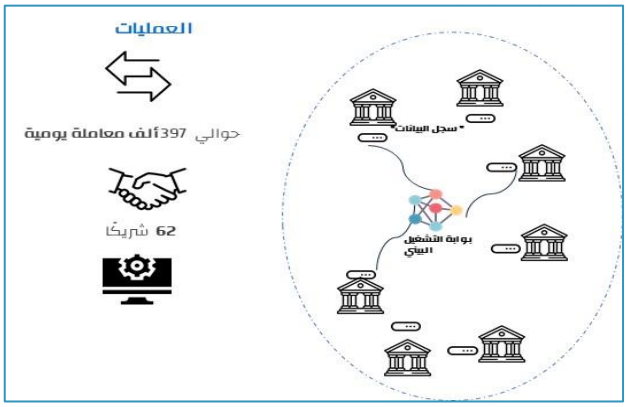

بوابة التشغيل العمومي

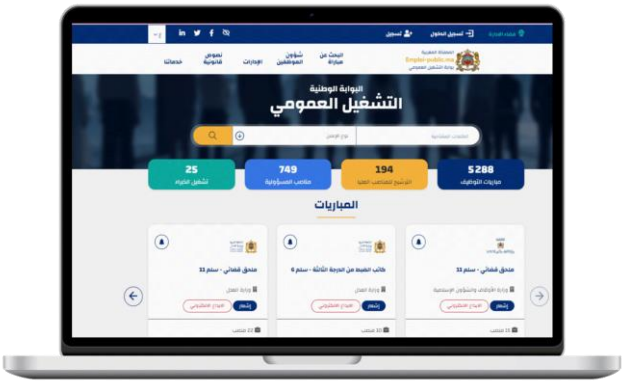

تعد بوابة التشغيل العمومي مرجعا أساسيا لكل المعطيات المتعلقة بالتوظيف. حيث تمكن هذه البوابة المواطنات والمواطنين الراغبين في ولوج أسلاك الوظيفة العمومية من الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالتشغيل في المناصب العمومية.

واستكمالا للجهود المبذولة في إطار تطوير والارتقاء بمنظومة التشغيل العمومي قصد تيسير الولوج إلى الخدمات الاساسية بأقل تكلفة وبالسرعة المطلوبة، وتعزيزا لمبادئ المساواة والشفافية والاستحقاق في ولوج المناصب العمومية. تم العمل برسم سنة 2024 على إنجاز ما يلي:

▪ إعادة صياغة البوابة الوطنية للتشغيل العمومي وتطبيقها المحمول:

يعد التطبيق الذكي لبوابة التشغيل العمومي الذي يضع رهن إشارة مستعملي الهواتف الذكية المحتوى الغني للبوابة الالكترونية "www.emploi-public.ma"، منظومة متكاملة للتوظيف والتعيين بالإدارة العمومية جاءت لتكريس مبادئ الشفافية والاستحقاق وتكافؤ الفرص في الولوج للمناصب العمومية.

وحرصا منها على تمكين المواطنات والمواطنين الراغبين في ولوج المناصب العمومية من الحصول على كافة المعلومات ذات الصلة، عملت الوزارة على:

- تطوير نسخة جديدة للبوابة تحترم تعليمات الأمان التقنية وتقديم أقصى الضمانات من حيث حماية المعطيات الشخصية؛
- تطوير نسخة جديدة للتطبيق المحمول تدعم خدمة الترشيح الإلكتروني لمباريات التوظيف والمناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
- إنجاز الهوية البصرية (charte graphique) بتوافق مع معايير الشبكة العنكبوتية الحديثة.

▪ خدمة الترشيح الإلكتروني لمباريات التوظيف والمناصب العليا بالإدارات العمومية على البوابة: "emploi-public.ma"

عملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تقديم الدعم والمواكبة لمواصلة تعميم خدمة الترشيح الإلكتروني لمباريات التوظيف والمناصب العليا بالإدارات العمومية على البوابة، حيث بلغ عدد حسابات المستفيدين من هذه الخدمة أكثر من 342856 حساب، فيما بلغ عدد الترشيحات الإلكترونية عبر البوابة 859705 ترشيحا.

▪ إحصائيات بوابة التشغيل العمومي وخدمة الترشيح الإلكتروني:

مؤشرات تتبع بوابة التشغيل العمومي:

مجموع الزيارات	128 373 788
مجموع الزيارات عن طريق الهواتف المحمولة	68 576 412
المعدل اليومي للزيارات	55122

مؤشرات الترشيح الإلكتروني:

- عدد الحسابات: 342856
- عدد الترشيحات الإلكترونية: 859705
- عدد المباريات التي تقترح الترشيح الإلكتروني: 1300
- عدد المناصب العليا التي تقترح الترشيح الإلكتروني: 8
- عدد الإدارات التي تستعمل الترشيح الإلكتروني: 109

النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية "SIRH-AP "

تجسد تنفيذ معظم إجراءات المرحلة الأولى المتعلقة بتوفير الوحدات الأساسية للموارد البشرية، فيما يلي:

- تجديد عقد تطوير نظام المعلومات الموحد لتدبير الموارد البشرية (SIRH) للسنة المالية 2024؛
- التشغيل الفعلي للمرحلة الأولى لفائدة أربع إدارات منخرطة في التجربة النموذجية في شهر سبتمبر 2024.

تيسير الولوج للخدمات الرقمية

إخبار وتوجيه المرتفقين بخصوص المساطر والإجراءات الإدارية

يقوم مركز الاتصال والتوجيه الإداري التابع للوزارة بالرد على أسئلة واستفسارات المواطنين المتعلقة بالمعلومات والخدمات الإدارية والعمل على مصاحبتهم عند وضع شكاياتهم وتتبعها من خلال استقبال المكالمات أساسا باللغتين العربية والأمازيغية إضافة الى الفرنسية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

ولهذه الغاية، وضعت الوزارة رهن إشارة عموم المواطنين أرقاما هاتفية خاصة بالمركز للاتصال به، وذلك على الشكل التالي:

من داخل المملكة	من خارج المملكة
الرقم الاقتصادي (0802003737) الرقم المختصر (3737)	الرقم العادي (+ 212537679906)

ومن أجل تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية، وتيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية إلى الخدمات العمومية، تم تزويد مركز الاتصال والتوجيه الإداري بالوزارة بمجموعة من المكلفين بالتواصل الذين يتقنون اللغة الأمازيغية بمختلف تلويناتها (تريفيت، تشلحيت، تمازيغت).

وقد بلغ مجموع الأسئلة المعالجة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2024 إلى غاية 31 دجنبر 2024، 15652 سؤالا موزعا على الشكل التالي:

- توزيع الأسئلة حسب النوع

النوع	عدد المكالمات	النسبة
إرشادات عامة	11571	73.93%
تشويش	1119	7.15%
شكايات	796	5.09%
خارج الاختصاص	770	4.92%
معلومات حول المساطر	748	4.78%
مكالمة غير ناجحة	643	4.11%
ملاحظات وتشجيعات	5	0.03%
المجموع	15652	100%

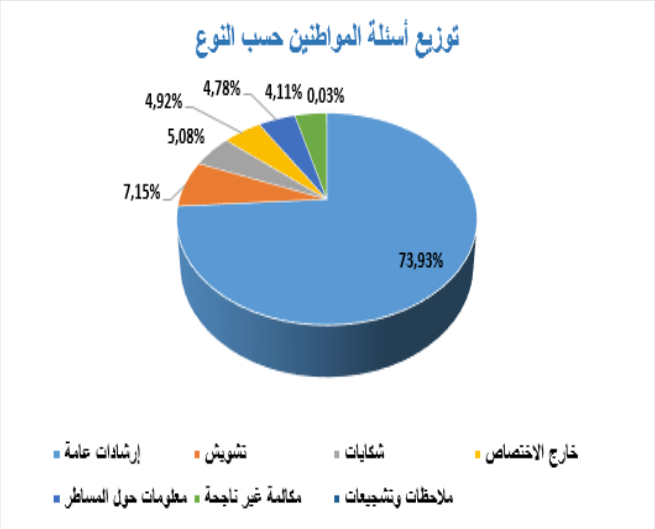

توزيع المكالمات حسب الفئة المستهدفة:

الفئة	عدد المكالمات	النسبة
المغاربة المقيمون	15008	95.89%
المغاربة بالخارج	598	3.82%
السياح الأجانب	27	0.17%
الأجانب المقيمون بالمغرب	19	0.12%
المجموع	15652	100%

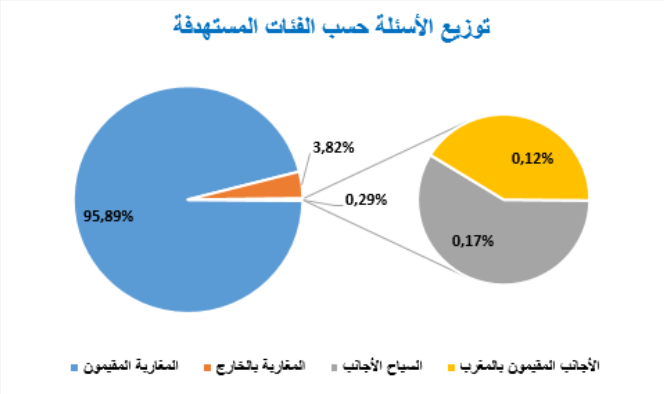

توزيع المكالمات حسب اللغة:

اللغة	عدد المكالمات	النسبة
العربية	15516	99.13%
الأمازيغية	70	0.45%
الفرنسية	61	0.39%
لغات أخرى	5	0.03%
المجموع	15652	100%

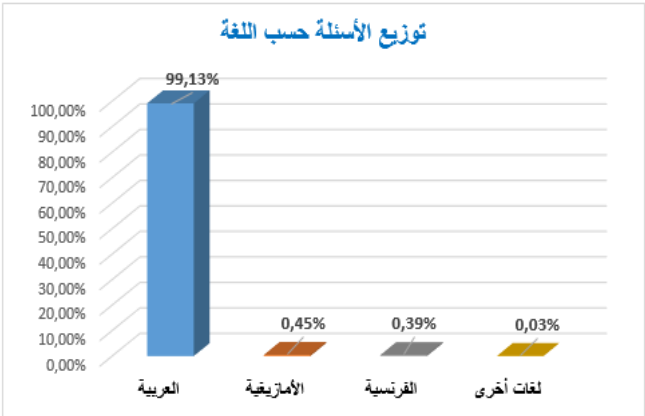

توزيع المكالمات المتعلقة بالتوجيه حسب القطاع:

الإدارة	عدد المكالمات	النسبة
وزارة الداخلية	3293	28.46%
الصندوق الوطني	1326	11.46%
وزارة التجهيز والنقل	999	8.63%
البوابات العمومية	989	8.55%
وزارة العدل والحريات	814	7.03%
إدارات أخرى	4150	35.87%
المجموع	11571	100%

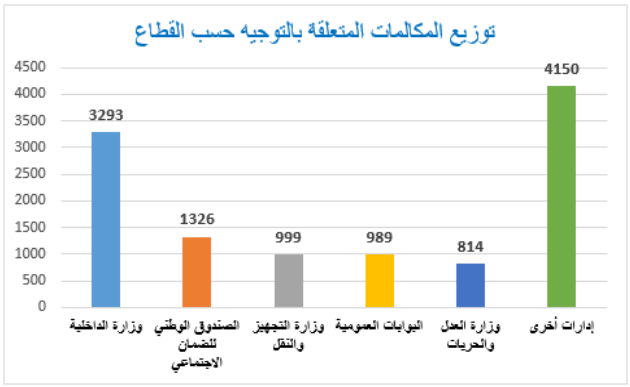

توزيع الأسئلة المتعلقة بالشكايات حسب القطاع

الإدارة	عدد	النسبة
وزارة الداخلية	329	41.33%
البوابات العمومية	124	15.58%
وزارة التجهيز والنقل	56	7.04%
وزارة العدل والحريات	54	6.78%
وزارة الاقتصاد والمالية	32	4.02%
إدارات أخرى	201	25.25%
المجموع	796	100%

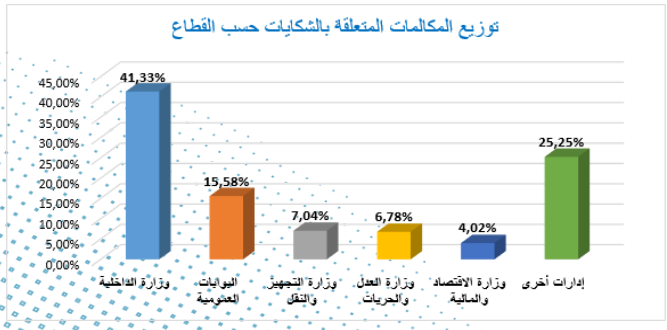

تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وتظلماتهم

يندرج إعداد منظومة متكاملة لتلقي ومعالجة الشكايات وتتبع الاقتراحات والملاحظات، في إطار العمل بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي تحث في أكثر من مناسبة، على التجاوب مع انشغالات و انتظارات المواطنين، و أيضا تنزيلا لما يتضمنه الدستور في فصله 156، وهو التوجه الذي تمت ترجمته كذلك في عدد من الإجراءات، من ضمنها إصدار المرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 23 يونيو 2017 بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، وإحداث البو ابة الوطنية للشكايات "www.chikaya.ma".

وتعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على مواكبة انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية في هذه البو ابة، التي تعد أداة لتعزيز قنوات التفاعل بين الإدارة والمواطن وباعتبارها وسيلة لتقويم أداء الإدارة وتحسين جودة خدماتها.

وطبقا للمادة 19 من المرسوم رقم 2.17.265 المشار إليه أعلاه، فإن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تتولى انطلاقا من التقارير القطاعية السنوية التي تتوصل بها من الوزارات، إعداد تقرير تركيبي سنوي يتم توجيهه إلى رئيس الحكومة، يتضمن المعطيات والمؤشرات المرتبطة بالشكايات والاقتراحات والملاحظات، وما تقترحه الوزارات فيما يخص تطوير وتجويد الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين.

في هذا السياق، قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، خلال سنة 2024، بمواصلة تتبع ومعالجة الشكايات الواردة على مصالحها بمزيد من الحرص والعناية، سواء بالنسبة للشكايات الواردة على الوزارة من وسيط المملكة، أو الشكايات التي ترد من المرتفقين، بواسطة البو ابة الوطنية للشكايات"www.chikaya.ma"، أو فيما يخص الشكايات الكتابية التي لاتزال ترد على الوزارة، على الرغم من اعتماد العمل بالبو ابة الوطنية للشكايات.

1. الشكايات المعروضة على الوزارة من طرف وسيط المملكة:

تمت في هذا الصدد، معالجة عدد مهم من الشكايات، كما تم التفاعل مع الشكايات موضوع جلسات بحث بحضور ممثل عن المفتشية العامة ضمن هذه الجلسات، كما تم الحرص على تتبع الشكايات التي صدرت بشأنها توصيات. وقد شكلت القضايا المعروضة على وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة من طرف مؤسسة وسيط المملكة، موضوع تقرير تم إعداده وتوجيه نسخة منه إلى السيد وسيط المملكة، كما تم توجيه نسخة منه إلى السيد رئيس الحكومة. يتضمن هذا التقرير جردا للشكايات والتظلمات التي تم التوصل بها من طرف مؤسسة الوسيط، ضمنها الشكايات التي تمت معالجتها، والشكايات التي شكلت موضوع جلسات بحث، وكذا الشكايات التي صدرت بشأنها توصيات.

ويعرض الجدول التالي جردا لهذه الشكايات:

القضايا المعروضة على وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة من طرف مؤسسة وسيط المملكة	
بلغ عدد الشكايات المتوصل بها خلال سنة 2024، خمسة وعشرون (25) شكاية، همت موظفين ينتسبون لعدد من القطاعات الوزارية:	
أولا: الشكايات التي تمت معالجتها	قامت المفتشية العامة، تباعا وفور التوصل بالشكايات، بإحالتها على الوحدات الإدارية المختصة على مستوى هذه الوزارة، من أجل عناصر الجواب ومعالجتها والبت فيها. وقد تمت معالجة أربع عشرة (14) شكاية، صدرت فيها توصيات من طرف مؤسسة وسيط المملكة، وقد حرصت المفتشية العامة على تنفيذ هذه التوصيات من طرف القطاعات المعنية، وعملت على تبليغها لأصحابها .
ثانيا: الشكايات التي لازالت رائجة وفي طور المعالجة	يبلغ عدد الشكايات التي لازلت رائجة وفي طور المعالجة، وفي انتظار جلسات البحث التي سوف يعقدها وسيط المملكة جلسات خاصة بها (11) شكاية.

ثالثا: الشكايات والتظلمات التي شكلت موضوع جلسات بحث؛	بلغ عدد الشكايات والتظلمات التي شكلت موضوع جلسات بحث، طبقا للمادة المادة 21 من القانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.43 بتاريخ 4 رجب 1440 (11 مارس 2019)، أربعة وعشرون (24) شكاية. وقد بلغت جلسات البحث في موضوع هذه الشكايات 37 جلسة تم عقدها بمقر مؤسسة الوسيط برئاسة السيد الكاتب العام لمؤسسة الوسيط، حضرها إلى جانب المفتشية العامة لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومصالح وزارة الاقتصاد والمالية، ممثلون عن الإدارات المعنية. وقد همت هذه الشكايات:
	• تسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين، • شكايات حول تفاعل الإدارات العمومية مع شكايات المرتفقين (الاستقبال، الرد على الشكايات) وقد حرصت المفتشية العامة خلال هذه الجلسات على الاحترام التام لضوابط ومقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعلى التكييف القانوني العادل الذي يضمن حقوق المتظلمين، استنادا إلى سيادة القانون ومبادئ العدالة والإنصاف. كما عملت المفتشية العامة على تتبع تنفيذ جميع مقررات جلسات البحث والتوصيات، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.
رابعا: الشكايات التي صدرت في شأنها توصيات من طرف مؤسسة الوسيط.	بلغ عدد الشكايات التي صدرت في شأنها توصيات من مؤسسة الوسيط، وتم تبليغها للمفتشية العامة برسم هذه السنة، إحدى عشرة (11) توصية. وقد همت هذه التوصيات تسوية الوضعيات الإدارية والمالية.

2. الشكايات والاقتراحات والملاحظات الواردة على الوزارة بواسطة البوابة الوطنية للشكايات:

في إطار تتبع ومعالجة الشكايات والاقتراحات والملاحظات التي ترد على وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بواسطة البوابة الوطنية للشكايات "www.chikaya.ma"، تم خلال سنة 2024، التوصل بما مجموعه 163 شكاية. ضمن هذا العدد 37 شكاية تدخل في اختصاصات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تمت معالجتها جميعها، و126 شكاية تبين أنها تدخل في اختصاصات قطاعات وزارية وإدارات أخرى، وقد تم توجيه وإرشاد أصحاب هذه الشكايات إلى الجهات الإدارية المعنية.

فيما يخص الشكايات التي تمت معالجتها، بعد أن تبين أنها تدخل في صميم اختصاصات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، فهي كما يلي:

- عدم الاستفادة من بعض الوضعيات الإدارية، من قبيل الإلحاق والوضع رهن الإشارة؛
- عدم قبول بعض التخصصات الجامعية لاجتياز بعض المباريات؛
- عدم الاستفادة من الحصيص المخصص لقدماء العسكريين والمحاربين ومكفولي الأمة؛
- عدم تخصيص فضاءات لاستقبال المرتفقين ببعض الإدارات؛
- المنازعة في نتائج مباراة الأشخاص المعاقين؛
- عدم الاستفادة من التعويض عن التقنية؛

- عدم الاستفادة من الزيادة في معاش متقاعدي القطاع العام؛
- الإقصاء من الترشيح لمناصب المسؤولية المعلن عنها من طرف إحدى الإدارات؛
- استعمال اللغة الفرنسية بدل اللغة العربية في علاقة بعض الإدارات بالمرتفقين.
- عدم الرد على شكايات المرتفقين من طرف بعض الإدارات.

كما تم التوصل ب 126 شكاية تبين أنها لا تدخل في اختصاصات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تم توجيه وإرشاد أصحابها إلى الإدارات المعنية، استأثرت وزارة الداخلية بحصة الأسد من هذا العدد، أي 53 شكاية. وقد تم التفاعل مع هذه الشكايات داخل الأجل القانوني المحدد في 15 يوما.

وفيما يخص الاقتراحات التي تم أيضا التوصل بها، بواسطة البوابة الوطنية للشكايات، فقد بلغ عددها سبع (7) اقتراحات، وهي كما يلي:

- إدراج ماستر الصياغة القانونية وتقنيات التشريع بالمغرب ضمن التخصصات المطلوبة لاجتياز مباريات المتصرفين من الدرجة الثانية، بمختلف القطاعات الوزارية؛
- إلغاء الساعة الإضافية (GMT+1)؛
- إحداث تطبيق مركزي وموحد للولوج إلى الخدمات العمومية، بواسطة البطاقة الوطنية للتعريف؛
- تمكين الحاصلين على شهادة التأهيل المهني- تخصص إلكتروميكانيك- من الترشيح لمباراة المساعدين التقنيين من الدرجة الثانية؛
- اعتماد تطبيق " Starlink " بالمغرب؛
- اعتماد صيغة لجنة مختلطة من ممثلي القطاعات الوزارية، في شغل الوظائف العمومية؛
- اعتماد اللغة العربية بدل اللغة الفرنسية بالبوابة الوطنية للشكايات.

كما تم التوصل ب ثلاث (3) ملاحظات، وهي كما يلي:

- تقنين العمليات التجارية التي يقوم بها مؤثرون عبر الويب، بخصوص العلامات العالمية؛
- خلل تقني فيما يخص تصفح وإدراج المعطيات ببوابة التشغيل العمومي؛
- نقائص تقنية على مستوى البوابة الوطنية للشكايات، بحيث لا تمكن من تحويل الشكايات، مباشرة، بل يكتفى بإرجاعها لأصحابها وإرشادهم وتوجيههم للإدارات المعنية.

وبواسطة بوابة الحصول على المعلومات " www .chafafiya .ma "، المحدثة تفعيلا للقانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، تم التوصل بخمس (5) شكايات تبين أنها تدخل في اختصاصات هذه الوزارة، ويتعلق الأمر ب:

- عدم الحصول على النص التنظيمي الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام الفصل 15 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
- عدم التمكين من قرار فتح مباراة الوكالة المستقلة متعددة الخدمات-أكادير- تخصص عون قارئ العدادات؛

- عدم التمكين مما يفيد قانونية استعمال اللغة الفرنسية في الإدارة المغربية والكلفة الإجمالية لاستعمالها؛
- عدم الحصول على السند القانوني فيما يخص إمكانية إنجاز الأم لجواز السفر لأحد أبنائها رغم تواجد الأب؛
- عدم الحصول على الدواعي التي تبرر اللغة التي حررت بها اتفاقية- إطار للشراكة حول تبسيط ورقمنة الملف الطبي المشترك وورقة العلاجات الإلكترونية بالمؤسسات الصحية.

3. الشكايات الكتابية التي تم التوصل بها خلال سنة 2024:

على الرغم من اعتماد العمل بالبوابة الوطنية للشكايات، لاتزال وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتوصل بعدد مهم من الشكايات الكتابية، بحيث تتولى المفتشية العامة تتبعها ومعالجتها، وتخصيص عناصر الجواب لها في الحالة التي تدخل في اختصاصات هذه الوزارة، أو توجه هذه الشكايات إلى الإدارات المعنية، مع الحرص على إخبار أصحابها بمآل شكاياتهم.

وقد بلغ عدد الشكايات الكتابية التي تم التوصل بها ومعالجتها برسم سنة 2024 ما مجموعه (146) شكاية. وتتمثل مواضيع هذه الشكايات في ما يلي:

- التسوية الإدارية والمالية؛
- مباريات التوظيف؛
- تصحيح الوضعية الإدارية والمالية؛
- التبليغ عن موظفين أشباح؛
- محاربة الفساد الإداري والمالي؛
- فضاء الاستقبال ومسار الخدمة.

كما تم حفظ 11 شكاية تبين أنها لا تحترم الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.11.112 الصادر بتاريخ 23 يونيو 2011 في شأن المتفشيات العامة للوزارات، والمرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 23 يونيو 2017 بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.

4. إحصائيات البوابة الوطنية للشكايات برسم سنة 2024:

عدد الإدارات العمومية المنخرطة إلى متم سنة 2024	1744	النسبة(%)
القطاعات الوزارية والمندوبيات السامية	38	(%100)
المؤسسات والمقاولات العمومية	116	(%42,43)
الجماعات الترابية	1590	(%100)

إحصائيات

تقدم هذه الصفحة الإحصائيات المتعلقة بالشكايات إبتداءا من الإنطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات.

نوع الادارة : جميع الإدارات

السنة : 2024

1744 إدارة منخرطة في البوابة	177 532 عدد الشكايات المتوصل بها
19 متوسط عدد الأيام المستغرق لمعالجة الشكايات	73.04% نسبة الشكايات المعالجة
14 041 عدد الشكايات التي أعيد فتحها	60.71% نسبة الرضى عن معالجة الشكايات

البحث

المؤشر : عدد الشكايات المتوصل بها

نوع الادارة : جميع الإدارات

من : 01/01/2024

إلى : 31/12/2024

البحث

تطور عدد الشكايات المتوصل بها

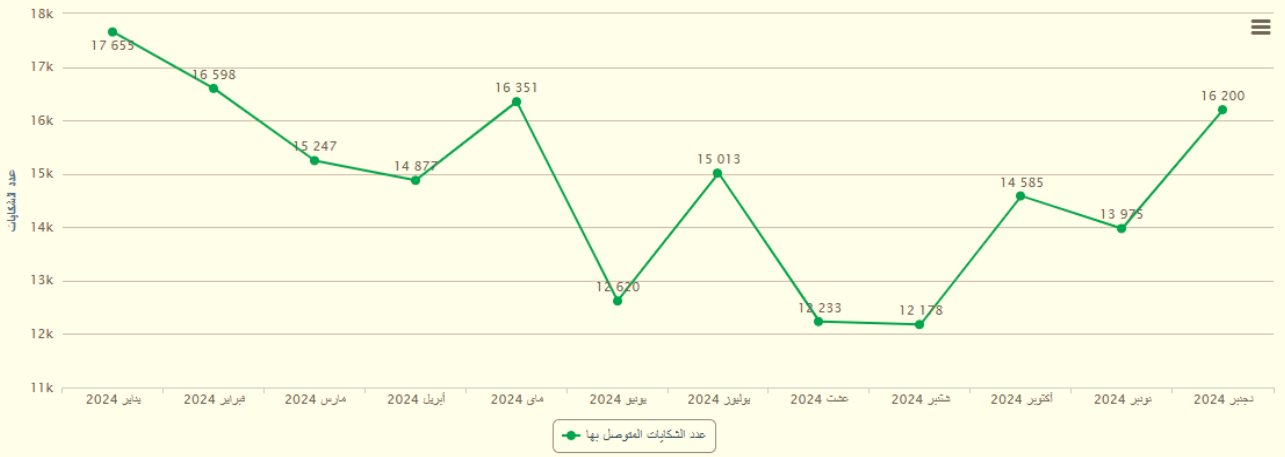

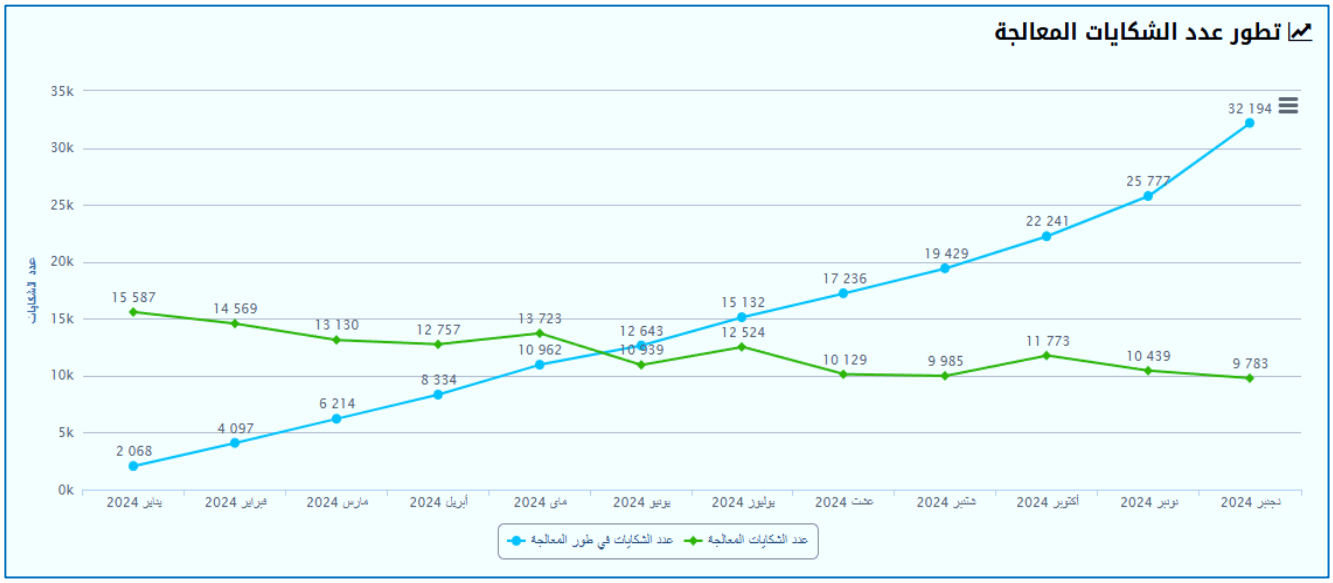

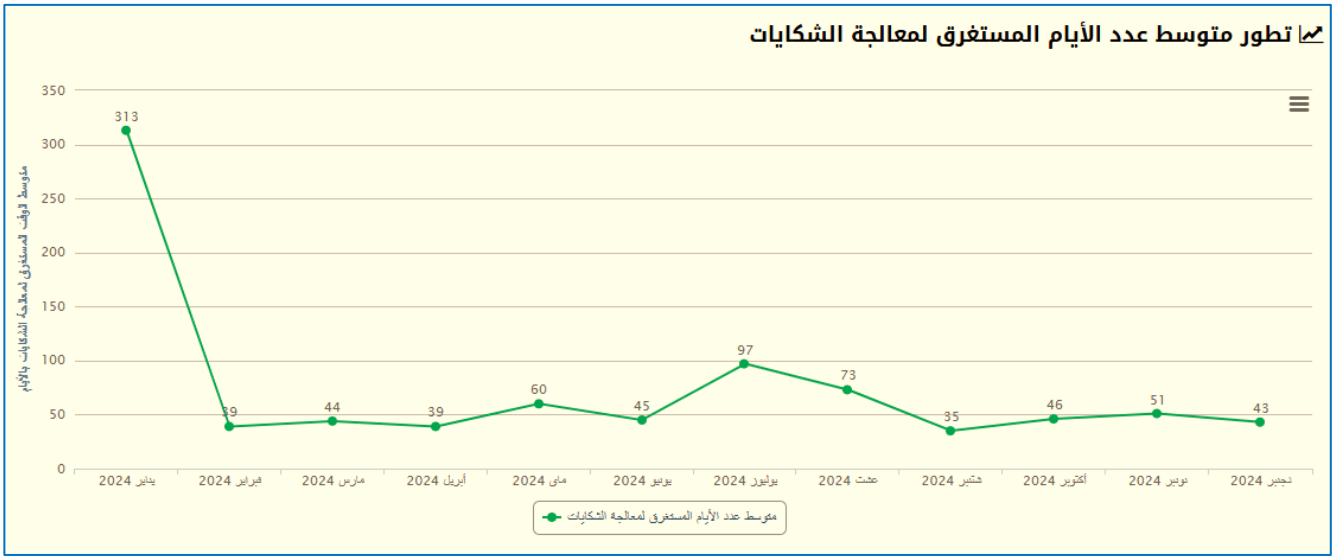

مواكبة النضج الرقمي للإدارات العمومية

قياس النضج الرقمي للإدارات العمومية

فيما يتعلق بمواكبة النضج الرقمي للإدارات العمومية، تم إنجاز دراسة تقنية من أجل تحديد مستوى نضج سجلات البيانات الإدارية ومواكبة الإدارات لتحديد الإجراءات اللازمة لتطوير نضجها من أ جل تسريع مشروع التبادل البيني، كما أن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تعمل على إعداد إطار مرجعي للتعريف بمنهجية تقييم وقياس النضج الرقمي للإدارات وتحديد مؤشر اته وآليات قياسه، مع توضيح الأدوار والمسؤوليات للمعنيين في إدارة وتنفيذ استر اتيجية الخدمات الرقمية، كما يهدف إلى تعزيز مفاهيم التحول الرقمي للخدمات الإدارية وقياس نضجها و أثرها على المرتفق.

وقد تم في هذا الصدد إعداد العناصر المرجعية لمشروع الإطار المرجعي لقياس النضج الرقمي للإدارات العمومية وهو قيد التنفيذ.

قياس تقييم مدى نضج سجلات البيانات الإدارية

في إطار تطبيق أحكام القانون 19-55 المتعلقة بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ولا سيما ما يتعلق بتبادل البيانات والوثائق بين الإدارات ورقمنة الإجراءات، أطلقت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، القياس الثاني لتقييم مدى نضج سجلات البيانات الخاصة بالمرتفق من أجل تحديد الإجراءات اللازمة للرفع من نضج سجلات البيانات الإدارية لتسريع تنزيل ورش تبادل البيانات (القانون 19-55). ووضع مؤشرات تمكن من تحسين حوكمة سجلات البيانات الإدارية المرجعية.

ولقد تم تقييم 24 سجلا (من أصل 42 سجلا) يخص 13 إدارة عمومية، حيث تم تسجيل تحسن بنسبة 20% في مستويات نضج السجلات بشكل عام مقارنة مع تقييم سنة 2022. وتتمثل المؤشرات العامة لنتائج القياس الثاني في ما يلي:

نتائج قياس سنة 2024 : تصنيف السجلات حسب مستويات النضج

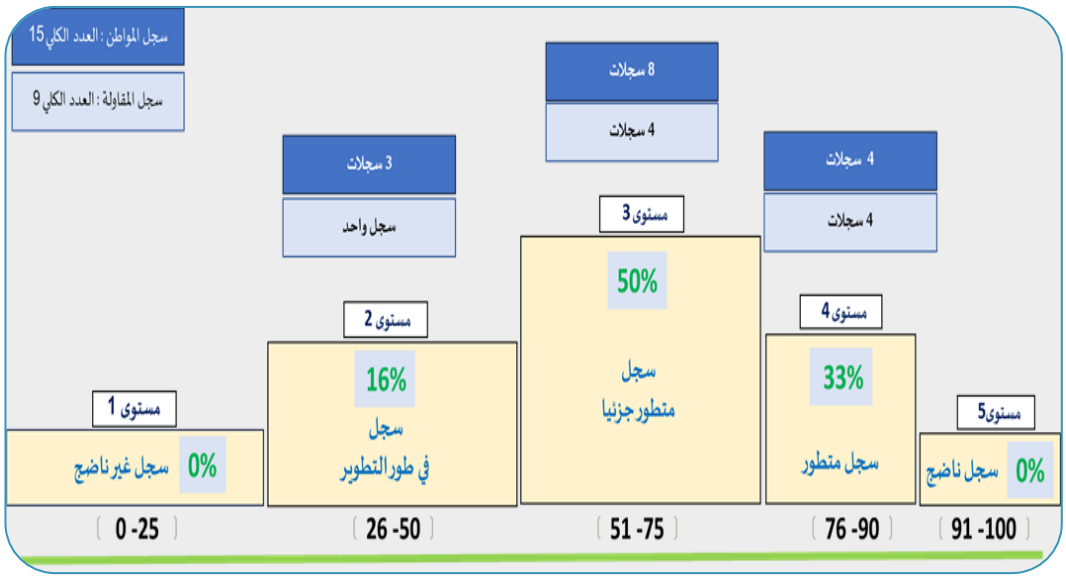

وعملت الوزارة على إرسال التقارير إلى الإدارات المشاركة، قصد الانخراط في إعداد خطط عمل لتحسين نضج سجلاتها وفقا للتوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسة.

دليل تبسيط المسارات والتحضير لرقمنتها

أعدت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة دليلا منهجيا للتبسيط والإعداد لرقمنة مسارات المرتفقين لفائدة الإدارات العمومية، وقد أعتمد في وضع هذه المنهجية، على مقاربة تجريبية تتجلى في تخفيض نسبة 45% من عدد الوثائق المطلوبة على مستوى الأوراش الأولى التي تم تنفيذها بها.

دليل إدارة التغيير

يهدف هذا الدليل إلى توفير منهجية موحدة للقطاعات الحكومية من أجل تنفيذ برامج "إدارة التغيير"، في إطار مشاريع التحول الرقمي، وتقديم المواكبة والتكوين للمخاطبين الرسميين في "إدارة التغيير"، من أجل تعزيز ثقافة التكيف لتطوير إدارة مرنة ومنفتحة على الابتكار.

تجدر الإشارة إلى أن الوزارة بصدد تكوين المكونين حول إدارة التغيير بالإدارات العمومية، وسيعمل هؤلاء المكونين على تكوين مخاطبين رسميين.

وكتجربة أولية في هذا الإطار، يتم العمل على مواكبة قطاع الشباب من أجل تبني التغييرات التي ستطرأ بموجب رقمنة مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة.

دليل الاستماع للمرتفقين

تم إعداد صيغة أولية لهذا الدليل يهدف إلى توحيد ونشر أفضل الممارسات والأدوات لتمكين الإدارات العمومية من خلق قنوات تواصل وتفاعل مع المرتفقين، وتكمن أهمية هذه الخدمة في جانبين:

- التشاور مع المرتفقين قبل إطلاق خدمة إلكترونية جديدة لضمان تلبية احتياجاتهم بشكل جيد وضمان تصميم يوفر تجربة مرتفق مثالية؛
- البقاء على تواصل مستمر مع المرتفقين وجمع آرائهم حول الخدمات الإلكترونية القائمة لتعديلها.

تعزيز الترسانة القانونية للإدارة الرقمية

إعداد مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية ووضعه في مسطرة المصادقة

يحدد هذا القانون المبادئ والقواعد التي تؤطر الخدمات الرقمية التي تقدمها الإدارة للمرتفقين والتزامات ومسؤوليات كل منهما والوثائق الإلكترونية المطلوبة للحصول على الخدمات الرقمية والسجلات المرجعية للمعطيات المتعلقة بها ومسرعات التحول الرقمي.

وقد تم إعداد مشروع القانون من أجل رفع مجموعة من التحديات :

- تطوير سياسات واضحة لتصميم وتطوير الخدمات الرقمية؛

- تطوير التكامل بين الإدارات باعتماد مبدأ المسارات في تقديم الخدمات؛
- تطوير الترابط بين الإدارات على مستوى البيانات الإدارية؛
- اعتماد وتطوير مسرعات التحول الرقمي وإرساء السياسات المتعلقة بها؛
- تطوير الإطار القانوني المناسب للتحول الرقمي للإدارة.

إعداد مشروع المرسوم المتعلّق بالمعطيات العمومية المفتوحة

انسجاما مع أحكام المادة 10 من الباب الثالث من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، عملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على التنسيق مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات حول مشروع هذا المرسوم، والذي يحدد مجال تطبيق وقواعد تنظيم ونشر وحكامة المعطيات العمومية المفتوحة. ويتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على مشروع المرسوم قبل عرضه على مصالح الأمانة العامة للحكومة قصد الدراسة.

الهيئات الأفقية للقيادة والحكامة

جائزة التميز في الحكومة الرقمية "جائزة ريادة"

تم إطلاق جائزة التميز في الحكومة الرقمية "جائزة ريادة" التي تهدف إلى تشجيع ومكافأة أفضل المبادرات الرقمية للإدارات العامة من أجل تشكيل مستقبل رقمي تقوده الحكومة الإلكترونية رمزياً، في نسختها الأولى بمناسبة احتضان بلادنا لفعاليات معرض "جايتكس إفريقيا2024". وهي موجهة لجميع الإدارات الأعضاء في شبكة رائد "شبكة سفراء الحكومة الإلكترونية والرقمية".

وقد أقيم على هامش معرض "جايتكس إفريقيا"، بتاريخ 31 مايو2024 ، حفل توزيع الجوائز ، حيث تم تكريم عدة إدارات على مبادراتها النموذجية في ثلاث فئات:

- فئة الخدمات الإلكترونية: الخدمات الإدارية من نوع المسارات المقدمة عبر بوابات الإنترنت أو عبر التطبيقات المحمولة، موجهة للمرتفقين والشركات؛
- فئة السجلات الإلكترونية: سجلات البيانات الإدارية التي حققت نضجاً كبيراً لتعزيز التوافقية بين الإدارات؛
- فئة البيانات المفتوحة: منصات البيانات المفتوحة التي تنشر وتشارك البيانات مع الولوج اللامشروط للعموم، الباحثين والشركات.

3. الاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي أحد أهم الصناعات العالمية ومحركا قويا للاقتصاد العالمي، أما على المستوى الوطني، فيعد الاقتصاد الرقمي أحد الأوراش الكبرى المعول عليها لتعزيز تنافسية المملكة، وكذا تحقيق التنمية المستدامة. وقد تكرست هذه الأهمية مع اعتماد النموذج التنموي الجديد لبلادنا، الذي جعل من المجال الرقمي رافعة للتنمية الاقتصادية.

قطاع ترحيل الخدمات وتصدير الرقمنة

يعد قطاع ترحيل الخدمات قطاعاً استراتيجيا وواعداً وذلك بفضل ديناميته ومنظوماته المؤهلة بشكل عال وقدرته المثبتة على خلق فرص العمل وجذب الاستثمار. ويتمتع هذا القطاع، الذي يضم أزيد من 1200 شركة وطنية ودولية، بإمكانيات نمو قوية كما تبين الأرقام المسجلة في نهاية عام 2023:

وقد سجل قطاع ترحيل الخدمات في المغرب أرقاما غير مسبوقة في عائدات التصدير التي انتقلت من 14,9مليار درهم سنة 2021، إلى 15,7مليار درهم سنة 2022، لتبلغ 17,9 مليار درهم سنة 2023.

كما عرف عدد مناصب الشغل في مجال ترحيل الخدمات تطورا هاما حيث انتقل من 100.000 منصب برسم سنة 2021 إلى 130.000 منصب برسم سنة 2022 ليصل إلى 141.000 منصب شغل برسم سنة 2023. وتتمثل مواطن قوة المغرب في مجال ترحيل الخدمات في الموقع الجغرافي، التنافسية، التدابير التحفيزية، الموارد البشرية المؤهلة، ومرافق الاستقبال الحديثة.

نسبة نمو ترحيل الخدمات حسب القطاعات

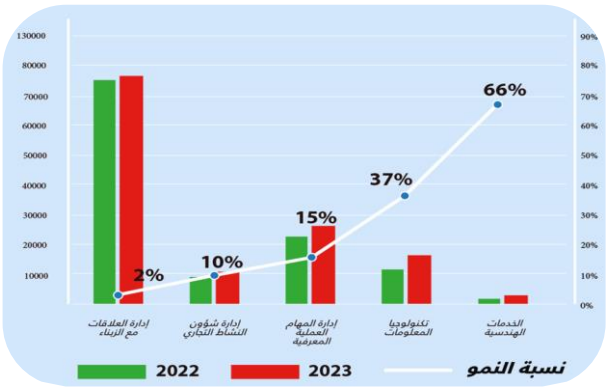

ترتيب المغرب في مجال ترحيل الخدمات إفريقيا وعالميا :

وفيما يخص معالجة وتصفية الملفات المتعلقة بالتدابير التحفيزية لقطاع ترحيل الخدمات، قامت اللجنة التقنية لترحيل الخدمات (CTO) في سنة 2024 بدراسة 129 ملفا، قيمتها المالية 332 مليون درهم، والمصادقة على 102 ملف قيمتها المالية 285 مليون درهم.

كما تم منح 20 شهادة أهلية في إطار نظام دعم التكوين والذي يهدف إلى دعم وتشجيع المقاولات على استثمار المزيد في تطوير مهارات وكفاءات موظفيها.

تطوير قطاع ترحيل الخدمات (مواكبة المستثمرين)

تم في هذا الإطار، برسم سنة 2024، القيام بمجموعة من الإجراءات لدعم المستثمرين والترويج لقطاع ترحيل الخدمات، ونخص بالذكر:

- افتتاح 3 مراكز خدمات تهدف إلى توفير أكثر من 6000 وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة:

- بتاريخ 23 يناير 2024، شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بمدينة الدار البيضاء، في مراسم تدشين فرع مجموعة "TELUS" بالمملكة المغربية، الشركة الكندية الرائدة في مجال ترحيل الخدمات.

ويروم هذا المركز الجديد توظيف 4000 من الكفاءات على المدى الطويل. ليشكل بذلك قيمة مضافة لشبكة الشركة المنتشرة عبر العالم والتي توظف أكثر من 70 ألف من الموارد البشرية.

ويأتي هذا المركز ليعزز وجهة المملكة كقبلة استثمارية إقليمية، وليؤكد على ثقة المُستثمرين في الكفاءات المغربية الشابة، كما أنه ترجمة لالتزام وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتدعيم فرص تشغيل الشباب في قطاع ترحيل الخدمات وإدماجهم بما يعزز التنمية الاقتصادية

والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

- أشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 18 أبريل 2024 بمدينة الدار البيضاء، على تدشين شركة "Genius Services"المتخصصة في الخدمات الرقمية التقنية لدعم المستخدمين، وهي الشركة التابعة لمجموعة "Sogetrel"الدولية المتخصصة في خدمات البنية التحتية الرقمية، والتي تشغل أكثر من 4000 شخص في عدد من دول العالم.

وسيوفر هذا المشروع المهم أزيد من 1000 منصب شغل بحلول سنة 2026، حيث تعتمد الشركة على الخبرات العالية للتقنيين المغاربة في مجال الرقمنة، وتمكين الشباب الذين سيتم توظيفهم من الإستفادة من برنامج تدريبي شامل بالإضافة إلى مواكبة شخصية بما يمكنهم من الاندماج في بيئة العمل.

ويبرز افتتاح هذا المشروع المهم، المكانة التي تحظى بها بلادنا كوجهة مفضلة لدى المستثمرين الوطنيين والدوليين بفضل انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، وتميز كفاءاته الشابة في مجالات اختصاصها.

- أشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتاريخ 20 شتنبر 2024 بمدينة القنيطرة، على افتتاح المركز الجديد لشركة "أكسا للخدمات المغرب". ويأتي المركز الجديد الممتد على مساحة تفوق 4000 متر مربع، في إطار خطة المجموعة الدولية لتوسيع وتطوير أنشطتها بالمغرب، حيث تعتزم إحداث أزيد من 1400 فرصة عمل قارة بمختلف مراكزها بالمملكة خلال الفترة الممتدة من سنة 2024 إلى سنة 2026.

وسيساهم هذا المشروع الجديد في التنمية السوسيو-اقتصادية لإقليم القنيطرة بشكل خاص والجهة عموماً وفي استثمار إمكانات المواهب المغربية الشابة بمختلف المناطق في مجالي تكنولوجيا المعلومات والرقمنة وتشجيعها بما يعزز إدماجها في مهن المستقبل.

- توقيع مذكرات تفاهم ذات قيمة مضافة عالية في المجال الرقمي:

شهدت سنة 2024 توقيع 5 مذكرات تفاهم مع 5 فاعلين دوليين من شأنها خلق 3345 منصب شغل ذي قيمة مضافة عالية في منظومات قطاع ترحيل الخدمات. وستعمل هذه المشاريع على تعبئة استثمار متوقع قدره 1,10 مليار درهم، ومن بين هذه الشركات: "INETUM" و "ORACLE" بحيث أنه:

- بتاريخ 29 أبريل 2024 بالرباط، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة الاستثمار الاتقائية وتقييم السياسات العمومية، ومجموعة "Inetum "، تقضي بإحداث 1500 منصب شغل ذي قيمة مضافة عليا في المجال الرقمي بحلول سنة 2027 وتستهدف مذكرة التفاهم هذه، التي تأتي في إطار توسيع مجموعة "Inetum"، الرائدة الأوروبية في خدمات التكنولوجيا الرقمية، لأنشطتها بالمغرب، توظيف الكفاءات المغربية المهندسين وخريجي المدارس الكبرى للتدبير بعدد من جهات المملكة .وتأتي هذه الشراكة انسجاما مع الدينامية التي يشهدها قطاع ترحيل الخدمات ببلادنا، وتؤكد على جاذبية وجهة المملكة المغربية لدى المستثمرين في المجال الرقمي، وذلك بفضل الموارد البشرية المؤهلة، والمواكبة المستمرة من قبل الحكومة، والبنيات التحتية المتطورة ببلادنا.
- وبتاريخ 9 ماي 2024 وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ب"سان فرانسيسكو"، بالولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية شراكة مع مجموعة "أوراكل" الرائدة العالمية في تكنولوجيا المعلومات، لإطلاق مركز للبحث والتطوير يعد الأول من نوعه في إفريقيا لخلق 1000 منصب شغل ذي قيمة مضافة عليا للكفاءات المغربية.

وتأتي اتفاقية الشراكة هذه، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي دعا جلالته إلى تشجيع الشباب المغربي في مجال الابتكار وتقوية مكانة بلادنا كوجهة للاستثمار المنتج.

مراجعة وتجديد الإطار التنظيمي لعرض الدولة المتعلق بقطاع ترحيل الخدمات:

- توقيع اتفاقية عقد برنامج 2024 - 2030 لتطوير قطاع ترحيل الخدمات

على هامش مراسم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، جرى التوقيع يوم 25 شتنبر 2024، على ثلاث اتفاقيات شراكة تربط وزارة الانتقال الرقمي

وإصلاح الإدارة بعدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والفاعلين في المنظومة الرقمية .

وقد همت الاتفاقية الأولى عقد برنامج 2024-2030 لتطوير قطاع ترحيل الخدمات، حيث تم توقيعها مع كل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، وصندوق الإيداع والتدبير، ومجلس الرقابة للوكالة الخاصة للمركب المينائي طنجة المتوسط، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، والفيدرالية المغربية لترحيل الخدمات، وفيدرالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات.

ويأتي هذا العقد البرنامج ليُضفي الطابع الرسمي على التزامات الجانبين من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المخطط لها في الاستراتيجية بهدف تطوير القطاع، ولا سيما خلق 130 ألف منصب شغل في أفق 2030.

تبسيط ورقمنة إجراءات الاستفادة من التدابير التحفيزية

في إطار الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار وتعزيز بيئة الأعمال، تقوم الوزارة حالياً بتطوير منصة رقمية مخصصة لتبسيط ورقمنة مساطر طلب الاستفادة من الامتيازات المتعلقة بالتدابير التحفيزية لإرساء عرض ترحيل الخدمات بالمغرب، والتي من المقرر إطلاق نسختها الأولى في فاتح يوليوز 2025، بالاعتماد على مقاربة مرنة في التطوير.

وتهدف الوزارة من خلال هذا المشروع، إلى تدبير أنجع لعملية استفادة المستثمرين من التحفيزات الضريبية من خلال تسريع وتبسيط ورقمنة مسار إيداع ملفات الإستفادة، إضافة إلى أن المشروع يسعى إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعرض المغرب بقطاع ترحيل الخدمات، إذ سيتيح للمستثمرين الولوج السلس إلى المعلومات والتعريف بالمغرب كوجهة تنافسية مهمة في هذا المجال.

رقمنة المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة

تطوير منصة "مقاولة رقمية "

أطلقت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع وكالة التنمية الرقمية، منصة "مقاولة رقمية"، بهدف تحسيس المقاولات المغربية حول أهمية التحول الرقمي وتبسيط وتشجيع اعتماد الرقمنة.

وتمكن هذه المنصة، المقاولات المغربية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من تقييم الجاهزية الرقمية عبر الخط و اقتراح حلول رقمية. وذلك من خلال:

- الحصول على تقرير توصيات تتناسب مع احتياجاتهم؛
- التعرف على الخدمات المتاحة لمواكبتهم ؛
- توعيتهم بأهمية الرقمنة .

استخدام المنصة/ عدد التقييمات الذاتية	2485 تقييم
عدد الملفات الشخصية التي تم إنشاؤها	711 ملف
عدد الزيارات للمنصة	أكثر من 15000زيارة

وتعتمد هذه المنصة على نموذج مبتكر للتقييم الذاتي، ملائم لخصوصيات النسيج الاقتصادي الوطني، يقيم النضج الرقمي للمقاولات من خلال مسارين للتقييم الذاتي:

- مسار سريع، يوفر تحليلاً شاملاً لمستوى النضج الرقمي، ومجموعة من التوصيات العامة.
- مسار كامل، يتناسب مع حجم المقاولة وقطاعها الاقتصادي، يوفر تحليلاً مدققا لمستوى النضج الرقمي، ومجموعة من التوصيات مع اقتراحات للخدمات المتاحة.

وقد تم في هذا الإطار:

- تطوير وإدماج النسخة العربية في المنصة.
- عقد ورشات تكوينية وتوعوية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، والصغرى والمتوسطة.
- إبرام اتفاقيات وشراكات مع جهات فاعلة عامة وخاصة: دار الصانع، VISA، المركز الجهوي للاستثمار فاس-مكناس.....

دعم القدرة التنافسية للجهات الفاعلة في قطاع الصناعات الحرفية

تم التوقيع على اتفاقية شراكة مع وزارة السياحة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومؤسسة دار الصانع ووكالة التنمية الرقمية بشأن دعم القدرة التنافسية للجهات الفاعلة في قطاع الصناعات الحرفية كجزء من برامج دعم المصدرين والمجمعين بالقطاع.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى مساعدة الفاعلين على رقمنة أعمالهم وعمليات الدعم وتعزيز الاقتصاد الرقمي في قطاع الحرف اليدوية، وتم تحديد مجالات التعاون الرئيسة في:

- الإعلام والتحسيس بشأن الرقمنة من خلال عرض برامج التنمية الرقمية؛
- التدريب والمساعدة الفنية في تطوير التجارة الإلكترونية من خلال حشد الخبراء؛
- الدعم الفني لدار الحرفيين.

وقد تم تحقيق هدف التوعية الذي يستهدف 30 مستفيدا.

الشمول الرقمي للمقاولات المغربية الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة " DigiTPME "

في إطار التعاون بين المغرب والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، تم إطلاق مشروع الشمول الرقمي للمقاولات المغربية الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة " DigiTPME " كخطوة استراتيجية نحو دعم التحول الرقمي للمقاولات المغربية، وتمكينها من التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

ويهدف المشروع إلى تقوية الهياكل المحلية وتحفيز اعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحسين الإنتاجية والتنافسية، انسجامًا مع الاستراتيجية الوطنية المغرب الرقمي 2030 وتوصيات النموذج التنموي الجديد، الذي يجعل من الرقمنة رافعة أساسية للنمو الشامل والمستدام.

تم إطلاق المرحلة التجريبية للمشروع خلال سنة 2024 في ثلاث جهات نموذجية هي :مراكش-آسفي، فاس-مكناس، والجهة الشرقية، بشراكة مع المراكز الجهوية للاستثمار (CRI)، بهدف تجريب نموذج عملي لمواكبة المقاولات في مسارها الرقمي، في أفق تعميمه لاحقًا على باقي جهات المملكة.

وفي مرحلة الإعداد، نُظمت 17جولة ترويجية وتحسيسية داخل الأقاليم التابعة للجهات الثلاث، من أجل التعريف بالبرنامج، وتوعية المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة بأهمية الرقمنة، وتحفيزها على التسجيل في البرنامج.

وقد أسفرت هذه الجهود عن تسجيل أزيد من 800 مقاولة عبر منصة "مقاولة الرقمية"، وبعد دراسة الملفات بناءً على شروط الأهلية والمعايير المحددة، تم انتقاء 300 مقاولة استوفت الشروط المطلوبة، وتم توزيعها بشكل متوازن بين الجهات الثلاث، بحيث ستستفيد هذه المقاولات من تكوينات أساسية مشتركة ستشمل مفاهيم محورية حول الرقمنة، التسويق الرقمي، التحول الرقمي الداخلي، وأساسيات استعمال الأدوات التكنولوجية، وذلك في إطار مقاربة تفاعلية تعتمد على التمرين العملي.

وبعد مرحلة التكوين، سيتم تشكيل لجنة تجمع بين مختلف الفاعلين في البرنامج من أجل تحديد معايير الانتقاء، التي ستُمكّن من اختيار 120 مقاولة للاستفادة من مواكبة استراتيجية، بهدف إعداد خارطة طريق رقمية لمساراتها ذات الأولوية.

ومن بين هذه المقاولات، ستُختار 80 مقاولة للاستفادة من مواكبة فردية معمقة لتفعيل خارطة الطريق الخاصة بها، عبر تنفيذ حلول رقمية مصممة خصيصًا من طرف مقاولات تكنولوجية مغربية.

وفي هذا السياق، أطلقت وكالة التعاون الألماني بتاريخ 19 دجنبر 2024 ، طلب عروض لاختيار 10 مقاولات تكنولوجية مغربية بهدف انتقاء حلول رقمية تناسب المقاولات الصغيرة من حيث التكلفة وسهولة الاستخدام، وتشمل الحاجيات الأساسية لهذه الفئة مثل حلول إدارة الأعمال التجارية، التسويق الرقمي، نظام حجز المواعيد، وغيرها من الخدمات الرقمية المساندة.

أما المقاولات غير المنتقاة للمواكبة الفردية، فستستفيد هي الأخرى، بشكل مواز، من التكوينات الرقمية المتاحة على منصة "أكاديمية رقمية"، إضافة إلى إمكانية الاطلاع عبر بوابة "مقاولة رقمية" على المبادرات العمومية الداعمة للمقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة.

ويغطي المشروع جانبين :

1- اختيار المقاولات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة التي ستستفيد من الدعم:

- ستقدم الشركات المهتمة طلباتها عبر منصة التقديم التي سيتم تطويرها كتكملة لمنصة" مقاولة رقمية".
- سيتم اختيار المقاولات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة ومنتجي الحلول الرقمية وفق المعايير التالية:
  - "معايير الأهلية"، التي تُستخدم لتطوير المنصة.
  - "معايير الفرز الأولي"، التي تُستخدم إذا تقدمت أكثر من 300 مقاولة للحفاظ على 300 منها فقط كهدف للبرنامج التجريبي.
  - "معايير الاختيار النهائي" : التي تُستخدم لاختيار 60 مقاولة ستحصل على دعم مخصص.

2- اختيار المقاولات المنتجة للحلول الرقمية:

لاختيار المقاولات المنتجة للحلول الرقمية التي ستستفيد من هذا البرنامج التجريبي، من خلال نشر طلب تقديم عروض من قِبَل "GIZ"، بهدف إعداد خريطة وتصنيف للمقاولات المنتجة للحلول الرقمية، كما سيتم إنشاء لجنة للتصنيف تضم بين مكوناتها المديرية العامة للأمن الوطني للتأكد من أمان الحلول.

دعم ومواكبة المقاولات الناشئة

دعم المقاولات الناشئة لتطوير حلول رقمية مبتكرة

بتاريخ 30 يناير 2024، تم التوقيع على عقد-برنامج يهم تعزيز تطوير الابتكار الرقمي بين كل من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وجمعية "Maroc Numeric Cluster" .

ويهدف عقد البرنامج هذا إلى خلق دينامية في منظومة الابتكار الرقمي ونشر ثقافة المقاولة الرقمية، بالإضافة إلى دعم برامج الابتكار الرقمي في مجموعة من القطاعات الاقتصادية.

ويأتي عقد البرنامج هذا، لترجمة إرادة الطرفين في توفير الشروط الضرورية لتحقيق أهداف تطوير القطاع الرقمي، بما يساهم في تعزيز حضور المملكة على المستوى القاري والدولي في المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات.

المختبر الرقمي "Digital Lab"

قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتاريخ 02 فبراير 2024، بالتوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة الاقتصاد والمالية وصندوق الإيداع والتدبير"Groupe CDG"، بهدف إرساء مختبر رقمي "DIGILAB" لفائدة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة سيتيح هذا البرنامج تطوير حلول رقمية أساسية تلبي احتياجات الوزارة في تنفيذ الإصلاح التربوي وتسريع التحول الرقمي للمدارس العمومية المغربية، كما سيسهم في تسهيل وصول المقاولات الناشئة إلى فرص الصفقات العمومية.

تتمثل هذه الحلول في توفير أدوات وموارد رقمية مصممة خصيصا لدعم التلاميذ المغاربة في مختلف المستويات (الابتدائي، الثانوي الإعدادي، الثانوي التأهيلي)، سواء في المدرسة أو المنزل، بهدف تعزيز التعلم الذاتي والمراجعة، وتنمية المهارات اللغوية، واكتساب الثقافة الرقمية، كما تهدف إلى مساعدة الأساتذة في تحسين أساليب التدريس ومتابعة التقدم الفردي لكل تلميذ بشكل أكثر دقة.

وتنزيلا لما جاء في مضامين هذه الاتفاقية، أعلنت وزارة التربية الوطنية، يوم 22 يوليو 2024 عن إطلاق طلب إبداء الاهتمام (AMI)، من أجل انتقاء الفاعلين الوطنيين والدوليين المختصين في مجال التكنولوجيا التعليمية (Edtech)، لتطوير وتوفير وصيانة هذه الحلول. وقد تم التوصل ب 139 ملف ترشيح، وأسفرت عملية الانتقاء الأولي عن اختيار 20 فاعلا من

بينهم 68% مقاولة ناشئة محلية و22% مقاولة ناشئة دولية، وقد تم تنظيم لقاءات فردية وورشات عمل تقنية وبيداغوجية مشتركة مع كل مترشح بهدف تحديد الحلول الرقمية المزمع تطويرها من طرف المقاولات الناشئة المنتقاة.

منظومة المقاولات الناشئة وسبل التكامل لتعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني

وبتاريخ 4 فبراير 2024، بمدينة طنجة، شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، في ندوة نظمتها الجمعية المغربية للشركات الناشئة والشمول الرقمي "MASDI "، في موضوع: "منظومة المقاولات الناشئة وسبل التكامل: الابتكار والاستثمار وبناء مستقبل مستدام".

وقد عرفت الندوة العديد من النقاشات البناءة حول الابتكار والرقمنة وضرورة تظافر الجهود للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني نحو تحقيق المزيد من الابتكار والقيمة المضافة.

مجمع "Campus Tech"

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 22 فبراير 2024، بمقر مجلس جهة الدار البيضاء-سطات، في مراسم التقديم الرسمي لمجمع "Campus Tech"، وذلك بحضور كل من السيد أندري أزولاي، الرئيس الشرفي لمجلس إدارة "Campus Tech"، وعدد من السادة أعضاء الحكومة والمسؤولين الجهويين والمحليين والفاعلين في المنظومة الرقمية ببلادنا.

وقد تم تسليط الضوء على التوجهات العامة للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، مع التأكيد على الدور الرئيسي التي تلعبه المقاولات الناشئة في خلق فرص الشغل وتحفيز مناخ الأعمال، وكذا الأهمية البالغة التي تولها الحكومة لدعم ومواكبة المبادرات الشابة وتشجيع الكفاءات والمواهب في مجالات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة.

ويأتي مجمع "Campus Tech" ليشكل قيمة مضافة في المنظومة الرقمية ببلادنا، من خلال تطوير المقاولات الناشئة وتسهيل الولوج للتكوينات المتخصصة.

كما سيخلق هذا المركز فرصاً للابتكار والاندماج من خلال مقاربة شمولية تهم مختلف الفئات، خصوصاً الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة، بما من شأنه المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد الرقمي للمملكة.

اجتماع لجنة الاستراتيجية والاستثمار المنبثقة عن المجلس الإداري لصندوق محمد السادس للاستثمار

شاركت وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الإدارة يوم 28 مارس 2024، بمقر وزارة الاقتصاد والمالية بالرباط، في أشغال اجتماع لجنة الاستراتيجية والاستثمار المنبثقة عن المجلس الإداري لصندوق محمد السادس للاستثمار.

وتأتي هذه المبادرة النوعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بشراكة مع كل من صندوق محمد السادس للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير، بهدف تحفيز الاستثمار في المقاولات الناشئة المغربية وضمان استمرارية التمويل الموجه لها على امتداد مختلف مراحل حياتها.

عرض رأس المال المجازف ("VC" VENTURE CAPITAL)

أشرفت وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الإدارة، بتاريخ 15 أبريل 2024، بمقر الوزارة بالرباط، على مراسم التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بإطلاق آليات مبتكرة لصناديق تمويل المقاولات الناشئة.

وتعكس مذكرة التفاهم هذه الإرادة المشتركة لبث دينامية جديدة في منظومة المقاولات الناشئة بالمملكة المغربية بما من شأنه تعزيز صناعة وطنية في مجالي التمويل الأولي للمقاولات "capital amorçage" ورأسمال الاستثمار "capital risque".

ووفقاً لمذكرة التفاهم هذه، أطلق صندوق محمد السادس للاستثمار، بتاريخ 15أبريل 2024، بشراكة مع كل من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وصندوق الإيداع والتدبير طلب إبداء اهتمام لانتقاء شركات التدبير التي ستتولى إحداث وتدبير صناديق تمويل المقاولات الناشئة من خلال تمويلات تتماشى ومراحل نضجها.

وقد لقي هذا الطلب تجاوبًا واسعًا على المستويين الوطني والدولي، حيث بلغ عدد الملفات المتوصل بها 47 ملف ترشيح، موزعة بين 12 ملفًا محليًا، و33 ملفًا دوليًا، و2 من قبل ائتلافات مختلطة.

وبعد التوصل بملفات الترشيح، سيتم اعتماد عملية انتقاء دقيقة تشمل تقييم العروض، وإجراء المقابلات الشفوية، وتحليلا معمقا للمعطيات بالإضافة إلى التدقيق القانوني، مما سيمكن من ترتيب المرشحين وفقا لجودة عروضهم ليتم بعد ذلك إشعار الصناديق التي وقع الاختيار عليها للمرور لمرحلتي التفاوض والتعاقد التي سيتم بموجبها الشروع في تفعيل مضامين العروض المحتفظ بها.

العرض الوطني لدعم المقاولات الناشئة (STARTUP VENTURE BUILDING)

- في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية في شقها المتعلق بدعم ومواكبة المقاولات الناشئة، تم الشروع في تفعيل العرض الوطني لدعم المقاولات الناشئة "STARTUP VENTURE BUILDING" من خلال توقيع اتفاقية شراكة بين كل من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، صندوق الإيداع والتدبير ومؤسسة تمويلكم.

ويهدف هذا النظام إلى انتقاء فاعلين وطنيين ودوليين في مجال تطوير الأعمال، من حاضنات ومسرعات، لتصميم وتنفيذ برامج مواكبة متطورة وذات جودة تتلاءم مع خصوصيات السوق المغربية، بما يسهم في تأطير وتدبير الدعم العمومي المخصص للمقاولات الناشئة.

وفي هذا السياق، تم توقيع اتفاقية إطار مع صندوق الإيداع والتدبير، مرفقة بملحق يهدف إلى تجاوز بعض الإكراهات القانونية التي تم رصدها خلال المرحلة التحضيرية. كما تم توقيع اتفاقية خاصة مع مؤسسة "تمويلكم" لتسهيل تفعيل البرنامج.

وقد تم إطلاق البرنامج رسميًا من خلال الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام بتاريخ 9 أكتوبر 2024 بغرض اختيار هياكل الدعم والمواكبة، حيث تم استقبال ما مجموعه 32ملف ترشيح. في حين، تم التعاقد مع مكتب استشاري للإشراف على عملية الانتقاء الأولي للملفات. كما تم تقييم ملفات الترشيح وفقاً للمعايير المحددة، تمهيداً لإعداد قائمة المترشحين المؤهلين للمرحلة المقبلة

- شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 24 شتنبر 2024، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الذي تنظمه "CDG INVEST "، تحت شعار "التكنولوجيا المالية لمغرب أكثر شمولية". وتم التركيز على أهمية التكنولوجيا المالية 'Fintech'وضرورة تطويرها لما لها من انعكاس إيجابي على المجتمع وتعزيز الشمولية المالية، كما تمت الإشارة إلى المبادرات التي أطلقتها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لمواكبة المقاولات الناشئة وتسهيل ولوجها إلى الأسواق العمومية والخاصة، على المستويين الوطني والدولي.

وقد شكل المؤتمر، الذي عرف حضور مجموعة من الخبراء والفاعلين البنكيين والمسؤولين بالقطاع المالي، فرصة لتدارس الفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيا المالية بالمغرب و إفريقيا وكذا ضرورة تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين لإدماج التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الوطني.

وبتاريخ 27 دجنبر 2024، ترأست السيدة أمل الفلاح السغروشني، الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بمعية المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، السيد خالد سفير، بمقر الوزارة بالرباط، اجتماعاً لاستعراض تقدم

إنجاز مختلف الشراكات التي تجمع الوزارة بصندوق الإيداع والتدبير وفروعه.

وقد شكل الاجتماع، فرصة لتدارس سبل تعزيز التعاون والشراكة في مجالات البحث والتطوير والابتكار.

توسيع تواجد شبكة التكنوبارك لمواكبة المقاولات الناشئة بمختلف جهات المملكة

العرض الخاص بالرحالة الرقميين (Digital Nomad) بتكنوبارك الصويرة:

قدم تكنوبارك الصويرة بتاريخ 2 يناير 2024، عرضا خاصا بالرحالة الرقميين وذلك تماشيا مع خصوصيات المنطقة الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تستقطب المقاولين الرقميين من مختلف مناطق العالم، وذلك عبر توفير فضاء محفز بصبيب عالي للأنترنت بأثمنة تنافسية، وفتح إمكانية الاندماج في منظومة تكنوبارك التي تتيح التواصل والتفاعل مع الشركاء المحليين ومع الكفاءات الرقمية وكذا الاستفادة من برامج المواكبة عن قرب.

المجلس الإداري للشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات "تكنوبارك":

تم بتاريخ 19 أبريل 2024 بمقر الوزارة بالرباط، عقد اجتماع المجلس الإداري للشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات "تكنوبارك"، خُصص بالأساس لتدارس أهم ما تحقق في إطار خارطة طريق الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات. كما استعرض المجلس الإداري عدداً من الجوانب العملية والمالية التي من شأنها مواكبة تطوير شبكة التكنوبارك بمختلف جهات المملكة.

النسخة الرابعة من أيام الفلاحة الرقمية "AgroIT Days":

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 24 أبريل 2024 بمكناس، في مراسم الجلسة الافتتاحية للنسخة الرابعة من أيام الفلاحة الرقمية "AgroIT Days" الذي ينعقد على هامش فعاليات النسخة 16 للمعرض الدولي للفلاحة بالمغرب "SIAM" المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وقد شهدت هذه النسخة توقيع اتفاقية لإطلاق برنامج الابتكار المنفتح"DigitAgri"، بدعم من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة وبإنجاز من طرف شبكة تكنوبارك مع مجموعة من الشركاء المؤسساتيين من القطاعين العام والخاص.

ويهدف هذا البرنامج الى إدماج المقاولات الناشئة المغربية في إطار منظومة مندمجة لخلق الحلول التكنولوجية الكفيلة بتطوير القطاع الفلاحي الوطني، لاسيما بالاستعانة بالإمكانات المتاحة للذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة و أنترنيت الأشياء،...

- **المشاركة في فعاليات الملتقى الدولي لرواد الأعمال الرقميين" Digital nomads connect Morocco " :**

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، في الجلسة الافتتاحية للملتقى الدولي لرواد الأعمال الرقميين والتي انعقدت يوم 07 ماي 2024 مدينة الصويرة، برئاسة السيد أندري أزولاي، مستشار صاحب الجلالة، وبحضور السيد عادل المالكي، عامل صاحب الجلالة بإقليم الصويرة.

وقد شكل هذا الحدث مناسبة لتأكيد التزام وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بدعم المبادرات الإبداعية في مجال ريادة الاعمال الرقمية، بالنظر إلى مساهماتها الهامة في تطوير الاقتصاد الرقمي وتبادل التجارب والثقافات.

- **المشاركة في فعاليات "أسبوع الاندماج العالمي 2024":**

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة في فعالية "أسبوع الاندماج العالمي 2024"، المنظم من طرف المنظمة غير الحكومية «OPEN STARTUP» يهدف هذا الحدث المنعقد خلال الفترة الممتدة من 13 الى 15 ماي بتكنوبارك الدار البيضاء و"STARTGATE" بن جرير، إلى تعزيز الابتكار والتعاون بين مختلف الفاعلين في المجال الرقمي على الصعيدين الأفريقي والمغربي.

وقد أتاح هذا الحدث، الفرصة للخبراء والمستثمرين الدوليين وكذا المغاربة لدعم المبادرات التي من شانها دعم المقاولات الناشئة وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك تماشيا مع التوجهات العامة للتنمية الرقمية الرامية إلى جعل المغرب قطبا للابتكار الرقمي، انسجامًا مع التوجهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

- **انعقاد الجمعية العامة المختلطة للشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات تكنوبارك:**

انعقدت بمقر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 24 يونيو 2024، أشغال الجمعية العامة المختلطة للشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات "تكنوبارك"، والتي خصصت للتداول في التقرير الخاص بالمجلس الإداري والمصادقة على الحسابات برسم سنة 2023.

برامج مواكبة تكنوبارك

تكثيفا للجهود لدعم ريادة الأعمال الرقمية من أجل بلوغ الهدف الرامي لإحداث 3000 مقاولة في أفق 2030، تم توقيع اتفاقية شراكة مع شركة تكنوبارك المغرب لتنفيذ عرض وطني متكامل لمواكبة المقاولات الناشئة، يستغرق من 6 إلى 12 شهرًا، ويغطي كافة مراحل نمو المقاولات الناشئة، من الفكرة إلى التوسع الدولي. ويتكون هذا العرض من أربعة برامج متخصصة، صممت لتواكب احتياجات المقاولات الناشئة في مختلف مراحل تطورها كالتالي:

- برنامج ما قبل الاحتضان"BOOST UP LAB": يهدف البرنامج إلى مساعدة حاملي المشاريع على هيكلة أفكارهم وتحويلها إلى مقاولات ناشئة مؤهلة للحصول على الدعم بمقرات تكنوبارك.
- برنامج الاحتضان"START": يرافق البرنامج الشركات في مراحلها الأولى لتطوير خطط أعمالها وتجريب منتجاتها الأولية.
- برنامج التطوير"DEVELOP": يركز البرنامج على تعزيز تموقع الشركات في السوق، وتأهيلها للحصول على التمويلات والاستفادة من آليات دعم الابتكار.
- برنامج التسريع"ACCCELERATE": يواكب البرنامج المقاولات الناشئة المبتكرة التي تسعى لتسريع نموها على المستويين الوطني والدولي، من خلال ربطها بمنظومات المستثمرين والخبراء.

❖ **حصيلة البرامج المنفذة:**

- **برنامج ما قبل الاحتضان "BOOST UP LAB":**

استفاد من البرنامج 710 مترشّحًا بالدار البيضاء، و316 بطنجة، و41 بأكادير، وأسفر عن 147 مشروعًا و76 خريجًا إلى حدود اليوم.

- **برنامج التبادل مع جامعة "جورج تاون " "Prosper Africa":**

نُظم البرنامج ضمن ورشات عمل مكثفة بإشراف خبراء متخصصين بهدف دعم المقاولات الناشئة في مختلف مراحل تطورها، مثل إعداد العروض، تحسين العمليات

تقنيات التفاوض، رفع رأس المال، واستراتيجيات التوسع.

- **زيارة استكشافية لمقر "Glovo" ببرشلونة:**

في هذا الإطار، تم توقيع شراكة بين كل من "Glovo"، صندوق الإيداع والتدبير، تكنوبارك، "UM6P" و "UM6P Ventures ". ويوفر هذا البرنامج دعمًا وتوجيهًا لفائدة ثماني مقاولات مغربية ناشئة لتعزيز نموها وتسريع تدويلها من خلال الانفتاح على منظومة الابتكار في إسبانيا.

- **برنامج "ETAP" :**

يركز البرنامج على دعم التصدير وتوسيع الشركات المغربية للخارج عبر تدريب متخصص، تشخيص احتياجات التصدير، والوصول إلى شركاء دوليين. وقد رافق البرنامج 12 شركة ناشئة، استفادت 9 منها من دعم خبراء في التوسع الدولي وتمويل الصادرات والتكيف مع الأسواق الخارجية.

- **برنامج "LAB INNOVA for Morocco":**

يدعم البرنامج، التوسع الدولي للشركات المغربية، مع التركيز على السوق الإيطالية من خلال تكوينات متخصصة، مواكبة فردية، وزيارة ميدانية إلى ميلان لتعزيز الشراكات واستكشاف الفرص التجارية. وقد استفادت منه 24 مقاولة ناشئة في مجالات ذات إمكانيات عالية للنمو.

افتتاح معرض "جيتكس إفريقيا-المغرب"

افتتاح فعاليات النسخة الثانية من معرض جيتكس-إفريقيا للتكنولوجيا والمقاولات الناشئة:

برئاسة السيد رئيس الحكومة، وبحضور عدد من السادة أعضاء الحكومة، افتتحت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 29 ماي2024، بمدينة مراكش، فعاليات النسخة الثانية من معرض "جيتكس إفريقيا" للتكنولوجيا والمقاولات الناشئة الذي احتضنته المملكة المغربية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

يُعد هذا المعرض السنوي الأكبر من نوعه في إفريقيا في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال، ويشكل منصة محورية لتعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين في المنظومة الرقمية، من حكومات ومستثمرين ورواد أعمال ومقاولات ناشئة.

كما يوفر المعرض فضاءً مناسبًا لتبادل الخبرات، وتمويل المشاريع التكنولوجية المبتكرة، ودعم المبادرات الريادية، وتشجيع الابتكار عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى كونه الفضاء الملائم لتوقيع العديد من الاتفاقيات والشراكات التي تعزز التعاون وتنمي منظومة التكنولوجيا والابتكار في القارة.

ويجسد احتضانِ بلادنا لهذا الملتقى التكنولوجي السنوي التزام المملكة المغربية بالنمو المستدام والمندمج للقارة الإفريقية، في إطار مقاربة التعاون جنوب-جنوب التي جعل منها جلالة الملك محمد السادس نصره الله خياراً استراتيجياً وأولوية .وقد عرفت فعاليات النسخة الثانية، مشاركة أزيد من 1400 عارض و700 مقاولة ناشئة و350 مستثمراً من أكثر من 130 دولة عبر العالم، مما شكل فرصة مهمة لتعزيز الاقتصاد الرقمي وإشعاع إفريقيا العالمي عبر المملكة المغربية.

ولقد تم التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم تهمُّ مواكبة المقاولات الناشئة المغربية، مع عدة فاعلين اقتصاديين في المجال الرقمي، وذلك بمَعيَّة المديرة العامة للشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات 'تكنوبارك'.

- **الاتفاقية الأولى:** الموقعة مع"Glovo" وتهدف إلى إطلاق مختبر "Glovo" للمقاولات الناشئة بالمغرب، والذي يتمحور حول إنشاء برنامج إقامة وإرشاد مصممة لمجموعة مختارة من المقاولات الناشئة المغربية، بهدف تحفيز تطويرها وتسريع نموها.

- **الاتفاقية الثانية:** الموقعة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، فتهدف إلى إنشاء إطار لتنظيم المناقشات المتعلقة بشروط التعاون المستقبلي بين الأطراف الموقعة المختلفة.

- الاتفاقية الثالثة: الموقعة بين تكنوبارك و"Plug and Play" المؤسسة الأمريكية الرائدة في مواكبة وتسريع المقاولات الناشئة، وترمي توفير إطار عمل يسمح لشركة تكنوبارك ومؤسسة "Plug and Play" بتفعيل برامج للتطوير والتسريع والولوج للأسواق وللرساميل لصالح منظومة الابتكار الرقمي بالمغرب.

▪ انتقاء المقاولات الناشئة التي ستشارك في النسخة الثانية من مبادرة جيتكس افريقيا المغرب

في إطار مبادرة "جيتكس إفريقيا-المغرب 200" تم انتقاء المقاولات الناشئة للمشاركة في النسخة الثانية من معرض جيتكس إفريقيا المقامة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وإشعارها عبر البريد الالكتروني، وقد استفادت هذه المقاولات الناشئة من ورشات تدريبية افتراضية في مجالات تطوير مهارات العرض وتحسين النموذج المالي والتواصل والعلاقات العامة.

وتهدف مبادرة "جيتكس إفريقيا-المغرب 200"، التي أطلقتها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، إلى دعم وتشجيع المقاولات الناشئة التكنولوجية في المغرب من خلال المشاركة في فعالية "جيتكس إفريقيا-المغرب" البارزة، حيث تتكفل الوزارة ب 95 %من مصاريف المشاركة في هذا الحدث التكنولوجي الأبرز بإفريقيا، ما سيتيح للمقاولات المنتقاة عرض مشاريعها و أفكارها المبتكرة، والتواصل مع المستثمرين والشركاء الدوليين .

▪ حفل تسليم جوائز 'ريادة' للتميز الرقمي في نسختها الأولى

جرت، بتاريخ 31 ماي 2024، بمدينة مراكش، مراسم حفل توزيع جائزة "ريادة" للتميز الرقمي، الذي نظمته وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بهدف تشجيع وتكريم أفضل الخدمات العمومية الرقمية لمختلف الإدارات العمومية.

وقد نُظمت مراسم هذه الجائزة، على هامش النسخة الثانية من معرض جيتكس إفريقيا، وهمت ثلاث فئات هي البيانات المفتوحة "Open Data" والسجل الإلكتروني "E-Registres" والخدمات الإلكترونية "E-services"، حيث انكبت لجنة من الخبراء من القطاعين العام والخاص على انتقاء الخدمات الفائزة بجائزة 'ريادة' وفق معايير الابتكار والأثر على خدمة المواطنين والمساهمة في التحول الرقمي للإدارات العمومية .

وترمي هذه الجائزة بالأساس إلى تحفيز مبادرات الإدارات العمومية الرامية إلى تعميم الخدمات الإلكترونية الموجهة للمواطنين بما يساهم في تحقيق التحول الرقمي المنشود لبلادنا وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

▪ المشاركة في جلسة حوارية تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل بناء قارة إفريقية ذكية: رهان إنشاء أول مركز للبحث والابتكار لأوراكل".

على هامش فعاليات النسخة الثانية من معرض جيتكس إفريقيا الذي احتضنتهُ بلادنا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، شاركت الوزارة، في جلسة حوارية تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل بناء قارة إفريقية ذكية: رهان إنشاء أول مركز للبحث والابتكار لأوراكل".

وقد تم خلال هذه الجلسة، بسط أهم خصائص الاتفاقية الاستراتيجية مع مجموعة أوراكل الدولية، وما يمثله إطلاق أول مركز لها للبحث والابتكار بالقارة لإفريقيا والمغرب. كما تم التأكيد على أن اختيار أوراكل للمغرب لإطلاق هذا المركز دليل على جاذبية وجهة المملكة للمستثمرين في المجال الرقمي وتميزُ الكفاءات المغربية في مهن المستقبل الرقمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى التنافسية التي بات يتميز بها اقتصادنا الوطني.

وقد كانت هذه الجلسة، فرصة للتذكير بأهم الإجراءات التي تقوم بها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، لتنويع التكوينات في مجالات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، ومواكبة منظومة المقاولات الناشئة المغربية بما يساهم في تعزيز اقتصاد رقمي وطني لجني ثمار الطفرة الرقمية التي يشهدها العالم.

◂ المعرض المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والمقاولات الناشئة "GITEX GLOBAL " بدبي بالإمارات العربية المتحدة

▪ المشاركة في جلسة حوارية بدبي حول الدينامية الرقمية التي تشهدها المملكة المغربية

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 14 أكتوبر 2024، بدبي بالإمارات العربية المتحدة، في جلسة حوارية حول الدينامية الرقمية التي تشهدها المملكة المغربية ومدى مساهمة المبادرات الرقمية في تعزيز التنوع الاقتصادي في ضوء الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030". وهي الجلسة التي جاءت على هامش المعرض الدولي للتكنولوجيا والمقاولات الناشئة، جيتكس جلوبال 2024، في نسخته 44.

وقد تم تسليط الضوء على أهم محاور الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" التي حظيت مضامينها بالمباركة المولوية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله، ومدى إسهامها في

التنمية السوسيو-اقتصادية للمملكة وحرصها على مواكبة منظومة المقاولات الناشئة. كما تم التأكيد على أهم خصائص وجهة المغرب، ممثلة بالأساس في كفاءاته الشابة المتألقة في مختلف مجالات التكنولوجيا المتقدمة وموقعه الجيوستراتيجي والتحفيزات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين.

- **التوقيع على اتفاقية شراكة مع شركة "AI71"**

وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 14 أكتوبر 2024، بدبي بالإمارات العربية المتحدة، على اتفاقية شراكة مع شركة "AI71" الرائدة في تطوير الحلول التحويلية المبنية على نماذج فالكون المطورة لدى معهد الابتكار التكنولوجي.

وتهدف اتفاقية الشراكة هذه، التي جاء توقيعها على هامش فعاليات معرض جيتكس جلوبال 2024 بدبي، إلى المساهمة في الدينامية الرقمية التي تشهدها المملكة المغربية في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" من خلال تسريع التحول الرقمي عبر استعمال الحلول المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، هذا بالإضافة إلى دعم المقاولات المغربية الناشئة من خلال شراكات مع شركة "AI 71".

- **بحث سُبل التعاون وفرص الاستثمار لشركة "Google Cloud" في الشرق الأوسط وتركيا و إفريقيا**

على هامش فعاليات معرض جيتكس جلوبال الدولي للتكنولوجيا والمقاولات الناشئة، الذي احتضنته دبي بالإمارات العربية المتحدة، شكلت زيارة جناح شركة "Google Cloud " في الشرق الأوسط وتركيا و إفريقيا، بتاريخ 14 أكتوبر 2024، فرصة للتباحث مع فريق عمل الشركة حول تعزيز سبل التعاون و آفاق الشراكة وبحث فرص الاستثمار بالمملكة المغربية.

وقد تم تقديم نظرة عامة حول الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" ومحاورها، والتي تروم من جملة أهداف أخرى، جعل المغرب بلداً منتجا للرقمنة.

- **زيارة لجناح وكالة بيت مال القدس والالتقاء بالشباب المقدسيين المستفيدين من حاضنة المشاريع التي أحدثتها الوكالة بدعم من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة**

على هامش معرض "جيتكس" الدولي للتكنولوجيا والمقاولات الناشئة، المقام بدبي، قام وفد وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بزيارة جناح وكالة بيت مال القدس الشريف، التابعة للجنة القدس، حيثُ التقى مجموعة من الشباب المقدسيين أصحاب المقاولات الناشئة والذين يحظون بدعم حاضنة المشاريع المبتكر (BMAQ Innovation Hub) ، وذلك يوم 15 أكتوبر 2024.

خلال هذه الزيارة، بمختلف المبادرات التي تشرف عليها وكالة بيت مال القدس الشريف، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، خصوصاً المقاولات الفلسطينية الناشئة بما يمكنها من الاستفادة من المناخ الوطني للمنظومات الرقمية وتشجيع الشباب المقدسي على الابتكار وتعزيز انفتاحهم على الأسواق، كما كان اللقاء فرصة لتقديم عرض همَّ محاور الاستراتيجية الرقمية 2024 - 2027 الخاصة بالوكالة.

- **لقاء عمل مع وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد بدولة الإمارات العربية المتحدة**

لتدارس سبل التعاون والتنسيق في المجالات ذات الصلة بالرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى بحث فرص الاستثمار بالمملكة المغربية، جرى يوم 14 أكتوبر 2024، بدبي، عقد لقاء عمل بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

اللقاء شكَّلَ مناسبة. لتقديم لمحة عن الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، بالإضافة إلى استعراض مختلف أوراش التحول الرقمي بلادُنا .

وقد أكد الطرفان خلال هذا اللقاء على ضرورة مواصلة العمل الثنائي والتشاور الفعال بما يرقى لتطلعات شعبي البلدين الشقيقين.

- **لقاء عمل مع النائبة الأولى لرئيس مجلس إدارة "فيزا" والمديرة الإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا ودول المشرق وباكستان**

عقد وفد وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 18 أكتوبر 2024، لقاء عملٍ مع فريق عمل النائبة الأولى لرئيس مجلس إدارة "فيزا" والمديرة الإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا ودول المشرق وباكستان، وذلك على هامش المشاركة في المعرض الدولي للتكنولوجيا والمقاولات الناشئة "جيتكس جلوبال"، الذي احتضنته دبي بالإمارات العربية المتحدة.

اللقاء تباحث سبل تعزيز الشراكة مع مجموعة "فيزا" الدولية، خصوصاً في المجالات ذات الصلة بالمقاولات الناشئة والتكنولوجيا المالي "Fintech"، وكذا آفاق التعاون في مجالات مختلفة ذات الصلة. وقد جرى بالمناسبة، استعراض أهم محاور الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، التي تروم من جملة أهداف أخرى، بث دينامية في الاقتصاد الرقمي وجعل المغرب بلدا منتجا للرقمنة.

قمة الويب "Web Summit" بالعاصمة البرتغالية

على هامش قمة الويب "Web Summit" التي احتضنتها العاصمة البرتغالية لشبونة، قامت وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 12 نونبر 2024، بزيارة لمجموعة من المقاولات المغربية الناشئة المُشاركة في أشغال هذا الحدث الذي يعتبر أحد أبرز الملتقيات التكنولوجية في العالم، والذي يعرف حضور نحو 3000 شركة ناشئة من مختلف أنحاء العالم وحوالي 70 ألف مشارك.

واطلعت السيدة الوزيرة بالمناسبة، على الحلول الرقمية التي ابتكرتها الكفاءات المغربية من خلال مقاولاتها الناشئة سواء تلك المتواجدة بالمغرب أو التي يُشرف عليها مغاربة العالم والتي تعرضها خلال فعاليات هذا الحدث الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة دعمت مشاركة مجموعة من المقاولات المغربية الناشئة في هذا الحدث الدولي الهام، بما يساهمُ بتحسين ولوجها إلى الأسواق العالمية وإلى التمويل، والتعريف بوجهة المملكة المغربية.

المشاركة في الفعاليات الوطنية والدولية:

- المشاركة في الحدث المنظم من طرف الجمعية المغربية للمقاولات الناشئة والإدماج الرقمي (MASDI)، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالرباط سلا القنيطرة حول موضوع: "services publics et Startups : Catalyseurs de la Transformation Digitale"
- المشاركة في الحدث المنظم من طرف الجمعية المغربية للمقاولات الناشئة والإدماج الرقمي (MASDI)، حول موضوع "Startup Synergy Ecosystem"؛
- المشاركة في "الهاكاثون" الذي أقيم في إطار الدورة السادسة من تظاهرة "لقاء مع الرائد" التي انعقدت من 17 إلى 19 أكتوبر 2024 في وجدة، حول موضوع "الذكاء الاصطناعي وإدماج الشباب"؛
- المشاركة في الدورة السادسة لفعالية "Lead Meet The" التي تم تنظيمها بمدينة وجدة، من 17 إلى 19 أكتوبر 2024؛
- المشاركة في اجتماع تقديم تقرير المرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة والبنك الدولي، تحت عنوان: "Libérer le potentiel du secteur privé au Maroc"؛
- المشاركة بتاريخ 26 نونبر 2024 في الندوة الرقمية حول موضوع: "Santé 2030: Réimaginer les soins de demain au Maroc"؛
- المشاركة في برنامج الابتكار المشترك بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي (2023-2032)؛
- المشاركة في هاكاثون (Hackathon) في إطار مؤتمر البحر الأبيض المتوسط حول المدن الذكية؛
- المشاركة في معرض "Summit & Green Impact Expo"؛
- المشاركة في العديد من الندوات المنظمة عبر الإنترنت.

4. المحفزات والمسرعات

تطوير المواهب والكفاءات الرقمية

يعتبر محور تطوير المواهب والكفاءات في المجال الرقمي من بين أولويات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية - المغرب الرقمي 2030. وقد تم إطلاق العديد من الإجراءات والمبادرات في هذا المجال، بمشاركة فاعلين من القطاعين العام والخاص.

ويروم هذا المحور تعزيز إعداد المواهب الرقمية من حيث العدد والجودة، وجعل المغرب أكثر جاذبية للمواهب الأجنبية، من أجل تلبية احتياجات سوق العمل الوطنية من حيث المهارات والتخصصات، وذلك من خلال ثلاث رافعات رئيسية:

- التكوين الأساسي؛
- تطوير المهارات وإعادة تأهيلها؛
- الترويج للعروض الرقمية في المغرب وتعزيز جاذبية المغرب من حيث المواهب.

التكوين الأساسي

حرصا من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تكوين وتأهيل العنصر البشري في المجال الرقمي باعتباره رافعة للتطور التكنولوجي وعاملا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية، فإنها تعمل بتنسيق مع جميع الفاعلين من أجل تأهيل الموارد البشرية الضرورية في مختلف المجالات المتعلقة بالرقمنة بهدف مواكبة وإنجاح التحول الرقمي الذي تبنته بلادنا.

- **إصدار مرسوم بإحداث مؤسسات جامعية جديدة من ضمنها مدارس عليا للذكاء الاصطناعي**

بتاريخ 23 فبراير 2024، تم إصدار المرسوم رقم 2.23.314 بتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 18 يناير 1991 والمتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية. ويهدف هذا المرسوم إلى إحداث مؤسسات جامعية جديدة، من بينها المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي وعلوم المعطيات بتارودانت، وتحويل الملحقة الجامعية ببركان إلى مدرسة وطنية للذكاء الاصطناعي والرقمنة، بما من شأنه تزويد المملكة بنموذج جديد من مدارس المهندسين لتكوين رأسمال بشري متخصص قادر على رفع التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي والانخراط في مجتمع المعرفة.

- **انعقاد الاجتماع الأول للجنة القيادة الخاصة بالبرنامج الوطني لتعزيز المواهب الرقمية في أفق سنة 2027**

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بمعية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، في أشغال الاجتماع الأول للجنة القيادة الخاصة بالبرنامج الوطني لتعزيز المواهب الرقمية في أفق سنة 2027، وذلك بحضور مسؤولي الوزارتين وممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية.

الاجتماع خُصص للإطلاع على مدى تقدم تنزيل أهداف البرنامج الذي جاء تبعاً للاتفاقية الموقعة في 15 نونبر 2023، حيث شهدت مسالك الرقمنة بالجامعات العمومية المغربية برسم الموسم الجامعي 2023-2024، إقبالاً كبيراً من قبل الطالبات والطلبة بزيادة تقدرب 97 %، كما تم اعتماد 393 مسلكاً جامعياً في مجال الرقمنة برسم الموسم ذاته، من بينها 183 مسلكاً جديداً.

ويرتكز هذا البرنامج على:

1. تصميم وتنفيذ عروض جديدة للتكوين الجامعي في المجال الرقمي على مستوى جميع الجامعات المغربية العمومية؛
2. تعزيز القدرة على التكوين في المجال الرقمي على مستوى الجامعات العامة المغربية، من خلال زيادة عدد المسجلين والخريجين للفترة 2023-2027؛

3. تحفيز الطلاب على التسجيل في التخصصات الرقمية من خلال حملات توعية حول هذه العروض الجديدة للتكوين؛
4. دعم الابتكار التربوي عبر اعتماد أساليب تعليمية مبتكرة.

كما يروم هذا البرنامج:

- الرفع من عدد الخريجين من 8000 خريج سنويًا إلى 22500 خريج سنويًا بحلول سنة 2027.
- تكييف التكوين الأساسي المعروض لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات المستثمرين.

ووفقاً لهذا البرنامج الذي سبقته دراساتٌ وكذا اجتماعات ولقاءاتٌ مكثفة عقدتها الوزارة مع الفاعلين في القطاع الخاص لتحديد حاجيات سوق الشغل، تمت مضاعفة عدد الطلبة المسجلين في المسالك التي تهم الرقمنة، من خلال إحداث 183 مسلكا جديدا في هذا المجال على مستوى 12 جامعة عمومية عبر جهات المملكة.

ولعلَ أهم ما يميز هذه المسالك الجامعية الجديدة التي تم فتحها برسم الموسم الجامعي 2023-2024، هو ملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل وانفتاحها على مهن المستقبل في مجالات التكنولوجيا والرقمنة مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني...، بما يوفر مناصب شغل ذات قيمة مضافة عليا للشباب المغربي ويعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني وانخراط بلادنا بشكل فاعل في دينامية التحول الرقمي التي يعرفها العالم.

وقد شهد عدد الطلبة المسجلين في مختلف مسالك الرقمنة ارتفاعاً بلغت نسبته 110%+، حيث انتقل عددهم من 10712 طالب برسم الموسم الجامعي 2022-2023 إلى 21125 طالب برسم 2023-2024، وهو ما يتيحُ أمام هؤلاء الشباب آفاقاً مهنية مهمة.

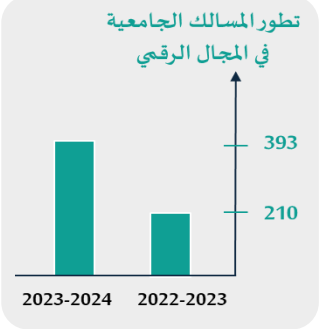

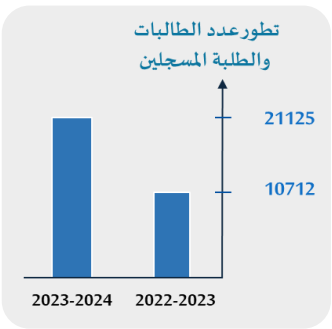

وتأتي هذه الإجراءات انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي دعا جلالته إلى ملائمة التكوينات مع حاجيات المقاولات والقطاع العام، ومواكبتها للتحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر للاندماج المهني.

تطوير المهارات وإعادة تأهيلها وتعزيز البحث العلمي وتحفيز الابتكار

توقيع اتفاقيات شراكات تهم دعم البحث العلمي وتعزيز الكفاءات وتحفيز الابتكار وإعداد جيل جديد من المكونين:

- شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 7 يونيو 2024، بمقر مجلس جهة الدار البيضاء-سطات، في مراسم التوقيع على اتفاقية مع مؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة ومع مؤسساتها "FRDISI" بحضور عدد من أعضاء الحكومة والمسؤولين الجهويين والمحليين والفاعلين في المنظومة الرقمية ببلادنا.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء برنامج تدريبي متخصص في التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا، حيث سيتم إطلاق عدة برامج تكوينية متخصصة، وعقد عدد من الندوات والورشات لتعزيز الكفاءات وتحفيز الابتكار وخلق بيئة رقمية مزدهرة.

- وبتاريخ 20 شتنبر 2024، تم التوقيع بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة "FRDISI"، على اتفاقية إطار تهدف إلى دعم البحث والتطوير في المجال الرقمي، سيتم بموجبها مواكبة 18 مشروع أطروحة دكتوراه في المجالات الرقمية بمنحة شهرية تبلغ 7000 درهم، بالإضافة إلى توفير دعم ومواكبة يمتدان على مدى 3 سنوات.

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار المواكبة المستمرة لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة للكفاءات والمواهب الشابة في مجالات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، بما يساهم في تعزيز إدماج شبابنا في مهن المستقبل وتشجيعهم على الابتكار.

- كما وقعت الوزارة، يوم 25 شتنبر 2024، على هامش مراسم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، اتفاقية شراكة مع كل من وزارة الإقتصاد والمالية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST)، تتعلق ببرنامج لتوفير منح لطلبة الدكتوراه في أفق سنة 2027.

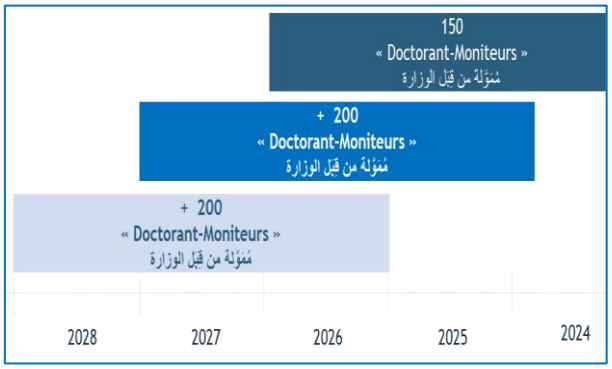

ويوفر البرنامج 550 منحة دراسية بقيمة 7000 درهم شهريا على مدى 3 سنوات، بهدف تشجيع البحث في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والرقمنة وإعداد جيل جديد من المكونين. من جهة أخرى، سيتيح هذا البرنامج تجديد قاعدة الأبحاث وتزويد المختبرات الجامعية بطلاب دكتوراه ذوي كفاءة عالية، بالإضافة إلى تركيز البحث العلمي على المواضيع الرقمية لتلبية أولويات المملكة فيما يخص هذا المجال.

- وبتاريخ 24 دجنبر2024، بالرباط، وقعت السيدة أمل الفلاح السغروشني، وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بمعية رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، السيد الحبيب المالكي، اتفاقية إطاراً للشراكة والتعاون.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها على هامش الدورة السادسة للجمعية العامة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إلى تعزيز التعاون والشراكة بين الطرفين من خلال اعتماد برامج مشتركة للتكوين المستمر للأطر وتأهيلها، والتنظيم المشترك للأيام الدراسية والملتقيات والندوات العلمية، وتنظيم اجتماعات وأوراش عمل وبرامج مشتركة.

- كما ترأست السيدة الوزيرة أمل الفلاح السغروشني، بمعية السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يوم 25 دجنبر2024، بمقر الوزارة بالرباط، اجتماعاً استراتيجيا رفيع المستوى همَّ عرض مسارات التعاون والتشارك في منظومات البحث والتطوير والابتكار الرقمي، لتعزيز الإنتاج الرقمي العالي القيمة.

وقد تم خلال هذا الاجتماع التأكيد على أهمية ربط البحث العلمي باحتياجات القطاع الصناعي والاقتصاد الرقمي لتعزيز إحداث الشركات الناشئة وتطوير منتجات رقمية مبتكرة.

مشروع مبادرة "JOBINTECH"

"JobInTech"، هو برنامج تدريبي متكامل قصير ومكثف وتأهيلي من 4 إلى 6 أشهر، متخصص في إعادة توجيه المسارات المهنية و/أو تطوير المواهب والكفاءات في التقنيات الرقمية.

وتخص هذه المبادرة الشباب الحاصلين على دبلوم، وكذا الراغبين في إعادة توجيه مسارهم المهني أو الباحثين عن فرص الشغل، من خلال توفير تكوينات مكثفة تسهل اندماجهم في سوق الشغل. وقد انخرطت في المبادرة، مجموعة من المقاولات والمؤسسات وأبرز الفاعلين الوطنيين في المجال الرقمي. ويطمح هذا البرنامج إلى تكوين 15000 من المواهب الشابة الجديدة في مجال الرقمنة بمختلف جهات المملكة بحلول سنة 2026. وقد تم تنفيذ المرحلة التجريبية الأولى من شتنبر2023

إلى أغسطس 2024، والتي مكّنت من تدريب 1000 شاب متخرج ضمن البرنامج، 73% منهم تم إدماجهم في سوق العمل.

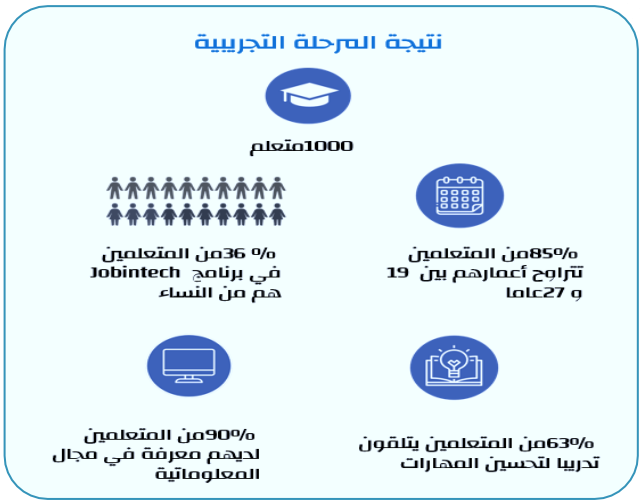

1. تعميم برنامج "JOBINTECH"

- وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 29 ماي 2024، مع كل من صندوق الإيداع والتدبير، وتجمع المغرب الرقمي "Maroc Numeric Cluster"، اتفاقية تتعلق بتعميم برنامج "JOBINTECH".

وتروم هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها على هامش معرض جيتكس إفريقيا 2024، إلى وضع الإطار المؤسسي والتقني والمالي لإنجاح مرحلة تعميم برنامج "JobInTech" على مستوى جميع جهات المملكة، بهدف الوصول إلى تدريب 15,000 من المواهب الشابة الجديدة في مجال الرقمنة بحلول سنة 2026.

- وعلى هامش افتتاح الدورة الثانية لمهرجان سينما الجبل بأوزود، بتاريخ 3 شتنبر2024، تم التوقيع كذلك على مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ومؤسسة صوت الجبل للتراث والتنمية المستدامة، وصندوق الإيداع والتدبير، ومؤسسة "Maroc Numeric Cluster" لتكوين شباب المنطقة في تخصصات رقمية متنوعة، وذلك في إطارتعميم برنامج"JobInTec" .

2. مراسم توزيع الشواهد الخاصة ببرنامج "Jobintech"

- أشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2024، على مراسم توزيع الشواهد الخاصة ببرنامج التكوين "Jobintech" الذي يستهدف الشباب الحاصلين على دبلوم، وكذلك الراغبين في إعادة توجيه مسارهم المهني أو الباحثين عن فرص الشغل، من خلال توفيرتكوينات مكثفة تسهل إندماجهم في سوق الشغل.

مراسم توزيع الشواهد الخاصة ببرنامج التكوين "Jobintech" بمقر مركز التكوين "MAROC YNOV CAMPUS". بتاريخ 23 شتنبر 2024

حفل تسليم الشهادات الخاصة ببرنامج "Jobintech"، بمقر الجامعة الدولية بالرباط، بتاريخ 25 أكتوبر 2024

حفل تسليم الشهادات الخاصة ببرنامج "Jobintech"، بمقر المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، بتاريخ 08 نونبر 2024

دورات تدريبية وإشهادية

في إطار تطوير برامج التدريب عبر الإنترنت، وقّعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مذكرة تفاهم مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركة عملاقة توفر دورات تدريبية وشهادات (مجاناً) للأساتذة والطلبة.

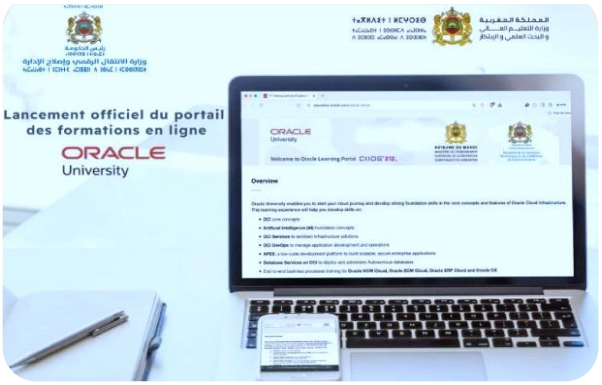

ويتمثل الهدف المُحدد في هذا البرنامج في اعتماد ما لا يقل عن 10000 طالب سنوياً، من خلال مجموعة من الدورات التدريبية عبر بوابة مخصصة تغطي مجموعة من المجالات يأتي على رأسها الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية السحابية وDevOps وقواعد البيانات وتطوير JAVA. وقد بلغ عدد المسجلين إلى حدود متم شهر دجنبر 2024، 6742 مسجلا في الدورات التدريبية و1139 شهادة تم منحها في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية السحابية، وقواعد البيانات.

برامج تعزيز قدرات التكوين المهني التأهيلي في المهن الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشتغل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتنسيق مع كل من وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات، على برامج تعزيز قدرات التكوين المهني التأهيلي (التكوين الذي يكمل التكوين الأولي الذي يفتح أبواب سوق الشغل للشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / الرقمية)، وذلك على مستوى مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل وتكييفه مع الاحتياجات المتعلقة بسوق الشغل على الصعيد الوطني، بهدف الوصول إلى 15000 خريجا يتم العمل على إعادة تأهيلهم في المهن الرقمية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول سنة 2026.

وعلى هامش مراسم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، تم التوقيع على اتفاقية مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، لمواكبة التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030".

وتروم هذه الاتفاقية تعزيز عرض التكوين المهني في المجال الرقمي وزيادة عدد الخريجين منه، وكذا ملاءمة هذا العرض مع احتياجات سوق العمل الوطنية في هذا المجال.

توسيع نطاق المدارس الخاصة بالبرمجة

تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على إنجاز برنامج إنشاء مدارس البرمجة في مختلف جهات المملكة كطريقة تعليم مبتكرة، بهدف تحسين آفاق توظيف الشباب في المجال الرقمي من خلال نهج قائم على التعلم بالممارسة بالإضافة إلى تشجيع إنشاء منظومات للشركات الناشئة في مختلف جهات المملكة. وقد تم في هذا الصدد افتتاح:

- مدرسة أحمد الحنصالي الرقمية في جهة بني ملال-خنيفرة (مدينة بني ملال)؛
- مدرسة "يوكود" للبرمجة في جهة الشرق (مدينة الناظور).

المشاركة في مراسم افتتاح النسخة الأولى من الجامعة الصيفية حول الرقمنة

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 15 يوليوز2024، بالرباط، في مراسم افتتاح النسخة الأولى من الجامعة الصيفية حول الرقمنة، والتي تشرف على تنظيمها كلٌ من مؤسسة للا أسماء، وكلية العلوم بالرباط، ونادي "LionsClub" تحت شعار "الرقمنة في خدمة إفريقيا". وتهدف هذه المُبادرة إلى تعزيز التبادل والتنسيق الأكاديميَين مع الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة في مجالات الابتكار والرقمنة، انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية التي جعلت من التعاون جنوب-جنوب خياراً استراتيجياً للمملكة، بما يساهم في تسريع وتيرة رقمنة مجتمعاتنا الإفريقية .

وتم تسليط الضوء بالمناسبة على البرامج والأوراش التي تعكف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تنزيلها في مجال تعزيز خريجي التخصصات الرقمية بالجامعات المغربية، بتنسيق مع عدد من الشركاء المؤسساتيين، بما يُساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني وخلق فرص شغل أكبر لشبابنا.

كما تم التأكيد على ضرورة مواكبة وتشجيع الكفاءات البشرية باعتبارها المحرك الأهم للتحول الرقمي.

الإدماج الرقمي

يعتبر الإدماج الرقمي أحد ركائز الاستراتيجية الوطنية - المغرب الرقمي 2030. وتسعى وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وفي هذا الإطار، إلى تطوير برامج فعّالة لتعزيز الإدماج الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية بين مختلف الفئات والمناطق.

مشروع إعداد وتنفيذ شبكة لمراكز القرب الرقمية

تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع الجهات المعنية، على إعداد وتنفيذ شبكة لمراكز القرب الرقمية على المستوى المحلي، تمكن من مساعدة ومواكبة المواطنين في إجراءاتهم الإدارية الرقمية والمساعدة في تقليص الفجوتين الرقمية والجغرافية، لاسيما عبر إنشاء نقاط ربط رقمية في مختلف جهات المملكة.

وفي إطار هذا المشروع، تم إعداد كل من النموذج الاقتصادي والنموذج المستهدف، من أجل الشروع في تنفيذ ثلاث نقاط ربط محلية على مستوى ثلاث مناطق كمرحلة تجريبية، قبل الشروع في تعميم النموذج على المستوى الوطني .

تنمية الثقافة الرقمية:

تعمل الوزارة، بشراكة مع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، على تطوير برامج لتعزيز الثقافة الرقمية، وتشجيع محو الأمية الرقمية، والرفع من الوعي الرقمي، وتعزيز المهارات الرقمية لدى المواطنين، حيث تم التوقيع على اتفاقية إطار بشراكة مع الاتحاد الوطني لنساء المغرب، لإحداث فضاء قرب متعدد الخدمات لفائدة النساء والفتيات المنحدرات من الأوساط القروية بإقليم بنسليمان "دوار التمكين" كتجربة نموذجية.

ومن بين أهم الأنشطة التي يوفرها هذا الفضاء، دعم التكوين والتدريب، لاسيما في المجالات ذات الصلة بالرقمنة، بهدف محو الأمية والتشجيع على استعمال تكنولوجيا الرقمية كرافعة لتطوير مشاريع مدرة للدخل.

تشجيع المواهب الرقمية

بتاريخ 20 دجنبر2024، بالرباط، شاركت السيدة أمل الفلاح السغروشني، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في حفل تتويج خريجي فوج سنة 2024 من المدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم، وذلك بحضور ثلة من الشخصيات البارزة من عالم السياسة والأوساط الأكاديمية والدبلوماسية، بالإضافة إلى الطلبة وعائلاتهم.

وفي كلمتها بالمناسبة، أكدت السيدة الوزيرة أن الوزارة تولي اهتماما خاصا لتطوير المواهب والمهارات الرقمية تماشيا مع استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، كما هنأت الطلبة المتخرجين، وكذا الطلبة المنحدرين من دول إفريقية صديقة، مؤكدة أن في ذلك تجسيد للرؤية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي جعل جلالته من التعاون جنوب-جنوب خيارا استراتيجيا وأولوية بالنسبة للمملكة وشركائها في إفريقيا.

الخدمات السحابية والأمن السيبراني

الخدمات السحابية

من أهم المنجزات في هذا المجال برسم سنة 2024، ما يلي:

- المصادقة على المرسوم رقم 2.24.921 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 7352 بتاريخ 14 نونبر 2024، والمتعلق بلجوء الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية المتوفرة

على نظم معلومات حساسة أو معطيات حساسة إلى مقدمي الخدمات الرقمية السحابية.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أوراكل لإنشاء مركز للخدمات السحابية الضخمة بالمغرب:

وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مع مجموعة أوراكل الدولية الرائدة العالمية في تكنولوجيا المعلومات، بتاريخ 29 ماي 2024، على مذكرة تفاهم تهم إنشاء مركز للخدمات السحابية الضخمة بالمغرب "hyperscale" الأول من نوعه بمنطقة شمال إفريقيا، باستثمار قدره مليار و400 مليون درهم، حيث سيوفر هذا المركز خدمات سحابية جد متطورة وسهلة الاستعمال للمغرب وللعالم .

وقد وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مذكرة التفاهم هذه مع كل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE)، ومديرية الحوسبة السحابية بمنطقة الشرق الأوسط و إفريقيا، وذلك على هامش أول أيام النسخة الثانية من معرض جيتكس إفريقيا، التي احتضنت فعالياتها مدينة مراكش، تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

تنظيم النسخة الأولى من المؤتمر الوطني للحوسبة السحابية

نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI) ، النسخة الأولى للقمة الوطنية للحوسبة السحابية، تحت شعار: "ضمان الانتقال الآمن للحوسبة السحابية: رؤى حديثة وحلول مبتكرة لمستقبل أكثر أمانا"، وذلك يومي 7و8 أكتوبر 2024. بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P) بالرباط.

وتأتي هذه القمة، في خضم دينامية رقمية كبيرة تشهدها المملكة المغربية، ترجمتها الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" بتخصيص حيز هام للحوسبة السحابية مع الحرص على ضمان انتقال آمن إليها.

ويهدف هذا المؤتمر، الأول من نوعه، إلى إذكاء الوعي بأهمية الانتقال الآمن إلى الحوسبة السحابية، واستعراض الفرص والتحديات التي تقدمها واستكشاف آخر الابتكارات والتطورات في هذا المجال.

وقد شارك في النسخة الأولى من المؤتمر، خبراء وطنيون ودوليون ومسؤولون لمناقشة أحدث التطورات في أمن الحوسبة السحابية، وتأمين البيانات والتطبيقات، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات لضمان انتقال آمن للحوسبة السحابية.

الأمن السيبراني

الاتفاقية الدولية بشأن الجرائم الإلكترونية:

واصلت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة العمل ضمن فريق العمل المعني بإعداد الاتفاقية الدولية بشأن الجرائم الإلكترونية، وساهمت مع باقي الشركاء الوطنيين في صياغة الملاحظات والمواقف الوطنية على مشروع الاتفاقية والمقترحات المقدمة من طرف بعض الدول في هذا الشأن .

كما شاركت الوزارة، في الاجتماع الختامي للمفاوضات حول النسخة الختامية للاتفاقية الدولية بشأن الجرائم الإلكترونية المنعقدة من 29 يناير إلى 10 فبراير 2024 ومن 21 غشت إلى فاتح شتنبر 2024 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقد تم المصادقة على هذه الاتفاقية الدولية بالإجماع من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 دجنبر 2024.

المشاركة في النسخة الخامسة للمنتدى الدولي للأمن السيبراني:

بدعوة من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، شاركت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 7 فبراير 2024، بالرباط، في الجلسة الافتتاحية لندوة الأمن السيبراني التي نظمتها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني.

وخلال هذه الندوة، التي تهدف لتسليط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز قدرات الدول في مجال الأمن السيبراني، تم التطرق لأهمية هذا الموضوع بالنظر لراهنيته وللتحديات المستجدة التي يطرحها، مع إبراز أهمية الأمن السيبراني في تعزيز المكتسبات التي حققتها بلادُنا في المجال الرقمي. وقد أكدت الوزارة على ضرورة تعزيز صمود المنظومة الرقمية الوطنية للتصدي للمخاطر السيبرانية.

توقيع اتفاقية شراكة قصد إنشاء مركز للابتكار في الأمن السيبراني

وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وإدارة الدفاع الوطني، وجامعة محمد الخامس- بتاريخ 03 يونيو 2024 بالرباط، على اتفاقية شراكة قصد إنشاء مركز للابتكار في الأمن السيبراني. وبموجب هذه الاتفاقية، سيتم تعزيز ريادة الأعمال وحضور الشركات الناشئة المتخصصة في الأمن السيبراني .

ويهدف إنشاء هذا المركز، إلى تعزيز البحث والتطوير والابتكار في مجال الأمن السيبراني، وتشجيع التعاون والتآزر بين البرامج والجهات الفاعلة في الابتكار والبحث في مجال الأمن السيبراني، ودعم المبادرات البحثية والابتكارية على المستويين الوطني والدولي.

المشاركة في ندوة 'Africa CyberSafe' للأمن السيبراني بإفريقيا

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 27 ماي 2024، بمراكش، في أشغال الجلسة الافتتاحية لندوة "Africa CyberSafe Symposium" التي تعنى بالأمن السيبراني بإفريقيا والتي نظمتها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات.

وقد تمت الإشادة خلال الندوة، بالتعاون الوثيق والتنسيق المتواصل اللذان يجمعان وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات في إطار من التكامل.

وقد عرفت الندوة، مشاركة أكثر من 450 مسؤول رفيع المستوى، يمثلون منظومة الأمن السيبراني بالقارة الإفريقية وعدد من الدول الشقيقة بمنطقة الخليج.

قطاع الاتصالات

بغية مواكبة المشروع المجتمعي لبلادنا ومسار الانتقال الرقمي تم العمل على مواصلة تنمية قطاع البنيات التحتية للاتصالات، بهدف توفير خدمات الاتصالات ذات النطاق الواسع لمجموع الساكنة.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة بمعية الفاعلين المؤسساتيين على:

تنمية مناخ الأعمال لتطوير البنيات التحتية للاتصالات

بالإضافة إلى تفعيل إجراءات التقنين المنصوص عليها في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، تم إنجاز ومواصلة تفعيل العديد من الإجراءات لمواكبة المتعهدين في تفعيل

البرامج الهادفة لتنمية البنيات التحتية للاتصالات ذات النطاق العريض (الانترنت والهاتف).

وتشمل هذه الإجراءات على الخصوص :

- مواصلة تفعيل المخطط الوطني للألياف البصرية لربط خمسة ملايين أسرة في أفق 2025، بهدف تعميم الوصول إلى الألياف البصرية لسكان المدن، عبر تغطية واسعة وبأسعار معقولة، من أجل دمقرطة الولوج إلى الخدمات الرقمية.
- متابعة تنفيذ ملحق تمديد سريان مفعول اتفاقية الاستثمار الموقعة مع اتصالات المغرب للفترة ما بين يوليوز2022 ويوليوز2024.
- مواصلة تفعيل اتفاقية الاستثمار الموقعة مع ميدي تيلكوم/ أورونج للفترة 2022-2024. ويصل حجم الاستثمار برسم هذه الاتفاقية إلى 5,687 مليار درهم وستمكن من خلق 1378 منصب شغل مباشر و3955 منصب شغل غير مباشر.
- متابعة إنجاز الشطر الأول من المخطط الوطني للصبيب العالي PNHD1 من خلال تغطية المناطق القروية والنائية غير المغطاة بشبكات الجيل الرابع والثالث وتكنولوجيا الاتصالات الساتلية Vsat، حيث حوالي 98,88% من أصل 10740 منطقة تمت برمجة تغطيتها، منها 2238 لم تكن مغطاة بأي شبكة للاتصالات و5595 منطقة لم تكن مغطاة بالانترنت.

الإعلان عن الإطلاق الرسمي للشطر الثاني من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جداً

على هامش مراسم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، يوم 25 شتنبر 2024، تم إطلاق الشطر الثاني من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا (PNHD 2) .

ويرمي الشطر الثاني من هذا المخطط الوطني إلى تغطية 1800 منطقة بالإنترنيت في أفق 2026، بما من شأنه ضمان ولوج المواطنات والمواطنين المغاربة بمختلف ربوع المملكة إلى شبكة الانترنيت وبتعزيز الإدماج الرقمي ببلادنا بما يُمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم.

جدير بالذكر أن أشغال الإنجاز المتعلقة بالشطر الأول من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جداً بلغت نسبة تنفيذها 99%.

أهم مؤشرات قطاع المواصلات

متوسط الاستعمال المشترك في الشهر
37,2 Go

متوسط رواج بيانات الانترنت المتنقل لكل مشترك في الشهر
12.6 Go

حصيلة إنجاز الشطر الأول من المخطط الوطني للصبيب العالي PNHD1
10630 منطقة قروية مغطاة

رقم معاملات القطاع عند نهاية 2023
36,7 مليار درهم

العائد المتوسط لحجم جيغابايت واحد من الأنترنيت المتنقل

(2,20 DH HT/Go) برسم سنة 2024 مقابل (3 DH HT/Go) برسم سنة 2023

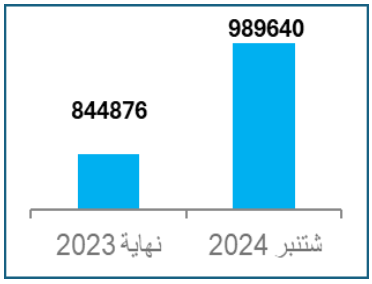

عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بالألياف البصرية "Fibre optique"

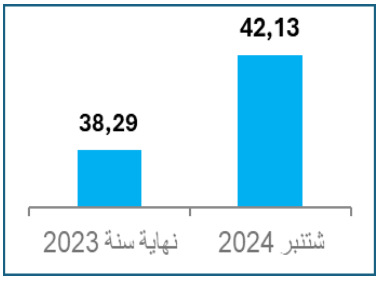

حظيرة الأنترنت "مليون مشترك"

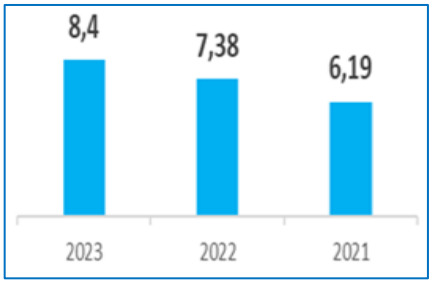

الإنفاق الاستثماري "CAPEX" بمليار درهم

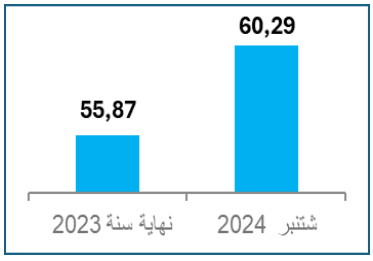

حظيرة المشتركين في الهاتف المحمول "مليون مشترك"

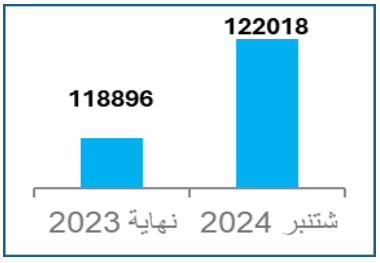

أسماء النطاق ".ma"

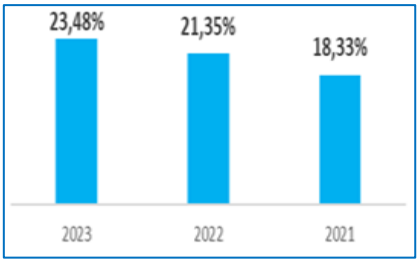

المجهود الاستثماري (ب%)
الإنفاق الاستثماري/رقم المعاملات

- ورشة عمل للجنة المكلفة بملف الترشيح المغربي لكأس العالم 2030

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة يوم 26 يوليوز 2024 بمقر الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، في ورشة عمل للجنة المكلفة بملف الترشيح المغربي لكأس العالم 2030، خصصت لتدارس الشق المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لملف ترشيح بلادنا لاستضافة هذه التظاهرة الدولية الهامة، في إطار الملف المشترك بين المغرب وإسبانيا والبرتغال.

وقد شكلت ورشة العمل هذه، فرصةً للاطلاع على مدى تقدم أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد ملف الترشيح وتوفير كافة المعلومات والوسائل المطلوبة من طرف الاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA"، حيث تم الاتفاق بالمناسبة على إطلاق العمل بمنظومة لتتبع إنجاز المشاريع بما سيساهم في تحقيق التزامات المغرب المتعلقة بتسريع المشاريع المرتبطة بالتكنولوجيا والاتصالات.

وقد تم التأكيد على دور وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في دعم ومواكبة المشاريع الرقمية ذات الأولوية، عبر تعبئة مختلف الطاقات والإمكانات البشرية والتقنية لتوفير بنية تحتية تكنولوجية تستجيب لمعايير الفيفا، انسجاماً مع الإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله في أن يكون تنظيم هذه التظاهرة العالمية مدفوعا بطموح قوي ينبني على مشروع قادر على ضمان النجاح الكبير لهذه الدورة.

- **مواصلة العلاقات مع المؤسسات المتخصصة الإقليمية والدولية**

واصلت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة التحضير والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية المتخصصة في مجال الاتصالات والاقتصاد الرقمي والثقة الرقمية. وتشمل على الخصوص:

- المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للفريقين الافريقي والعربي المكلفين بالتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات المزمع عقده خلال الفترة من 17 إلى 28 نونبر 2025. وتنظم هذه الاجتماعات التحضيرية من طرف كل من الاتحاد الافريقي للاتصالات وجامعة الدول العربية.
- تأمين التحضير ومشاركة بلادنا، باعتبارها عضوا منتخبا، في دورة مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2024، المنعقدة بمقر الاتحاد في الفترة من 03 إلى 15 يونيو 2024؛
- تأمين التحضير ومشاركة بلادنا، باعتبارها عضوا منتخبا، في دورة مجلس الاتحاد الإفريقي للاتصالات لعام 2024، المنعقدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية الفترة من 25 إلى 28 مايو 2024؛
- المشاركة في الدورة 27 لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات المنعقدة يومي 17 و18 يناير 2024 وفي الدورة 53 للجنة الدائمة للاتصالات المنعقدة يومي 15 و16 يناير 2024 بأبوظبي.
- المساهمة في إعداد عرض التزامات المغرب في إطار تنفيذ اتفاقية التبادل الحر بالنسبة لمنطقة افريقيا(zlecaf) ، وتأمين مشاركة بلادنا في المفاوضات الجارية حاليا بخصوص تحرير خدمات قطاع الاتصالات وكذا مراجعة مسودة الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات الملحق بهذه الاتفاقية.
- المشاركة في المفاوضات المغربية -الإماراتية حول إعداد اتفاقية للتعاون الشامل بين المغرب والامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 16 إلى 18 يوليوز 2024، والتي تمخضت عن اعتماد مشروع نص يتضمن تحرير التجارة في الخدمات من بينها خدمات الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات.
- المشاركة في ندوة الخبراء العرب حول مشروع الميثاق الرقمي العالمي لبلورة موقف الدول العربية من هذا المشروع الذي تم اقتراحه برعاية من الأمم المتحدة ويهدف إلى تعزيز حوكمة تنمية مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي عبر العالم.

استعمال وتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول

يحظى الذكاء الاصطناعي بأولوية كبرى في ورش التحول الرقمي كجزء من الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، وسيتم العمل على تقوية استعماله، والارتكاز عليه في تطوير محاور هذه الاستراتيجية، واستغلال قُدراته في القطاعين العام والخاص، من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي بالنظر إلى ما يتيحه من

إمكانات في مجال ترشيد كلفة الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب لحاجيات المواطنات والمواطنين.

تعزيز انخراط المملكة المغربية في مجال تدعيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالمساهمة في مجموعة من المبادرات الدولية، من خلال المشاركة في أعمال التعاون مع وزارة الشؤون الخارجية حول الملفات التالية :

- قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمبادرة الأمريكية بشأن "أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة، والموثوقة لتعزيز التنمية المستدامة"؛
- قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمبادرة الصينية بشأن " تعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي"؛
- استراتيجية الذكاء الاصطناعي لجامعة الدول العربية؛
- استراتيجية الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأفريقي؛
- أعمال التحضير لقمة العمل حول الذكاء الاصطناعي التي تنظمها فرنسا والمشاركة في رئاسة مجموعة عمل" الذكاء الاصطناعي للمصلحة العامة".

تفعيل توصية اليونسكو حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

في إطار مواصلة الإجراءات المتعلقة بتفعيل توصية منظمة اليونسكو الصادرة بتاريخ 23 نونبر 2021 والمتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وإعلان المملكة المغربية تبنيها لهذه التوصية بتاريخ 24 مارس 2022، وتتويجا لبرنامج التعاون بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومنظمة اليونسكو في تنفيذ مشروع" تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي لتعزيز تكافؤ الفرص في العالم الرقمي"، تم عقد سلسلة من اللقاءات والمشاورات والنقاشات التأطيرية وورشات العمل التي توجت ب:

- عرض حول "تعزيز استعمال وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب

قدمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتاريخ 7 مارس 2024، عرضا حول "تعزيز استعمال وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب"، تطرق إلى مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع الذكاء الاصطناعي في إطار الاختصاصات الموكولة للوزارة، وذلك أمام مجموعة العمل الموضوعاتية بمجلس النواب، التي تنكب على دراسة موضوع "الذكاء الاصطناعي: آفاقه وتأثيراته".

- الإطلاق الرسمي لتقرير اليونيسكو الخاص بتقييم مستوى جاهزية المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي

أشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتاريخ 17 ماي 2024، بمدينة الرباط، على مراسم الإطلاق الرسمي لتقرير اليونيسكو الخاص بتقييم مستوى جاهزية المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك على هامش الندوة الوطنية حول الاستعمال والتطوير المسؤولَين للذكاء الاصطناعي بالمغرب.

ويعد المغرب أحد البلدان الأوائل التي تنفذ توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

وقد تم خلال هذه الندوة، تسليط الضوء على الدينامية التي تشهدها المملكة المغربية في عدد من مجالات التكنولوجيا والرقمنة، من بينها مجال الذكاء الاصطناعي وضرورة رصد وتحديد أولويات حالات استخدامه والفرص والتحديات التي يطرحها. جدير بالذكر أن المملكة المغربية هي أول دولة إفريقية وعربية تشهد إصدار هذا التقرير، الذي يشيد بتفوق المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي على مستوى إفريقيا.

ويعد التقرير ثمرة لسلسلة من اللقاءات التي عرفت إشراك القطاعين العام والخاص والمجال الأكاديمي تحت إشراف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

المشاركة في الفعاليات المنظمة حول موضوع الذكاء الاصطناعي

شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2024، في عدة ندوات ولقاءات وطنية ودولية ودورات تكوينية ذات صلة بموضوع الذكاء الاصطناعي، أهمها:

- دورة تكوينية عن بعد حول كيفية زيادة الإنتاج والأداء الفردي الأعمال باستخدام الذكاء الاصطناعي المنظمة من طرف الأكاديمية الرقمية (وكالة التنمية الرقمية)، بتاريخ 16 يناير 2024.

- ندوة نظمتها جمعية مستعملي الأنظمة المعلوماتية بالمغرب "Ausim Maroc" بشراكة مع مؤسسة "SIGMA21" حول موضوع : "المغرب في زمن الذكاء الاصطناعي، أي استراتيجية للتنمية" بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، بتاريخ 27 يناير 2024.

وقد دار النقاش خلال هذه الندوة، حول الفرص والرهانات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي والبنيات التحتية اللازمة من أجل استعماله وتطويره.

- مراسم إطلاق المنصة الرقمية "E-bourse" ببورصة الدار البيضاء بتاريخ 21 فبراير 2024، وتأتي هذه المنصة المدعمة بتقنية الذكاء الاصطناعي، والموجهة بالأساس للتعليم في المجال المالي، لتشكل رافعة رقمية هامة في مجال التربية والتكوين، بحيث توفر للطلبة بشكل خاص وللمواطنات والمواطنين على العموم فرصة للتعلم والتحليل وفهم التجارة بالإضافة إلى الأسس الاقتصادية الرئيسية المؤطرة للمقاولة المغربية.

- دورة تكوينية عن بعد حول الذكاء الاصطناعي المنظمة من طرف الأكاديمية الرقمية (وكالة التنمية الرقمية)، بتاريخ 26 و28 مارس و1 أبريل 2024.

- فعاليات جلسة "الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أية فرص؟"، والتي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بتاريخ 16 أبريل 2024، بالدار البيضاء، بحضور السيدة إيمي كترونا، نائبة رئيس البعثة لدى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب، وعدد من الفاعلين والخبراء والمهنيين في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقد تم تسليط الضوء خلال هذه الجلسة، على أهمية تحديد الفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، وضرورة استكشاف الممارسات الجيدة والتوصيات الفضلى لتعزيز منظومة مسؤولة وشاملة، مع التذكير بالأشواط التي قطعتها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في ورش التحول الرقمي، والتكنولوجيا الرقمية بشكل عام، باعتبارها تشكل تحولاً بنيوياً في مقاربتنا للعالم الذي يحيط بنا.

- ندوة دولية حول "الذكاء الاصطناعي وحقو ق الإنسان: الفرص والتحديات"، المنظمة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بجامعة ابن طفيل بمدينة القنيطرة يومي 13-14 ماي 2024، والتي تضمنت مداخلات ونقاشات ثرية لمختصين وأساتذة وحقوقيين من المغرب وعدد من الدول، حول الذكاء الاصطناعي وتحديات استخدامه المتعلقة بحقوق الإنسان، وفرص توظيفه في تعزيز هذه الحقوق، وحوكمة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان.

- لقاء "GAIN-Assembly-2024"، المنظم من طرف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15 ماي 2024،

- دورة تكوينية عن بعد حول "تسخير الرقمنة والذكاء الاصطناعي للنهوض ببورصات منظمة التعاون الإسلامي" المنظمة من طرف مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية التابع لمنظمة

التعاون الإسلامي- بتعاون مع بورصة إسطنبول ومنتدى التبادل، بتاريخ 21 و22 ماي 2024.

- المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي والاجتماع رفيع المستوى حول الحكامة العالمية للذكاء الاصطناعي بشنغاي بجمهورية الصين بتاريخ 4 يوليوز2024، والذي شكل فرصة للمساهمة دوليا في النقاش حول هذا الموضوع الاستراتيجي، وكذا تقديم إنجازات المملكة المغربية في هذا المجال، والدور الذي تلعبه في إطلاق مختلف المبادرات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

- الجلسة الرابعة المخصصة للروافع الشاملة لاستراتيجية "الذكاء الاصطناعي والاستخدام الرقمي الشامل"، وذلك خلال حفل الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"بتاريخ 25 شتنبر2024 بالرباط.

وقد تم تسليط الضوء على دور الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"في أن يصبح المغرب لاعب رئيسي في إنتاج الذكاء الاصطناعي وذلك من خلال إعداد مجموعة من المواهب عالية الجودة، وتطوير نظام بيئي ديناميكي للبحث والابتكار وللمقاولات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي. كما تم التشديد على أهمية تطوير حالات استخدام الذكاء الاصطناعي ذات القيمة المضافة العالية والتأثير الكبير على القطاعات الاستراتيجية للبلاد.

- أشغال القمة الرقمية الإفريقية في نسختها السادسة، والتي احتضنتها مدينة الدار البيضاء بتاريخ 8 أكتوبر2024، تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكلت هذه القمة، فرصة مواتية لتسليط الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ضمن الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" بما يساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي الوطني.

وقد تم التأكيد على أهمية الرأسمال البشري في إنجاح كل الأوراش الرقمية ببلادنا، وعلى مواكبة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة للكفاءات الشابة في بناء القدرات، من خلال تعزيز التكوينات والتخصصات في مجال الرقمنة وتحفيز منظومة المقاولات الناشئة ببلادنا بما يشجع الابتكار والتطوير.

- مشاركة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 20 نونبر2024، بالرباط، في الجلسة الحوارية التي جاءت في موضوع "الثورة التكنولوجية، السياسات الدفاعية والأمنية الجديدة"، وذلك على هامش فعاليات الندوة الدولية "التكنولوجيا العسكرية الناشئة في مواجهة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان"، التي نظمها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية.

وفي كلمتها بالمناسبة، أكدت السيدة الوزيرة على أهمية التكنولوجيات الناشئة في تحول التوازنات الجيوسياسية وإرساء معايير تحترم الحقوق الأساسية. كما سلطت الضوء على الدور المركزي الذي تلعبه المملكة المغربية كفاعل منخرط في الحكامة التكنولوجية الأخلاقية، مذكرةً بالمناسبة بالمؤتمر العالمي الأول حول الذكاء الاصطناعي ودوره في تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والذي احتضنته بلادنا في شهر أكتوبر 2024. داعيةً إلى تعزيز التعاون الدولي لتقليص الفجوة الرقمية، خاصة بالقارة الإفريقية، مع ضرورة تحفيز الاستخدام الشامل للتكنولوجيات الحديثة.

إصلاح الإدارة

وعيا منها بأهمية إصلاح الإدارة وضرورة الارتقاء بأدائها خدمة للمواطن والتنمية، و انسجاما مع الاختيارات الكبرى التي استند عليها النموذج التنموي الجديد لبلادنا واعتمدها البرنامج الحكومي، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على وضع المرتفق في صلب برنامج عملها ومحور مشاريعها المعتمدة، جاعلة من خدمة المرتفقين أحد أهدافها الاستراتيجية.

1. حكامة المرافق العمومية

اللاتمركز الإداري

المبادئ والقواعد الجديدة التي يتعين أن تحكم العلاقات بين مختلف مكونات الإدارة المركزية واللاممركزة

وضع تصاميم مديرية	تخويل صلاحيات تقريرية	تحديد الاختصاصات
• وضع تصاميم مديرية للاتمركز الإداري، لكونها تشكل خارطة طريق لعمل المصالح اللاممركزة؛	• تخويل المصالح اللاممركزة للدولة صلاحيات تقريرية	• تحديد الاختصاصات المنوطة بمختلف مصالح إدارات الدولة
تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة	**إحداث تمثيليات إدارية مشتركة**	**ترشيد النفقات العمومية**
• تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي أو الإقليمي	• إمكانية إحداث تمثيليات إدارية جهوية أو إقليمية مشتركة بين قطاعين وزاريين أو أكثر	• ترشيد النفقات العمومية من خلال اعتماد مبدأ التعاضد في الوسائل المادية والبشرية
تخويل صفة آمرين بالصرف جهويين	**تخويل صلاحيات في تدبير المسار المهني**	**تنظيم مباريات موحدة لتوظيف الأطر المشتركة**
• العمل على اتخاذ ما يلزم لتخويل رؤساء المصالح اللاممركزة جهويا، صفة آمرين بالصرف جهويين	• تمكين رؤساء التمثيليات الإدارية اللاممركزة تدريجيا من صلاحيات تدبير المسار المهني للموارد البشرية الخاضعة لسلطتهم على الصعيدين الجهوي والإقليمي	• تنظيم مباريات موحدة لتوظيف الأطر المشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية للعمل بالمصالح اللاممركزة التابعة لها

في إطار مواصلة تنزيل خارطة الطريق لورش اللاتمركز الإداري طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 بشأن الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وتنفيذ قرارات الاجتماع الأخير للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، تم العمل خلال سنة 2024 على اتخاذ عدة إجراءات تهم المجالات التالية :

التمثيليات الإدارية القطاعية والمشتركة

تم العمل على إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالتمثيليات الإدارية القطاعية والمشتركة، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية، ويتعلق الأمر ب:

1. المديريات الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي؛
2. المديريات الجهوية للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشباب والثقافة والتواصل؛
3. المديرية الجهوية للتجهيز والماء والنقل واللوجيستيك؛
4. المديرية الجهوية للمالية؛

5. المديرية الجهوية للصيد البحري.

وقد عرض مشروعي المرسومين المتعلقين بالمديريتين 1 و2 المشار إليهما أعلاه، للمصادقة خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 19 دجنبر 2014، وقد تم إرجاء البث فيهما إلى وقت لاحق. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أنه بموجب هذين المرسومين، سيتم نقل اختصاصات تقريرية، كانت تمارس على مستوى الإدارة المركزية، إلى المستوى اللاممركز، حيث أن نقل هذه الاختصاصات لها وقع مباشر على المرتفق وتلامس بشكل أساسي حاجياته سواء كان مواطنا أو مستثمرا، وذلك تعزيزا لدور هذه التمثيليات الإدارية في تقريب الخدمات العمومية من المرتفقين، من خلال دراسة ومعالجة ومنح بعض الرخص أو التراخيص أو شواهد الاعتماد.

التصاميم المديرية للاتمركز الإداري

شرعت ثمان (8) قطاعات وزارية في تحيين تصاميمها المديرية للاتمركز الإداري، في انتظار دراستها والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة النقل واللوجستيك؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي والابتكار؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري-؛
- وزارة الاقتصاد والمالية.

القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار

تم في هذا الإطار، إعداد لائحة تشمل القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار ذات الأولوية، التي أوصت اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري بنقلها إلى المستوى اللاممركز، وقد اتخذت الإدارات المعنية مجموعة من الإجراءات للعمل على نقل هذه القرارات أو تفويضها:

- تم نقل أو تفويض 15قرارا إداريا؛
- 12قرارا إداريا في طور النقل أو التفويض.

النسخة الثانية للمناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة

شاركت وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 20 دجنبر 2024، بطنجة، في أشغال الجلسة الافتتاحية للنسخة الثانية للمناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تحت شعار "الجهوية المتقدمة بين تحديات اليوم والغد."

وقد وقعت السيدة الوزيرة، إلى جانب عدد من السيدات والسادة أعضاء الحكومة، بالإضافة إلى رؤساء المجالس الجهوية الاثنتي عشر، اتفاقية-إطاراً تهدف إلى تسريع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال التنسيق بين القطاعات الوزارية والجهات لتفعيل

ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، إلى جانب متابعة خارطة الطريق من خلال اللجان الموضوعاتية البين مؤسساتية التي أحدثتها وزارة الداخلية.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية للمناظرة، التي عرفت حضور السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، ورئيسي غرفتي البرلمان، ورؤساء مختلف المؤسسات الدستورية والمنتخبة. وعدد من المسؤولين المغاربة والأجانب، بالرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في هذه المناظرة، والتي تلاها وزير الداخلية السيد عبد الوافي لفتيت، وهي الرسالة التي أكَّد فيها جلالته على ضرورة التسريع بتفعيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري وكذا، كما جاء في نص الرسالة الملكية:

".... فكما هو معلوم، حظي ورش اللاتمركز الإداري بعناية خاصة من لدن جلالتنا منذ اعتلائنا العرش، بالنظر لأهميته الاستراتيجية ضمن الدينامية المؤسساتية المواكبة لتنزيل الجهوية المتقدمة.

وقد دعونا، في هذا الصدد، إلى التسريع بتفعيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، من خلال الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، حيث شددنا على ضرورة تعبئة كل الطاقات والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل هذا الميثاق، عبر التسريع من وتيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية على نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي."

كما أكد جلالته على أهمية التحول الرقمي للجماعات الترابية، كما جاء في نص الرسالة الملكية:

"لا يمكن تصور أي عملية تنموية ترابية بدون تنمية رقمية، خصوصا و أننا نشهد إدماجا متزايدا للتكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات تدبير الشأن الترابي."

تنظيم إدارات الدولة

عرف مجال تنظيم إدارات الدولة إعداد مشروع مرسوم رقم 2.22.80 بشأن مبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها، تمت المصادقة عليه خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 2 ماي 2024 مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بشأنه. ويهدف هذا المرسوم إلى:

- تحديد مبادئ وقواعد تنظيم وتحديد اختصاصات إدارات الدولة؛
- توحيد المفاهيم المتعلقة بتنظيم إدارات الدولة؛
- تحديد البنيات الإدارية لإدارات الدولة وتصنيفها على المستويين المركزي والترابي؛
- تحديد المعايير اللازم توفرها لإحداث المديريات العامة؛

- تحديد حدود اختصاصات الإدارات المركزية واللاممركزة.

وفي إطار دراسة مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بإعادة هيكلة إدارات الدولة والإعدادات المؤقتة المتعلقة بإنجاز مشاريع محددة في الزمان والمكان (السدود، الموانئ، الطرق السيارة...)، فقد تم عرض المشاريع التالية على أنظار لجنة تنظيم الهياكل الإدارية واللاتمركز الإداري طبقا للنصوص الجاري بها العمل:

	إعادة هيكلة إدارات الدولة	الإعدادات المؤقتة
مشاريع المراسيم	14	2
مشاريع القرارات	16	15

وتهم مشاريع المراسيم والقرارات المتعلقة بإعادة هيكلة إدارات الدولة القطاعات التالية:

القطاع	مشاريع المراسيم والقرارات المتعلقة بإعادة هيكلة إدارات الدولة
وزارة العدل	مشروع مرسوم ومشروع قرارين، بغية إحداث المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القضائية والقانونية، وتخويله وضعية مديرية بالإدارة المركزية، وإحداث الأقسام والمصالح التابعة له. ويضطلع هذا المعهد بمهام تكوين هيئة كتابة الضبط، والمهن التوثيقية، والتراجم والخبراء والمحامين، إضافة إلى توفير فضاء مناسب لتنفيذ برامج التكوين المستمر لفائدة موظفي وزارة العدل. كما يروم مشروع القرار الثاني إحداث المصالح اللاممركزة لوزارة العدل، تماشيا مع التنظيم القضائي للمملكة بموجب القانون 38.15 والمرسوم التطبيقي رقم 2.23.665 بتحديد الخريطة القضائية، وذلك من خلال إحداث مديريات إقليمية تضطلع بمهمة تنفيذ استراتيجية وزارة العدل على مستوى كل دائرة قضائية استئنافية، لا سيما في مجال الاشراف الإداري والمالي على شؤون المحاكم؛
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	مشاريع مرسومين وقرارين. حيث تهدف هذه المشاريع إلى إعادة هيكلة الوزارة من خلال تحديد اختصاصات وتنظيم المديريات المركزية التابعة للوزارة، وإحداث وتحديد اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة لها، انسجاما مع الاستراتيجية الجديدة للوزارة في المجال الدبلوماسي والتعاون الدولي، وانفتاح المملكة على الفاعلين الدوليين، خدمة للمصالح الاستراتيجية للمملكة. كما تم تحديد أعداد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش بالمفتشية العامة لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.
وزارة التجهيز والماء	مشروعي مرسوم وقرار يهدفان إلى تمكين المديرية العامة لهندسة المياه من الاضطلاع بالمهام الجديدة الموكولة لها، لاسيما المتعلقة بتعبئة المياه غير الاعتيادية، من خلال برمجة محطات تحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وكذا مواكبة المشاريع والإشراف عليها وتتبعها لإنجازها داخل الآجال المسطرة بشكل أكثر دقة وفعالية لمتطلبات الفترة الدقيقة التي تمر بها بلادنا على مستوى تدبير الموارد المائية، إضافة إلى تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المائية التي يتضمنها البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي. كما تروم هذه الهيكلة الجديدة تحقيق الانسجام الداخلي للمديرية العامة لهندسة المياه، من خلال التركيز على الاختصاصات التقنية، وتكفل البنيات الإدارية التابعة مباشرة إلى المدير العام فيما يتعلق بالمهام ذات الطابع الأفقي، من خلال إعادة تنظيم الهياكل الأفقية للمديرية العامة.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	مشروع مرسومين يهدفان إلى إعادة هيكلة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بما يستجيب للاستراتيجية الجديدة للوزارة للنهوض بقطاع التربية والتعليم في مختلف مراحله (الابتدائي الاعدادي والثانوي)، وتحديد وتنظيم اختصاصات الوزارة في مجال الرياضة، لاسيما بعد دمج قطاع الرياضة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي.
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	مشروع قرار يهدف إلى إحداث الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية للوزارة. حيث يأتي مشروع هذا القرار تبعا للمرسوم رقم 2.23.751 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم هذه الوزارة، والذي تم بموجبه دمج القطاعين المكونين للوزارة، وذلك بغرض تحقيق مزيد من الفعالية والنجاعة والانسجام في عمل مكونات الوزارة.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	مشروع مرسوم يروم إحداث مديرية بالمصالح المركزية للإشراف على إنجاز الإعداد الهيدروفلاحي للمنطقة الجنوبية الشرقية لسهل الغرب. كما قدمت مشروع قرار متعلق بقطاع الفلاحة، يهدف إلى إحداث مصلحة الإعدادات الهيدروفلاحية بالمديرية الإقليمية للفلاحة بإقليم جرادة، والذي أتى استجابة للمؤهلات التي يتوفر عليها الإقليم، وللدور الذي تلعبه المديرية الإقليمية للفلاحة في التنمية الاقتصادية بشكل عام، والفلاحية بشكل خاص، ولحجم المشاريع التي تقوم بتنفيذها، بالإضافة إلى عدة أسباب اقتصادية واجتماعية وجغرافية، وكذا لضرورة تنفيذ البرنامج الذي يتضمن مجموعة من المشاريع المزمع إنجازها بالإقليم خلال الفترة الممتدة من 2024-2027. كما قدمت الوزارة أيضا، مشروع قرار متعلق بقطاع الصيد البحري، يهدف إلى إحداث 18 مصلحة مراقبة أنشطة الصيد البحري و7 مصالح لصناعات الصيد البحري على مستوى مندوبيات الصيد البحري، قصد الاضطلاع بالاختصاصات الموكولة في إطار مراقبة مناطق الصيد البحري.
وزارة الثقافة والشباب والتواصل	مشروعي مرسوم وقرار يهدفان إلى إعادة تنظيم قطاع التواصل، وذلك انسجاما مع الهندسة الحكومية الجديدة التي تم بموجبها دمج قطاع التواصل بقطاعي الثقافة والشباب، وكذا لمواكبة الإصلاحات الهيكلية في مجال إصلاح وتحديث الإدارة والرفع من مستوى أداء قطاع التواصل، إضافة للتحولات المجتمعية والتكنولوجية التي يعرفها مجال الإعلام والتواصل.
وزارة الصناعة والتجارة	مشروع قرار يهدف إلى إحداث مندوبية إقليمية بجهة كلميم واد نون، على اعتبار أن وزارة التجارة والصناعة لا تتوفر على تمثيلية إقليمية بهذه الجهة على غرار باقي جهات المملكة، وذلك اعتبارا للمؤهلات التجارية والصناعية التي تتوفر عليها المنطقة.
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	مشروع مرسوم وقرار، يهدفان إلى مواءمة منظام قطاع الصناعة التقليدية مع الاختصاصات الجديدة، لا سيما في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	مشروعي مرسومين ومشروعي قرارين يهدفان إلى إعادة تنظيم وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وذلك على إثر التعيين الحكومي لسنة 2021، الذي تم بموجبه إدماج قطاع الطاقة والمعادن مع قطاع التنمية المستدامة (البيئة).
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة	مشروعي مرسوم وقرار يهدفان إلى مواءمة تنظيم وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، مع الأدوار والاختصاصات الجديدة التي تم تكليف الوزارة بها، لا سيما تفويض وصاية

بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الدولة على المراكز الجهوية للاستثمار إلى السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار بموجب المرسوم رقم 2.23.414.
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	مشاريع مرسومين وقرارين يهدفان إلى إحداث وتحديد اختصاصات وتنظيم المديريات والأقسام والمصالح المركزية للوزارة، خاصة في ظل دمج قطاعي الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وذلك من أجل تنزيل السياسة العمومية في هذا المجال، والاضطلاع بالاختصاصات النوعية الموكولة للوزارة، لاسيما وأن المملكة المغربية تراهن على قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في المساهمة في خلق اقتصاد تنافسي محفز وجاذب للاستثمارات، وتستعد لاحتضان استحقاقات وتظاهرات دولية.

تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

إن قناعة المغرب الراسخة بضرورة احترام القانون والمواثيق والاتفاقيات الدولية بشكل عام، لاسيما تلك المتعلقة بمكافحة الفساد، جعلته ينخرط بقوة في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته باعتباره أولوية وطنية أساسية لتحقيق التنمية المتينة والمدمجة وذلك طبقا للتوجيهات الملكية السامية. وقد تعززت الجهود الوطنية في هذا المجال، حيث عمل المغرب على دسترة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وتوسيع صلاحيتها وإمكانيات ومجالات تدخلها بهدف تعزيز الفعالية، كل ذلك وفق مبدأي التكامل المؤسساتي والارتباط المفصلي بين الأدوار والمسؤوليات لجميع السلطات والهيئات المعنية.

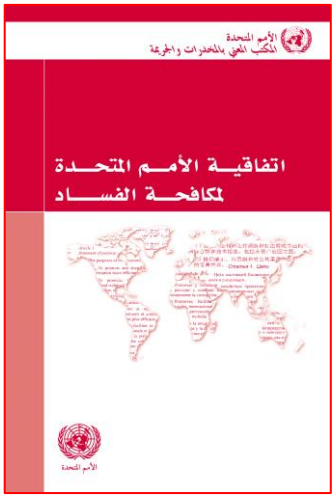

وباعتبارها الجهة المكلفة بمهام الكتابة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وانطلاقا من ترصيد التقدم الذي تم تحقيقه على المستوى التشريعي والمؤسساتي والإجرائي وفق مقاربة شمولية متعددة الأبعاد في مجال مكافحة الفساد، واصلت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2024 العمل على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والدولي في هذا المجال.

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

- مواصلة تتبع تنفيذ حقيبة مشاريع الوزارة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تحيين مشروع التقرير التركيبي لحصيلة منجزات الاستراتيجية للفترة 2019 - 2024، استعدادا لعرضه على أنظار اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد خلال اجتماعها المقبل من أجل المصادقة عليه ونشره.

تعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة

مواصلة العمل مع مختلف الشركاء من أجل إعداد الصيغ النهائية لمشاريع النصوص القانونية التالية:

- مشروع قانون حول التصريح بالممتلكات من أجل تجاوز النقائص المسجلة على مستوى التصريح والمراقبة والتتبع، وذلك عبر اعتماد نظام لا مادي للتصريح وإعادة النظر في الفئات الملزمة ومساطر وإجراءات التصريح وكذا مضمونه وآجاله والآثار المترتبة عن الإخلال بهذا الواجب، وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع هذا القانون ووضعه بمسطرة المصادقة؛
- مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح بتنسيق مع كافة الشركاء عبر وضع قواعد سلوك واضحة للمسؤولين العموميين خلال تأدية وظائفهم وبعد انتهاء خدمتهم، وكذا تحديد مختلف الإجراءات اللازمة لتجنب تنازع المصالح

بالإضافة إلى تقليص احتمالات تنازع المصالح الشخصية مع الواجبات المرتبطة بالوظيفة، وقد تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولية وتلقي ملاحظات القطاعات الشريكة؛

- مشروع قانون من أجل حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد في الإدارة العمومية، يستهدف ضمان الحماية للموظفين من كل التهديدات ومختلف أشكال الانتقام أو التعسف التي قد تطالهم، وذلك لتشجيعهم على إبلاغ السلطات المختصة عن أفعال الفساد التي يكتشفونها أو تصل إلى علمهم بحكم قيامهم بواجباتهم الوظيفية والإدلاء بشهادتهم بكل حرية وتجرد للأجهزة المختصة بتلقي التبليغات، حيث تم الانتهاء من إعداد المشروع في أفق وضعه في مسطرة المصادقة؛
- مشروع مدونة عامة لقيم وأخلاقيات الموظف بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمستخدم بالمؤسسات العمومية تهدف إلى تعزيز النزاهة واحترام مبادئ الأخلاقيات بالوظيفة العمومية، وتعزيز ثقة المرتفق في الإدارة العمومية وتدعيم مصداقيتها، حيث تم الانتهاء من إعداد المشروع في أفق وضعه في مسطرة المصادقة.

تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والدولي

وفيما يخص مشاركة الوزارة في التظاهرات الوطنية والدولية فقد تم ما يلي:

- يناير 2024: المشاركة في أشغال عرض التقرير السنوي برسم سنة 2022 والتقارير الموضوعاتية ونتائج الدراسة الوطنية حول الفساد في المغرب أمام لجنة مراقبة المالية العامة بالبرلمان من قبل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حيث تم تسليط الضوء على المجهودات التي تبذلها وزارة الإنتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بهدف تعزيز ثقة المواطنين في المرفق العمومي، ومدى إسهام رقمنة الإدارة في دعم الشفافية والحكامة، وحرص الحكومة على تقديم خدمات رقمية عالية الجودة والموثوقية بما يستجيب لانتظارات المواطنين.
- فبراير 2024: المشاركة في اجتماعات حول مؤشرات النزاهة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"
- مارس 2024: استقبال ممثلي اللجنة الوطنية المستقلة للوقاية من الرشوة ومكافحتها بجمهورية جيبوتي وتبادل الخبرات معهم.
- مارس 2024: المشاركة عن بعد في فعاليات منتدى النزاهة ومكافحة الفساد العالمي بفرنسا من تنظيم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- ماي 2024: المشاركة في أشغال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، برئاسة دولة فلسطين، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

- يونيو 2024: المشاركة في اللقاء الإقليمي رفيع المستوى لتعزيز تعاون الدول العربية تحت شعار: "من أجل استراتيجيات وطنية فعالة لمكافحة الفساد" والمنظم من قبل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في بغداد- العراق.

ويهدف هذا اللقاء إلى تيسير تبادل الخبرات والتجارب بغية إثراء الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في المنطقة العربية وتفعيل فرق الخبراء الإقليمين في إطار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

تؤيل ميثاق المرافق العمومية

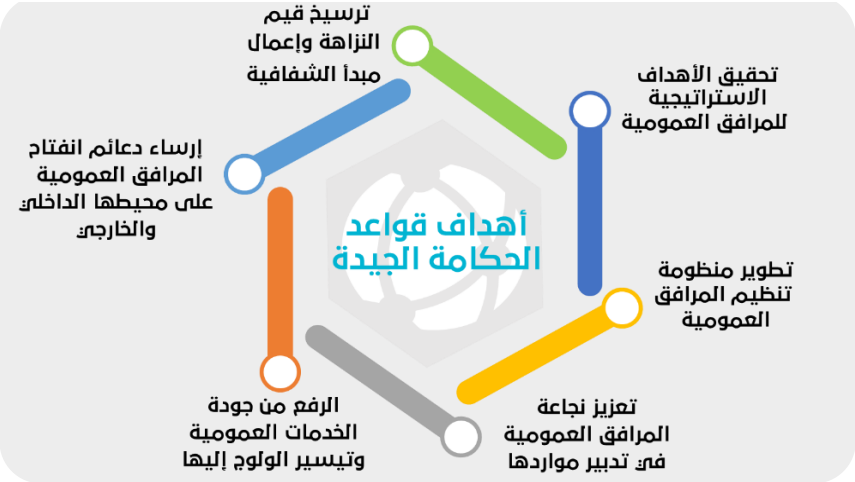

استمرارا للجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرفق العمومي وترسيخا لمبادئ وقواعد الحكامة الجيدة بالمرافق العمومية سواء على مستوى التنظيم والتدبير أو في علاقتها بالمرتفقين، وفي إطار مواكبة وتتبع تفعيل القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الصادر بتاريخ 14 يوليوز 2021، تم برسم سنة 2024 القيام بما يلي:

- تفعيلا للمادة 35 من ميثاق المرافق العمومية، تم إعداد مشروع مرسوم بتحديد تنظيم وتأليف وآليات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية وكيفيات سيره. وقد تمت دراسة مشروع المرسوم بتنسيق مع مصالح الأمانة العامة للحكومة قبل عرضه على مسطرة المصادقة
- إحداث "قسم رصد نجاعة الأداء وجودة الخدمات العمومية" كبنية إدارية ملحقة مباشرة بالكتابة العامة للوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وذلك طبقا للمادة 30 من قرار الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة رقم 237.24 الصادر في 26 يناير 2024 بإحداث الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية لقطاع إصلاح الإدارة وتحديد تنظيمها واختصاصاتها. يتولى هذا القسم مهام جمع المعطيات والمعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بنجاعة أداء

الإدارة وجودة الخدمات، و إنجاز الدراسات والأبحاث حول حكامة الإدارة وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، وتطوير مناهج تدبير الجودة والسهر على اعتمادها ووضع الآليات اللازمة لرصد نجاعة الاداء بالإدارة وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، ومواكبة الإدارات في إعداد المخططات والبرامج المتعلقة بتحسين أدائها والخدمات التي تقدمها للمرتفقين، بالإضافة إلى تقييم حصيلة هذه المخططات والبرامج وقياس مدى رضا المرتفقين عن جودة الخدمات المقدمة لهم.

- إعداد مشروع دليل حول ميثاق المر افق العمومية للتعريف بمقتضيات الميثاق.

تطوير الاستقبال بالمرافق العمومية

في إطار تنزيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين خدمات الاستقبال بالمر افق العمومية من أجل خلق وحدات نموذجية لاستقبال المرتفقين، والحرص على الرفع من جودة الخدمات العمومية وتيسير الولوج إليها، بما يمكن المواطنات والمواطنين من قضاء مصالحهم في أحسن الظروف والآجال، تم العمل على مواصلة تهيئة فضاءات الاستقبال النموذجية على مستوى محكمة الاستئناف بأكادير بشراكة مع وزارة العدل، كالتالي:

- فضاء خاص بكتابة الضبط؛
- فضاء خاص برئاسة النيابة العامة؛
- فضاء خاص برئاسة المحكمة.

2. شفافية و انفتاح المر افق العمومية

تفعيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

في إطار مواصلة العمل على تعزيز الشفافية، ودعم ومواكبة الإدارات في تنزيل مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، تم تنظيم لقاء تأطيري لفائدة مسؤولي وأطروزارة الاقتصاد والمالية-الخزينة العامة للمملكة-حول كيفية استعمال الصيغة المحينة لبو ابة الحصول على المعلومات "Chafafiya.ma" وملاءمتها مع الأنظمة الداخلية للخزينة.

كما يتم العمل على مواصلة تنشيط شبكة الحق في الحصول على المعلومات، والمنتدى الإلكتروني لشبكة الحق في الحصول على المعلومات.

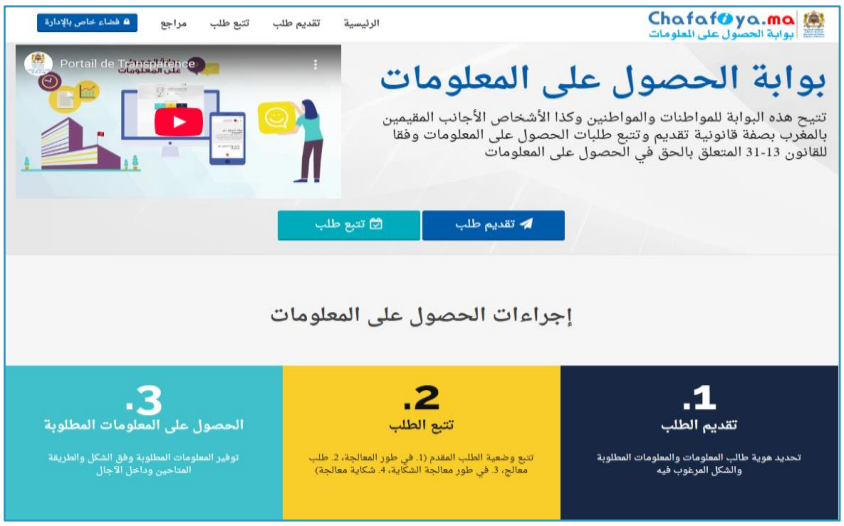

وبعد مضي ست (6) سنوات على إصدار القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ومن أجل الارتقاء بهذه التجربة، وتفعيلا لمجموعة من التوصيات الصادرة في هذا الشأن، لاسيما توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد في هذا المجال، والتوصيات الصادرة عن مداولة لجنة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 12 مارس 2023، ومر افعات المجتمع المدني في الموضوع وتوصيات المؤسسات الدولية، يتم الاستعداد لإطلاق عملية مراجعة القانون رقم 31.13 بتنسيق مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات، من خلال إحداث لجنة مشتركة والمصادقة على برنامج العمل.

تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة

تعزيزا لمسار الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، وفي إطار تفعيل التزامات المغرب المتعلقة بمبادرة الحكومة المنفتحة، تم العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة برسم الفترة 2021-2023. حيث تم خلال سنة 2024 إعداد تقرير التقييم الذاتي للخطة المذكورة ونشره على بو ابة الحكومة المنفتحة.

الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC
OPEN GOVERNMENT MOROCCO

وللتذكير، فقد ضمت خطة العمل الوطنية الثانية 22 التزاما تتعلق بالمجالات التالية: الشفافية، وجودة الخدمات العمومية، والمشاركة المواطنة، والعدالة المنفتحة، والمساواة والشمولية، والجماعات الترابية المنفتحة. وقد سجلت الخطة نسبة تنفيذ إجمالية تقدر ب 83%.

ومواصلة لتنفيذ التزامات المغرب في هذا المجال، تم العمل كذلك على الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة برسم الفترة 2024 -2027، وفق منهجية تشاركية بالتو افق مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف.

وقد اعتمدت هذه المنهجية على 5 مراحل أساسية:

1. مرحلة تحديد المواضيع:

دراسة وثائقية، تحديد لائحة أولية للمواضيع ذات الأولوية، نشر اللائحة الأولية للمواضيع ذات الأولوية والتشاور حولها، اختيار واعتماد المواضيع النهائية.

2. مرحلة تجميع المقترحات:

تحديد الفئات المستهدفة للمشاركة في اللقاءات التشاورية، إطلاق الدعوة لإيداع الأفكار/ المقترحات عبر بو ابة الحكومة المنفتحة، تنظيم 4 لقاءات تشاورية على المستوى الجهوي عرفت مشاركة حوالي 270 مواطن وفاعل جمعوي.

3. مرحلة تحليل المقترحات وتحديد الأولويات:

تصنيف المقترحات التي تم تجميعها وتحديد الأولويات، المصادقة ونشر نتائج التصنيف وتحديد الأولويات.

4. مرحلة صياغة بطاقات الالتزامات المقترحة:

تحديد معايير صياغة بطاقات الالتزامات، الصياغة التشاركية لبطاقات مشاريع الالتزامات، المصادقة على بطاقات "مشاريع الالتزامات"، نشر بطاقات "مشاريع الالتزامات".

5. مرحلة المصادقة وتبني خطة العمل الوطنية الثالثة:

إجراء تشاور عمومي حول مشروع خطة العمل الوطنية الثالثة، وضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة العمل الوطنية، عرض مشروع خطة العمل الوطنية الثالثة على القطاعات المعنية قصد المصادقة على النسخة النهائية، اعتماد ونشر خطة العمل الوطنية الثالثة.

وقد مكنت هذه المنهجية من إعداد خطة عمل وطنية برسم الفترة 2024 -2027 تضم 12 التزاما تتعلق بمجالات الشفافية والمشاركة، الفضاء المدني، المساواة والشمولية، والعدالة المنفتحة، الجماعات الترابية المنفتحة.

ومن أجل مواكبة مختلف الأنشطة المتعلقة بهذا الورش، تم عقد اجتماعات دورية ومنتظمة لكل من لجنة القيادة ولجنة التتبع، كما شاركت فرق عمل الوزارة في التظاهرات والاجتماعات والأنشطة التي تنظمها المؤسسات الدولية في هذا الشأن، لاسيما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجنة قيادة مبادرة الحكومة المنفتحة ووحدة الدعم التابعة لها، خاصة من خلال تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء وكذا المساهمة في تطوير مبادرة الحكومة المنفتحة.

وتتويجا لهذه الجهود، فقد حظيت المملكة المغربية بعضوية لجنة القيادة الدولية لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة لفترة ثانية، بعد أن أعلنت مبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة، في 30 مايو 2024، عن لائحة الأعضاء الجدد المواصلين لعضويتهم بلجنة القيادة الخاصة بها، التي تتكون من 22 عضوا من حكومات ومنظمات المجتمع المدني بالدول الأعضاء بالمبادرة، وذلك لفترة تمتد على مدى ثلاث سنوات ابتداءً من فاتح أكتوبر 2024، ويتعلق الأمر بكل من المملكة المغربية، والمملكة المتحدة، وإستونيا، والبرازيل، والفلبين.

3. إصلاح منظومة الوظيفة العمومية

وعيا منها بأهمية العنصر البشري باعتباره دعامة أساسية في تنزيل الأوراش الاستراتيجية للحكومة والرفع من أداء الإدارة وفعاليتها ونجاعتها، وبهدف مواكبة التحديات التي يطرحها محيط الوظيفة العمومية، لا سيما الاستجابة لمتطلبات الموظفين العموميين من جهة والمرتفقين الذين يطالبون بخدمة عمومية ناجعة، شفافة، وذات جودة من جهة أخرى، تعمل الوزارة على مجموعة من المشاريع المبرمجة في إطار إصلاح منظومة الوظيفة العمومية، من خلال تطوير أساليب تدبيرها وتحسين أداء الموظفين العموميين.

إعدادودراسةوإصدار النصوص التنظيميةوالتشريعية

وفي هذا الصدد، تم برسم سنة 2024 دراسة وإصدار العديد من النصوص التنظيمية تهم مختلف المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، خصوصا منها النصوص ذات الصلة بالوظيفة العمومية وكذا تتبع مسطرة المصادقة عليها ومواكبة تنزيلها في إطار السهر على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

- الدراسة والتأشير على النصوص التنظيمية المتعلقة بالوظيفة العمومية

النصوص	العدد
مرسوم وقرار في شأن الأنظمة الأساسية والتعويضات الخاصة ببعض فئات الموظفين	21
قراربتحديد شروط وإجراءات وبرامج مباريات وامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة ببعض فئات الموظفين	38
قرار بإحداث وتأليف اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء	13
المجموع	72

- الدراسة والتأشير على النصوص التنظيمية المتعلقة بمؤسسات التكوين

النصوص	العدد
النصوص الصادرة بالجريدة الرسمية برسم سنة 2024	6
النصوص المحالة على الأمانة العامة للحكومة "لعرضها على مجلس الحكومة أو نشرها مباشرة في الجريدة الرسمية"	7
مشاريع النصوص التي تمت دراستها وأحيلت على المصالح المختصة للتأشير عليها	1
مشاريع النصوص قيد الدرس	4
النصوص التي أحيلت على مصالح هذه الوزارة من طرف الأمانة العامة للحكومة قصد إبداء الرأي	1
المجموع	19

- الدراسة والتأشير على العقود:

	عقود التوظيف بموجب عقد	العقود من نوع تقاعدي	المكلفين بالدراسات	الخبراء
عدد العقود	866	243	07	05

- المراقبة:

الموضوع	العدد
معالجة ملف إدماج الموظفين الملحقين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية.	39 ملف
قرار إلحاق "موظف منتخب لدى البرلمان"	قرارواحد (1)

السجل التأديبي المركزي:

النصوص	العدد
مر اقبة وتوقيع استمارات مر اقبة توظيف المرشحين بالإدارات العمومية والجماعات التر ابية والمؤسسات العامة	3739
تقييد الموظفين والأعوان التابعين للإدارات العمومية والجماعات التر ابية والمؤسسات العامة بالسجل المركزي التأديبي	148
رفع المنع من التوظيف عن موظفين وأعوان مقيدين بالسجل المركزي التأديبي	05
المجموع	3892

الاستشارات القانونية:

بلغ عدد الإستشارات القانونية المقدمة لفائدة الإدارات العمومية والجماعات التر ابية والمؤسسات العامة في مختلف مجالات سيرورة الحياة الإدارية 55 استشارة تخص (الترقية، الإلحاق، الاستيداع، التأديب ...)

ملتمسات تتعلق بتشديد العقوبة التأديبية:

بلغ عدد الملفات التي توصلت بها مصالح الوزارة من الإدارات العمومية في ما يخص تشديد العقوبة المتخذة في حق الموظفين، 15 ملفا تم معالجتها،

الحماية الاجتماعية لقدماء الموظفين والأعوان ذوي الدخل المحدود:

ملفات الترشح للاستفادة من إعانة منح المساعدات	عدد الملفات التي تم التوصل بها	عدد الملفات التي تم دراستها	عدد الملفات التي تم قبولها
العدد	745	602	581

تم التأشير على مقرر بشأن صرف إعانة منح المساعدات من الحساب الخاص للخزينة المرصد لأمور خصوصية "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك".

الحوار الاجتماعي

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي باعتباره نهجا استراتيجيا في تدبير الشأن العام، عملت الحكومة منذ تنصيبها على عقد شراكات قوية ومتينة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بهدف إيجاد الحلول المناسبة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وذلك في حدود الموارد والإمكانيات المتاحة.

فبعد صدور العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المجسدة لنتائج الحوار الاجتماعي المترتبة عن اتفاق 30 أبريل 2022 الذي تم توقيعه بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، عملت الوزارة على مواصلة تتبع حسن تطبيق النصوص التي تم إصدارها

في هذا المجال، وذلك بتنسيق مع مختلف الإدارات العمومية، وكذا دراسة باقي المواضيع الأخرى التي تضمنها الاتفاق المذكور، والتي تندرج في إطار الإصلاحات القانونية والمؤسساتية.

ويشكل الحوار الاجتماعي آلية أساسية لتطوير علاقات التعاون بين الحكومة وشركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، وترسيخا للبناء الديمقراطي، و إنعاش التنمية الاقتصادية، وفض النزاعات الاجتماعية، وتحقيق السلم والاستقرار الاجتماعيين وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات.

- فبرئاسة السيد رئيس الحكومة، وبحضور عدد من السادة أعضاء الحكومة، شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، في جولة جديدة من لقاءات الحوار الاجتماعي، تميزت بلقاء وفد عن الاتحاد المغربي للشغل."UMT" ، يومي 26 و 29 مارس 2024، وبلقاء وفد عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب "UGTM " يومي 27 و 29 مارس 2024 بالرباط.

- كما شاركت الوزارة يوم 15 أبريل 2024، بالرباط، في جولة جديدة من لقاءات الحوار الاجتماعي، تميزت بلقاء ممثلين عن كل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"CDT" ، والاتحاد العام لمقاولات المغرب"CGEM" ، وذلك بحضور كل وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، والوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلفة بالميزانية.

وقد شكل هذان اللقاءان فرصة للتداول بشأن مختلف الأوراش الإصلاحية التي تباشرها الحكومة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية. كما تم الاتفاق على مواصلة العمل والتفكير المشترك للإجابة على مختلف التحديات الاجتماعية.

- وفي إطار عقد اجتماعات لجنة القطاع العام للحوار الاجتماعي، وتبعا للقاءات التي عُقدت تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، والأخرى بحضور السادة الوزراء، تم بمقر الوزارة بالرباط، عقد اجتماعات مع ممثلين عن كل من:
  - الاتحاد المغربي للشغل "UMT" بتاريخ 16 أبريل 2024،
  - الاتحاد العام للشغالين بالمغرب "UGMT" بتاريخ 17 أبريل 2024،
  - الكونفدرالية الديمقراطية للشغل "CDT" بتاريخ 16 أبريل 2024.

وقد همّت هذه اللقاءات التي اتسمت بنقاش مفتوح وبناء، عدداً من المواضيع والرهانات المتعلقة بالقطاع العام ومختلف الأوراش الإصلاحية التي تباشرها الحكومة، حيثُ تم الاتفاق على مواصلة العمل والتفكير المشترك للإجابة على مختلف التحديات الاجتماعية على مستوى القطاع العام.

- توقيع اتفاق جولة أبريل 2024 بين الحكومة والمركزيات النقابية والمنظمات والجمعيات المهنية للشغالين:

تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، تم يوم 29 أبريل 2024، بالرباط، التوقيع على اتفاق جولة أبريل 2024 بين الحكومة من جهة، والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية من جهة أخرى، وذلك تتويجا لمخرجات هذه الجولة من الحوار الاجتماعي، الذي قامت الحكومة بتكريسه كخيار استراتيجي تفعيلا للرؤية الملكية السامية.

وقد تُرجم هذا الاتفاق باتخاذ العديد من التدابيروالإجراءات من أجل تحسين الوضعية المادية للموظفين، والرقي بأوضاعهم، حيث تم إصدار أربعة وثلاثين (34) مرسوما تهدف إلى زيادة عامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية، إضافة إلى عدد من المنجزات التي تهم تعزيز الحماية الاجتماعية وتتبع المناخ الاجتماعي بالقطاع العام، وذلك في إطار اتفاق جولة أبريل 2024 تنفيذا للالتزامات الاتفاق الاجتماعي ل 30 أبريل 2022.

وتهم إجراءات جولة أبريل 2024 على مستوى الزيادة العامة في أجور العاملين في القطاع العام الذين لم يستفيدوا بعد من الزيادة، بمبلغ 1.000 درهم صافية شهريا وتخفيض الضريبة على الدخل (IR) بالنسبة لجميع الموظفين والأجراء.

ولابد من التأكيد على أن مواصلة الحوار الاجتماعي واعتماده كآلية أساسية لتدبير مختلف القضايا المتعلقة بالوظيفة العمومية، على الرغم من الصعوبات والعوائق التي تحيط به، يعد توجها استراتيجيا لا محيد عنه، نظرا للدور الهام الذي يلعبه الحواروالتشاورلاسيما في تعزيز الحقوق والمكتسبات الاجتماعية والمهنية للموظفين، وتقوية المقاربة التشاركية وترسيخ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، وترجمة الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية التي تهم قطاع الوظيفة العمومية.

تطوير الحماية الاجتماعية

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من منطلق حرص جلالته على تعزيز الحماية الاجتماعية لكافة المواطنات والمواطنين، بما يصون كرامتهم ويحفظ الأمن الاجتماعي، تولي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أهمية بالغة لتعزيز الحماية الاجتماعية للرأسمال البشري العامل بالإدارات العمومية.

وبهدف الإسهام في تعزيز الحماية الاجتماعية وجعلها في مستوى تطلعات موظفات وموظفي الإدارات العمومية تم برسم سنة 2024، إصدار القانون رقم 46.24 بتغييروتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والذي تم بموجبه:

- مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة برخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد، لتمكين الموظفين المستفيدين من الرخصتين المذكورتين من الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة لوضعيتهم النظامية طوال مدة هاتين الرخصتين، بما يضمن توفرهم على أجرة قارة تتيح لهم الحصول على رعاية صحية جيدة طيلة مدة العلاج؛

- تعزيز الأمن الصحي للموظف، من خلال إدراج أمراض "الاضطرابات العصبية المعرفية أو الادراكية" ضمن لائحة الأمراض التي تخول الحق في رخصة مرض طويلة الأمد؛
- حذف عقوبة العزل المصحوب بتوقيف حق التقاعد، نظرا للآثار السلبية لعقوبة الحرمان من الحق في المعاش على الموظف وذوي حقوقه، الشيء الذي يتنافى مع الحق في الحماية الاجتماعية المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور.

وترمي هذه التعديلات مجتمعة بشكل أساسي إلى ضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة للموظفة والموظف طوال فترة العلاج المطلوبة، وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية من خلال الحفاظ على حقوقهما المعاشية.

وحرصا على التطبيق السليم لأحكام هذا القانون وتحديد كيفية تطبيقه، أصدرت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المنشور رقم 2 بتاريخ 4 أكتوبر 2024 .

مرصد المناصب العمومية

عمل مرصد المناصب العمومية برسم سنة 2024 على تحيين قاعدة المعطيات الخاصة ب:

- أعداد موظفي وموظفات القطاعات الوزارية؛
- أعداد مناصب المسؤولية والمناصب العليا؛
- نسب التأنيث بالإدارة العمومية وبالمناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
- التكوين المستمر بالقطاعات الوزارية؛
- التغيب غير المشروع عن العمل.

تطور نسبة تأنيث مناصب المسؤولية والمناصب العليا

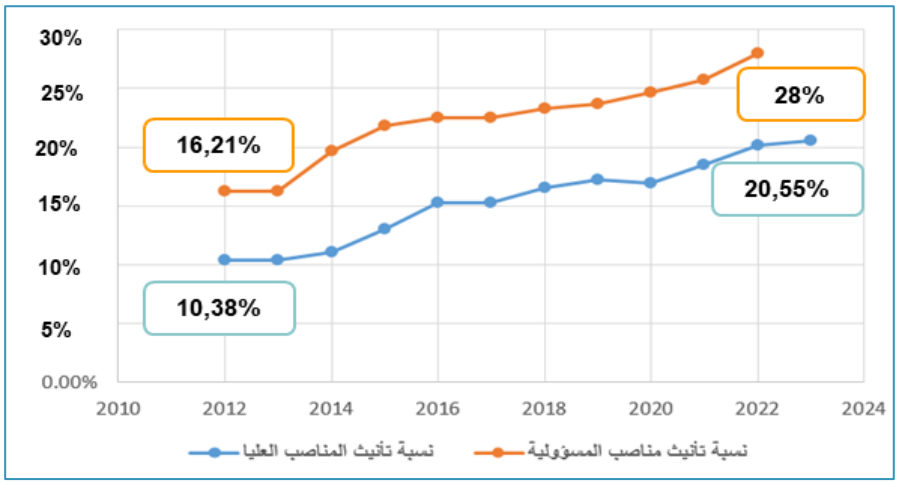

تكريس مقاربة النوع بالوظيفة العمومية

سعيا منها إلى إدراج وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين بغية تحقيق مبدأ المناصفة بالوظيفة العمومية، قامت الوزارة بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإعداد استراتيجية مأسسة مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، التي انبثق عنها مخطط عمل تسهر على تنفيذه شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز رؤية قوية لوظيفة عمومية تضمن للمرأة وللرجل حقوقا متساوية في ولوج المناصب، وتكافؤ الفرص في حياتهم المهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء الموظفات والرجال الموظفين.

وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور أساسية:

- إحداث ودعم الهياكل الإدارية المكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية؛
- إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في المنظومة القانونية لا سيما في مجال تدبير الموارد البشرية والكفاءات؛
- ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة.

وفي إطار مواصلة تنزيل هذه الاستراتيجية، قامت الوزارة برسم سنة 2024 بما يلي:

- إنجاز دراسة حول تحليل النوع الاجتماعي القطاعي بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالنوع الاجتماعي (التابع لوزارة الاقتصاد والمالية) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تبيان الأثر الفعلي للرقمنة على تعزيز ولوج المرتفقات والمرتفقين إلى الخدمات العمومية، ودراسة مدى تأثير استعمال التقنيات الرقمية في تحول أساليب عمل الموظفات والموظفين؛
- تنظيم لقاء تواصلي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، بحضور شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بإدماج مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، وممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، تحت شعار: "الرقمنة في خدمة المساواة بين الجنسين بالإدارات العمومية"، حيث تم التأكيد على الدور المحوري الذي تُشكله الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات في تقوية قدرات النساء الموظفات وتطوير مهاراتهنَّ في هذه المجالات بما يعززولوجهن لمناصب المسؤولية والمناصب العليا.

كما استعرض اللقاء أهم ما تم تحقيقه خلال السنة الماضية في مجال تعزيز تمثيلية المرأة في الإدارات العمومية، والمتمثل في الأساس في بلوغ نسبة 28 % على مستوى تأنيث مناصب المسؤولية.

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة النساء الموظفات المرشحات لمناصب المسؤولية على مستوى المصالح اللامركزية.
- وضع برنامج تكوين "Women In Tech"، يروم دعم قدرات الموظفات في المجال الرقمي، استفادت منه 68 موظفة مهندسة تابعة لثلاثين (30) قطاع عمومي وكذا أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.

ويندرج هذا البرنامج في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وشركة هواوي المغرب، بهدف تعزيز مهارات وكفاءات موظفات الإدارات العمومية في مجال التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية و إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة و"الميتافيرس" وغيرها.

- تنظيم ندوة حول "الرقمنة كآلية لتمكين النساء"، بشراكة مع شركة "HUAWEI MAROC"، تم أيضا خلالها تسليم الشهادات للمشاركات في برنامج التكوين "Women In Tech" ، الذي يروم دعم قدرات الموظفات في المجال الرقمي.

- الشروع في تطويروحدات للتعلم الإلكترونية عن بعد في مجال النوع الاجتماعي"MOOC-Genre" مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالة التنمية الرقمية.

التدبير بالكفاءات

عملت الوزارة خلال سنة 2024 على مواكبة مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات بناء على معيار "الدليل المرجعي لوظائف وكفاءات الإدارة" من خلال تنشيط دورات تكوينية لفائدة أعضاء فريق العمل المحدث لهذا الغرض، وكذا عقد جلسات عمل مع المسؤولين المعنيين بمديرية الموارد البشرية.

كما واصلت اللجنة التقنية المكلفة بدراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بمؤسسات التكوين أشغالها برسم سنة 2024 حيث قامت بدراسة 13 مشروع نص (مشاريع مراسيم وقرارات) تتعلق بمؤسسات التكوين.

المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار وفاء الحكومة بالتزاماتها اتجاه فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، عبر إتاحة فرص توظيفهم وولوجهم لأسلاك الوظيفة العمومية، تم تنظيم المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة برسم سنة 2023 و2024، خُصّص لها 400 منصباً مالياً، مع اعتماد تنظيم جهوي من خلال تنظيم الاختبارات الكتابية والشفوية بنمط حضوري في أربع مراكز جهوية وهي: الرباط، ومراكش، وفاس وأكادير.

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

تجسيدا للعناية المولوية السامية التي ما فتئ صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، يوليها للثقافة الأمازيغية باعتبارها رصيدا وطنيا مشتركا لكل المغاربة، ومكونا رئيسيا للهوية والثقافة الوطنية، وتنزيلا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، تم برسم سنة 2024، إنجاز، العمليات التالية:

تكريس الهوية البصرية للغة الأمازيغية بإدراجها في اللوحات وعلامات التشوير

إدماج الأمازيغية في الهوية البصرية لعدد من الإدارات والمؤسسات العمومية من خلال كتابة اللغة الأمازيغية على 3000 لوحة وعلامة تشوير موزعة على 7 إدارات عمومية.

توفير خدمة الاستقبال الحضوري باللغة الأمازيغية

توفير خدمات الاستقبال باللغة الأمازيغية بتنويعاتها (تريفيت . تشلحيت . تمزيغت) على مستوى المصالح المركزية واللاممركزة بمختلف جهات المملكة، حيث تم تشغيل 469 عونا مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لتيسير ولوجهم للخدمات.

توفير خدمة الاستقبال الهاتفي باللغة الأمازيغية

اعتماد اللغة الأمازيغية في خدمات الاستقبال الهاتفي على مستوى مجموعة من مراكز الاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، من خلال توفير 69 عونا مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية في عشرة (10) مراكز للاتصال لا سيما التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين.

إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية

إطلاق دراسة حول تقييم مستوى إدماج اللغة الامازيغية بالمواقع الإلكترونية الرسمية لمجموعة من الإدارات العمومية.

تنظيم لقاء تواصلي بمناسبة رأس السنة الأمازيغية

تم بتاريخ 10 يناير 2024 بمدينة الخميسات، تنظيم لقاء تواصلي حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بحضور عدد من السيدات والسادة أعضاء الحكومة، حيث تم استعراض المشاريع والإنجازات المختلفة التي تمَّ تنزيلها بهدف تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية. وخلال هذا اللقاء، تم التأكيد على المواكبة المستمرة لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية بما من شأنه تكريس تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية كما نص عليها دستور 2011.

وعلى هامش هذا اللقاء التواصلي حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على عدد من اتفاقيات الشراكة مع مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية بهدف تعزيز إدماج اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية وتجويد وتنويع قنوات التواصل مع المرتفقين بما ييسر استفادتهم من مختلف الخدمات المقدمة، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تبويء لغتنا الأمازيغية مكانتها التي تليق بها باعتبارها جزء لا يتجزأ من هوية وثقافة كل المغاربة.

الأمازيغية في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني

اعتماد اللغة الأمازيغية في الجلسات العامة التي تنعقد بمقر البرلمان لتمكين المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية من تتبع أنشطة ممثليهم في كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وفي إطار تنزيل البرنامج الحكومي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تم توقيع اتفاقية بتاريخ 10 يونيو 2024 بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومجلس النواب.

وتأتي هذه الإتفاقية لدعم مجلس النواب في تنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى إدماج اللغة الأمازيغية التي تدخل في اختصاصه ولتيسير استفادة المرتفقين من الخدمات المقدمة.

الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال

اعتماد اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة لتمكين المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية من تتبع أنشطة الحكومة.

الأمازيغية في مجال التعليم

مواكبة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع مسطحة لتعلم اللغة الأمازيغية عن بعد لفائدة التلميذات والتلاميذ.

الأمازيغية في مجال الإبداع الثقافي

دعم إنجاز الأعمال والبرامج الثقافية الأمازيغية باعتبارها مدخلا لتعزيز الإرثِ اللغوي والحضاري الأمازيغي، وقد تم في هذا الإطار دعم مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بمختلف جهات المملكة، وكذا دعم ونشر وتوزيع الكتاب الأمازيغي.

إطلاق مركز العلاقة مع الزبناء باللغة الأمازيغية بتعاون مع شركة "MYOPLA"

- مشاركة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة يوم 06 ماي 2024، بمدينة الحسيمة في الحفل الذي نظمته شركة "MYOPLA" من أجل إطلاق مركز العلاقة مع الزبناء باللغة الأمازيغية.

وبشكل افتتاح هذا المركز، خطوة هامة نحو انخراط القطاع الخاص في تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية، كما سيساهم في خلق العديد من فرص الشغل بالجهة وفي قطاع ترحيل الخدمات، وذلك انسجاما مع الرؤية الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

- وبتاريخ 15 ماي 2024، تم بمقر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالرباط، التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وشركة 'MYOPLA' ، الفاعل في مجال ترحيل الخدمات، تقضي بإحداث مركز جديد لعلاقات الزبناء باللغة الأمازيغية بمدينة الحسيمة، وتوسيع أنشطة المجموعة بالمغرب في ثلاثة مو اقع جديدة بكل من تطوان والحسيمة وطنجة.

وتترجم مذكرة التفاهم هذه، جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، كما ستوفر مناصب شغل جديدة لشباب جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بما من شأنه بث دينامية في المنظومة السوسي اقتصادية بالجهة.

الدعم والمواكبة

التعاون الدولي

تسهر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تمتين آليات الشراكة وتقوية أواصر التعاون الدولي مع دول شقيقة وصديقة، ومع هيئات ومؤسسات ومنظمات دولية و إقليمية ذات اختصاصات مماثلة لدعم ومواكبة مختلف المشاريع والأوراش الإصلاحية. وترتكز هذه الآليات أساسا على بناء القدرات، وتكوين الأطر وتبادل الخبرات والتجارب، ودعم التعاون جنوب-جنوب مع البلدان الإفريقية، في إطار الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول، بما يساهم في تعزيز حضور وإشعاع المملكة المغربية على الصعيدين الدولي والجهوي.

ويتم تفعيل مختلف الأنشطة والبرامج ذات الصلة بالتعاون الدولي عبر الخطوات التالية:

1. تفعيل التعاون الثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة
2. استفادة الأطر المغربية من برامج التكوين بالمعاهد الدولية
3. تتبع تنفيذ برامج التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية المختصة

1. التعاون الثنائي

عملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، برسم سنة 2023، على تمتين وتوسيع ومواصلة تنفيذ مجالات التعاون الثنائي من خلال:

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي الإدارات العمومية بالكويت والهند والصين وفرنسا.
- استقبال وعقد جلسات عمل مع عدة سفراء ووزراء ومسؤولين من دول متعددة
- عقد مجموعة من اللقاءات الثنائية المبرمجة على هامش الفعاليات التي عرفتها بلادنا خلال هذه السنة.

توطيد العلاقات التاريخية التي تربط بين المملكة المغربية وجمهورية النمسا

- جرى بتاريخ 30 يناير 2024 بمقر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالرباط، استقبال وفد من جمهورية النمسا ضم عدداً من رؤساء وممثلي المقاولات النمساوية، حيث تم استعراض أهم الأوراش التي تنكبُ عليها الوزارة في إطار الدينامية التي تشهدُها مختلف مجالات الرقمنة ببلادنا.

وخلال هذا اللقاء، تم التنويه بعمق العلاقات التاريخية التي تربط كلاً من المملكة المغربية وجمهورية النمسا. كما دعي الوفد النمساوي إلى اكتشاف المؤهلات الاستثمارية المختلفة التي تتيحها المملكة المغربية، والتي تعتبر المواهب الشابة والكفاءات المتميزة، بالإضافة إلى الموقع الجيوستراتيجي لبلادنا ومناخ الأعمال، من أبرز أسسها.

تعزيز الروابط التجارية وتطوير التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة المغربية وكندا

- شاركت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم الأربعاء 14 فبراير، بالدار البيضاء، في حفل استقبال لتعزيز الروابط التجارية بين المملكة المغربية وكندا، وذلك بدعوة من سفيرة كندا بالمملكة المغربية، السيدة إيزابيل فالوا، ورئيس مجلس الأعمال المغربي-الكندي بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد رفيق لحلو.

وفي كلمة بالمناسبة، التي حضرها عدد من مدراء المقاولات والشركات المغربية والكندية، تم التذكير بأن البلدين الصديقين تربطهما علاقات تمتد لأكثر من 60 سنة، تزيد الروابط الاقتصادية من تمتينها.

كما تم تسليط الضوء على الأشواط الكبيرة التي قطعتها بلادنا في ورش التحول الرقمي وفق الرؤية الملكية السامية المُتبصرة، والتأكيد على الدور المحوري للكفاءات والمهارات المغربية في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات والتي تعد عاملا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

- جرى بمقر الوزارة بالرباط، بتاريخ 11 يوليوز 2024، استقبال سفيرة كندا بالمملكة المغربية، السيدة "إيزابيل فالوا"، وقد شكل اللقاء، فرصة لتسليط الضوء على متانة العلاقات المغربية-الكندية، كما تدارس الطرفان سُبل تطوير وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمُتمثلة بالأساس في الرقمنة وترحيل الخدمات.

تعزيز التعاون بين المملكة المغربية ومملكة الدنمارك

جرى يوم 19 مارس 2024، بمقر الوزارة بالرباط، استقبال سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة المغربية، السيد جاسبر كامرسغارد، والوفد الاقتصادي المرافق له .

وقد شكل اللقاء فرصة لمناقشة وتدارس عدد من المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وسُبل تعزيز التعاون بين المملكة المغربية والدنمارك في عدد من المجالات ذات الصلة، خصوصاً منها الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات .

كما بحث الطرفان الوسائل الكفيلة بتبادل التجارب والخبرات في مجال الخدمات الإلكترونية العمومية. وقد تم التأكيد بالمناسبة، على ما تتميزُبه المملكة المغربية كوجهة مفضلة للمستثمرين وأهمية جذب المزيد من الاستثمارات في المجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي.

توطيد الشراكة و آفاق التعاون مع جمهورية جيبوتي

على هامش احتضان مدينة مراكش لفعاليات معرض جيتكس إفريقيا المغرب 2024، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، جرى يوم 30 ماي 2024 بمقر الوزارة، عقد لقاء عمل مع وزيرة الدولة المكلفة بالاقتصاد الرقمي والابتكار بجمهورية جيبوتي، السيدة "مريم حمدو علي" والوفد المرافق لها. وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتدارس فرص الشراكة و آفاق التعاون بين بلدينا في المجال الرقمي .

وقد تم بالمناسبة، التوقيع على مذكرة تفاهم تهدف إلى تحديد إطار للتعاون في مجال التنمية الرقمية، مع التركيز على تبادل المعارف والخبرات التقنية وتحديد المشاريع المشتركة.

ويمثل هذا الاتفاق خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين وتطوير السياسات العامة الرقمية المشتركة بين البلدين الشقيقين.

تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية في مجالات التكنولوجيا والانتقال الرقمي

استقبلت السيدة أمل الفلاح السغروشني، الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 29 أكتوبر 2024، بمقر الوزارة، وفداً عن حركة مقاولات فرنسا(MEDEF) ، برئاسة كل من السيد باتريك مارتان، رئيس الحركة، والسيد جيرارد وولف، رئيس المقاولات الفرنسية المجمعة في إطار المدينة المستدامة التابعة لحركة مقاولات فرنسا، رفقة عدد من رؤساء المقاولات وأصحاب الشركات الناشئة الفرنسية.

الاجتماع شكل فرصة للتعريف بأهم الأوراش التي تشهدها بلادنا في مجال الرقمنة، حيث ذكرت السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالدينامية الرقمية التي تشهدها المملكة وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة حفظه الله. دينامية ترجمتها الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، التي حظيت مضامينها بالمباركة المولوية السامية. كما دعت السيدة الوزيرة أعضاء حركة مقاولات فرنسا إلى استكشاف الفرص الاستثمارية التي توفرها وجهة المملكة المغربية في المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والرقميات.

كما دعت السيدة الوزيرة كذلك، إلى تعميق الحوار وتبادل الأفكار حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، على رأسها الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية والمدن الذكية وتكوين الكفاءات في المجال الرقمي ومواكبة الشركات الناشئة، بما يساهم في تطويرها.

من جهته، نوَّه السيد باتريك مارتان، رئيس حركة مقاولات فرنسا (MEDEF)، بما تشهده المملكة المغربية من تطور سريع في جميع الميادين الاقتصادية، مؤكداً أن زيارة الجمعية للمغرب تتوخى توطيد علاقات الشراكة والتعاون بين البلدين الصديقين. بدوره، قال السيد جيرارد وولف، رئيس المقاولات الفرنسية المجمعة في إطار المدينة المستدامة التابعة لحركة مقاولات فرنسا أن المملكة المغربية فاعل أساسي في التنمية بالقارة الإفريقية وشريك أساسي ومحوري لفرنسا في عدد من المجالات الحيوية، وعلى رأسها المجال الاقتصادي.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار زيارة الدولة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، للمملكة المغربية، بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. والتوقيع على الإعلان المتعلق بالشراكة

الاستثنائية الوطيدة بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية، الرامية الى تمكين البلدين من رفع جميع التحديات التي تواجههما بشكل أفضل، وذلك عبر تعبئة جميع القطاعات المعنية بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

توطيد وتثمين العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية السينغال

على هامش احتضان مدينة مراكش لفعاليات معرض جيتكس إفريقيا المغرب 2024، جرى يوم 31 ماي 2024، عقد لقاء عمل مع السيد "أوليفييه بوكال"، وزير الوظيفة العمومية وإصلاح الخدمة العمومية بجمهورية السنغال، مرفوقا بسفيرة جمهورية السينغال بالمغرب، السيدة "سينادو ديال".

وقد تم خلال هذا اللقاء تباحث السبل الكفيلة بتوطيد وتثمين العلاقات بين البلدين، خصوصاً في مجال الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة، وضرورة المضي بها قُدماً. كما تم التأكيد على استعداد المملكة المغربية لتقاسم تجاربها وخبراتها مع جمهورية السنغال وتعزيز التعاون جنوب-جنوب كخيار استراتيجي وأولوية للمغرب وشركائه الأفارقة، انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتطوير الاستثمارات بين المغرب وإسبانيا

تم بتاريخ 07 يونيو 2024، بمقر الوزارة بالرباط، عقد لقاء مع السيد "إنريكي أوخيدا فيلا"، سفير مملكة إسبانيا بالمغرب، مرفوقاً بالسيد"إغناسيو غاريدو"، السكرتير الأول للسفارة الإسبانية بالمغرب.

وقد شكل اللقاءُ فرصة لتدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في عدد من المجالات، خصوصاً منها الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات. كما تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتطوير الاستثمارات بين البلدين.

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتطوير الاستثمارات بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية

جرى بمقر الوزارة بالرباط، بتاريخ 13 يونيو 2024، عقد لقاء مع السيدة "ماريسا سكوت"، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بالدار البيضاء.

اللقاء شكل فرصة لتدارس تباحث السبل الكفيلة بتوطيد وتثمين العلاقات بين البلدين في عدد من المجالات، خصوصاً منها الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وسُبل تعزيزها. كما ناقش الطرفان آفاق تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتطوير الاستثمارات بين البلدين في المجالات ذات الصلة بما يُحقق الأهداف المنشودة.

توطيد وتثمين العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية الغابون

في إطار توطيد وتثمين العلاقات بين المغرب وجمهورية الغابون، والمضي بها قُدماً، خصوصاً في مجال الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة، جرى يوم الأربعاء 10 يوليوز، بمقر الوزارة بالرباط، عقد لقاء مع السيدة "لويز بوكاندو موسافو"، وزيرة الوظيفة العمومية وتعزيز القدرات بجمهورية الغابون والوفد المرافق لها .

وقد تباحث الطرفان خلال هذا اللقاء السبل الكفيلة بتوطيد وتثمين العلاقات بين البلدين، كما تم التأكيد على استعداد المملكة المغربية لتقاسم تجاربها وخبراتها مع جمهورية الغابون وتعزيز التعاون جنوب-جنوب انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ترأس افتتاح فعاليات منتدى "المغرب-إستونيا للتعاون الرقمي

ترأست وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتاريخ 21 أكتوبر 2024، برحاب جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بالرباط، مراسم افتتاح منتدى "المغرب-إستونيا للتعاون الرقمي" حول رقمنة الخدمات العمومية، وذلك بحضور وزير خارجية جمهورية إستونيا، السيد "ماركوس تساكنا".

ويأتي هذا المنتدى ليشكل جسرا لتبادل التجارب بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا في المجالات ذات الصلة بالخدمات العمومية الإلكترونية والحكامة الرقمية بما يُعززورش التحول الرقمي ببلادنا في انسجام مع الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030".

وقد تم التذكير بالمناسبة، بمختلف المبادرات التي تشهدها المملكة في المجال الرقمي، مع إبراز الأولوية التي توليها بلادنا للرقمنة باعتبارها رافعة حقيقية للتغيير والتنمية. كما تم التأكيد على ضرورة تقاسم الخبرات مع جمهورية إستونيا في مجال الخدمات العمومية الإلكترونية، باعتبارها رائدة في هذا المجال، وأهمية الاستفادة من الممارسات الفضلى.

تعزيز التعاون و آفاق الشراكة مع الجمهورية البرتغالية

أجرت السيدة أمل الفلاح السغروشني الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتاريخ 12 نونبر 2024، بالعاصمة البرتغالية لشبونة، مباحثات مع السيد ألبرتو رودريغيز دا سيلفا، كاتب الدولة المكلف بالتحديث والرقمنة بالجمهورية البرتغالية، تهم سُبل تعزيز التعاون و آفاق الشراكة بين البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وذلك بحضور سفير المملكة بالبرتغال، السيد عثمان باحنيني.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الزيارة التي قامت بها السيدة الوزيرة للعاصمة البرتغالية لشبونة للمشاركة في الجلسة الحوارية التي همت موضوع "استكشاف إمكانات العالم العربي كسوق تكنولوجية صاعدة"، والتي نُظمت في إطار اللقاء العربي للتكنولوجيا (Meet Arab Tech)، وذلك بحضور عدد من الشخصيات العربية الفاعلة في منظومة الشركات الناشئة والتكنولوجيا .

تعزيز التعاون و آفاق الشراكة بين المملكة المغربية وجمهورية السودان

استقبلت، السيدة أمل الفلاح السغروشني الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 14 نونبر 2024، بمقر الوزارة بالرباط، معالي السيد أحمد علي عبد الرحمن، وزير العمل والإصلاح الإداري بالسودان، مرفوقا بكل من سعادة سفيرة جمهورية السودان بالمملكة المغربية، السيدة مودة عمر حاج التوم البدوي، وسعادة الأمين العام للمفوضية القومية السودانية، السيد معتصم هجو.

اللقاء بحثَ سُبل تعزيز التعاون و آفاق الشراكة بين المملكة المغربية وجمهورية السودان في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

تعزيز التعاون و آفاق الشراكة بين المملكة المغربية وسلطنة عُمان

عقدت السيدة أمل الفلاح السغروشني، الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 19 دجنبر 2024، بمقر الوزارة بالرباط، لقاء عملٍ مع سعادة السفير خالد بن سالم بامخالف، سفير سلطنة عُمان بالمملكة المغربية.

وقد تم خلال هذا اللقاء بحثُ التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في المجالات ذات الصلة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وإصلاح الإدارة وسُبل تعزيزها. كما تمَّ التأكيد على الروابط التاريخية العميقة والعلاقات الأخوية التي تجمع بين المملكة المغربية وسلطنة عُمان بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأخيه صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور.

2. التعاون المتعدد الأطراف

قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2024 بتنفيذ برامج التعاون مع المؤسسات الدولية والجهوية الشريكة، كالتالي:

لقاء عمل مع الأمين العام لمنتدى أبو ظبي للسلم لمناقشة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

جرى بمقر الوزارة بالرباط، يوم 30 أبريل 2024، استقبال معالي المحفوظ بن بيه، الأمين العام لمنتدى أبوظبي للسلم، والوفد المر افق له، وذلك في إطارزيارة عمل يقوم بها إلى المملكة المغربية.

وخلال هذا اللقاء ناقش الطرفان سُبل تعزيز التعاون واستدامة التنسيق بين الوزارة ومنتدى أبو ظبي للسلم، وتباحثا دور منتدى أبو ظبي للسلم في تطوير مفاهيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وإسهام المنتدى في تأسيس أول لجنة للذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني بهدف مواجهة التحديات الناجمة عن التطور المتسارع لتكنولوجيات في هذا المجال.

المركز الافريقي للتدريب والبحث الاداري للإنماء (كافراد):

- أشغال المجلس التنفيذي للمركز

افتتحت يوم 09 يوليوز2024، بالرباط، أشغال الدورة 59 للمجلس التنفيذي للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)، بحضور المدير العام للمركز، السيد "ستيفان موني مو اندجو".

وقد عرف اجتماع المجلس التنفيذي، حضور ممثلي تسعة من ممثلي الدول الأعضاء، من وزراء الوظيفة العمومية بإفريقيا والمسؤولين المكلفين ببرامج إصلاح الإدارة، وشكل الاجتماع، مناسبة لتدارس التحديات التي تهم إصلاح وتحديث الإدارة، بالشكل الذي يستجيب لتطلعات مواطنات ومواطني القارة الإفريقية، بالإضافة إلى بحث السبل الكفيلة بتبادل التجارب والخبرات للإرتقاء بالتعاون الافريقي جنوب - جنوب .

وللتذكير فقد أُحدث المركز الافريقي للتدريب والبحث الاداري للإنماء (كافراد)، الذي تحتضن بلادنا مقره الرئيسي، سنة 1964 بمبادرة من المغفورله صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وهو أول مركز إفريقي يضطلع بمهام تحسين وتطوير الخدمات الإدارية، بالإضافة إلى تدريب أطر الإدارة العمومية بالدول الإفريقية أعضاء المنظمة.

- انعقاد الدورة 59 لمجلس إدارة الكافراد و انتخاب مديره العام الجديد

تم بتاريخ 9 يوليوز 2024، بمدينة الرباط، عقد أشغال الدورة 59 للمجلس الإداري للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري من أجل التنمية(CAFRAD) ، وذلك بحضور السيدات والسادة وزراء الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة بعدد من الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة أعضاء المركز.

وتميَّزت أشغال المجلس الإداري التاسع والخمسين للمركز، بانتخاب المدير العام الجديد للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري من أجل التنمية، السيد "كوفي آسوفي ديودوني"، من جمهورية البنين، لولاية مدتها أربع (4) سنوات.

وقد اختُتمت أشغال المجلس الإداري، ببرقية الشكر والامتنان التي رفعها رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، إلى مقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، نوهوا من خلالها بالأوراش والمنجزات والإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي تحققت بالمملكة بفضل الرؤية السديدة لجلالته. كما أثنى المشاركون على العناية الملكية السامية للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري من أجل التنمية (CAFRAD)، الذي تحتضن بلادنا مقره الرئيسي، بما يُحقق إشعاع هذه المؤسسة إقليمياً ودولياً ويُعزز التعاون جنوب-جنوب.

- تنصيب المدير العام الجديد للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري من أجل التنمية (CAFRAD)

تم يوم 25 يوليوز 2024، بمدينة الرباط، تنصيب المدير الجديد للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري من أجل التنمية (CAFRAD) السيد "كوفي ديودوني أسوفي"، وتهنئته على الثقة التي منحها إياهُ أعضاء المجلس الإداري خلال اجتماعهم في 9 يوليوز الماضي بالرباط. كما تم بالمناسبة تقديم الشكر للمدير العام المنتهية ولايته، السيد "ستيفان موني مو اندجو"، على مجهوداته التي بذلها خدمة لهذه المؤسسة التي تتخذ من المملكة المغربية مقراً لها.

وقد تم التأكيد على الأهمية التي تولها بلادنا لمقاربة التعاون جنوب-جنوب، والتي جعل منها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله خيارا استراتيجيا وأولوية بالنسبة للمملكة وشركائها في إفريقيا، تقوم على التضامن والتعاون وخدمة المصالح المشتركة، بما يعود بالنفع على المواطن الإفريقي.

- البنك الدولي لدائرة المغرب العربي ومالطا

جرى يوم 12 يوليوز 2024 بمقر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، استقبال السيد "جيسكو هنتشِل"، وذلك على إثر انتهاء مهامه كمدير إقليمي لدائرة المغرب العربي ومالطا لمجموعة البنك الدولي. كما تم بالمناسبة ذاتها استقبال السيد "أحمدو مصطفى نديايي"، المدير الإقليمي الجديد لدائرة المغرب العربي ومالطا .

وخلال هذا اللقاء، تمت تهنئة السيد "أحمدو مصطفى نديايي" على تعيينه مديرا إقليميا جديدا، والتنويه بجودة علاقات التعاون بين المملكة المغربية ومجموعة البنك الدولي. اللقاء تدارس أيضاً سبل و آفاق التعاون مع المجموعة في مجال التحول الرقمي وتطوير التعاون وتوطيد الشراكة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

- الاتحاد الأوروبي

تم يوم 12 يوليوز بمقر الوزارة بالرباط، استقبال سفيرة الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية، السيدة "باتريشيا بيلار لومبارت كوساك"، مرفوقة بالمفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع، السيد "أوليفر فاريلي".

وخلال هذا اللقاء، تم تدارس عدد من الملفات والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، وكذا استعراض آفاق التعاون الثنائي وسبل تعزيزها بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بما يحقق الأهداف المرجوة .

منظمة التعاون الرقمي(DCO)

- مثلت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ، يوم 31 يناير 2024، بالمنامة، المملكة المغربية في أشغال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة الثالثة لمنظمة التعاون الرقمي "Digital Cooperation Organization"، التي يعد المغرب أحد أعضائها المؤسسين.

وقد شكلت هذه المشاركة، فرصة لتأكيد التزام المغرب ومشاركته النشطة مع بقية البلدان الأعضاء في مختلف المبادرات على المستوى الإقليمي من أجل اقتصاد رقمي مزدهر وشامل.

وللإشارة، فإن منظمة التعاون الرقمي (DCO) تعتبر منظمة إقليمية تضم حالياً ثلاثة عشر دولة عضوا، وتتمثل مهمتها الرئيسية في تطوير اقتصاد رقمي شامل ومزدهر.

- وبتاريخ 15 دجنبر 2024، بالرياض، بالمملكة العربية السعودية، شاركت الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، في أشغال الحوار الوزاري حول الأخبار الزائفة، والذي أشرفت على تنظيمه منظمة التعاون الرقمي، تحت شعار: "الحوار الوزاري حول الأخبار الزائفة: نحو تبني مسار موحد للمضي قدماً"، بحضور عدد من وزراء الدول أعضاء المنظمة.

وفي كلمتها بالمناسبة، تطرقت السيدة الوزيرة لإشكالية الأخبار الزائفة والأبعاد التي صارت تتخذها في ظل الدينامية الرقمية والتطور المتسارع في التكنولوجيا المتقدمة، مؤكدة أن المملكة المغربية تولي هذا الموضوع أهمية كبيرة لما له من انعكاسات سلبية على مختلف المجالات، مع العمل على خلق بيئة رقمية سليمة تضمن خصوصية الأفراد وحقوقهم. مضيفة أن التنسيق في إطار منظمة التعاون الرقمي وتقاسم الممارسات الفضلى في هذا الصدد كفيلٌ بالتصدي لظاهرة الأخبار الزائفة والحد من آثارها.

ويأتي هذا الحوار الوزاري، في إطار النسخة 19 من المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنيت الذي تحتضنه المملكة العربية السعودية، والذي تنظمه الأمم المتحدة بشكل سنوي، والذي يعرف حضور أزيد من 10 آلاف مشارك، وتواجد 160 دولة وأزيد من 1000 متحدث وخبير لمناقشة وصياغة التوجهات والسياسات الدولية حول مستجدات حوكمة الإنترنت والتو افق عليها بشكل تشاركي بين القطاعين العام والخاص.

- وبتاريخ 16 دجنبر 2024، عقدت السيدة الوزيرة أمل الفلاح السغروشني بالرياض، لقاء عمل مع السيدة ديمة اليحيى، الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي، مرفوقة بفريق عمل المنظمة، لتباحث سُبل تعزيز التعاون وتعميق التنسيق بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومنظمة التعاون الرقمي، كما تم تقديمُ عرضٍ سلط الضوء على أهم أنشطة المنظمة وبرامجها.

واستعرضت السيدة الوزيرة، أهم الأوراش التي تشهدها المملكة المغربية في مجال التحول الرقمي وفق الرؤية الملكية السامية، مؤكدة على ضرورة تقاسم الممارسات الفضلى وتبادل الخبرات مع المنظمة ودولها الأعضاء. من جهتها، أشادت السيدة ديمة اليحيى بالدينامية الرقمية التي تعرفها المملكة المغربية، مجددة التأكيد على أهمية بحث آفاق جديدة للشراكة بين الجانبين.

- وعلى هامش المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنيت، الذي تحتضن فعالياته المملكة العربية السعودية، عقدت الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 15 دجنبر 2024، بالرياض، لقاء عمل مع السيد "لي جونهوا"، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

اللقاء بحث سُبل التعاون و آفاق الشراكة في المواضيع ذات الصلة بالانتقال الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وإصلاح الإدارة، مثلما أكد الجانبان على ضرورة تعزيز تبادل الخبرات وتقاسم الممارسات الفضلى بما يحقق الأهداف المرجوة.

- شاركت السيدة الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 15 دجنبر 2024، بالرياض، في أشغال القمة الدولية للشباب حول الذكاء الاصطناعي في التعليم تحت شعار: "التعاون بين الأجيال من أجل مستقبل رقمي مسؤول "، والتي تم تنظيمها على هامش المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنيت الذي تنظمه الأمم المتحدة، وتحتضن فعالياته المملكة العربية السعودية.

وفي مداخلتها بالمناسبة، أكدت السيدة الوزيرة، على ضرورة تحقيق التوازن بين الابتكار وتطوير المنظومات التعليمية عبر الذكاء الاصطناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الأخلاقية والاستعمال المسؤول للذكاء الاصطناعي بما يمكن من الإدماج المستدام في التعليم، مذكرة بأهمية تحفيز الشباب وتشجيعهم على البحث والتطوير بما يساهم في التنمية الشاملة للمجتمعات.

وقد تطرقت هذه القمة، التي عرفت حضور عدد من الخبراء والمسؤولين الدوليين، للذكاء الاصطناعي ودوره في التعليم، حيث ارتكز النقاش حول أهم القضايا ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والتعليم في إطار الاعتبارات الأخلاقية، والطرق التي يمكن أن تتطور من خلالها الأنظمة التعليمية بما يهيئ المجتمعات المختلفة لمستقبل يحركه الذكاء الاصطناعي.

التوقيع على مذكرة تفاهم مع هيئة الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية لتعزيز التعاون في مجالات الحكومة الرقمية

وقعت الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، بمعية معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات- رئيس مجلس إدارة هيئة الحكومة الرقمية، المهندس عبد الله بن عامر السواحه، يوم 16 دجنبر 2024، بالرياض، بالمملكة العربية السعودية، مذكرة تفاهم تهمُّ تعزيز التعاون في مجالات التحول الرقمي الحكومي .

وترمي مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وهيئة الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية من خلال دعم البحث والابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة في مجالات الحكومة الرقمية، مع تقاسم الممارسات الفضلى وبناء القدرات المتخصصة.

وقد جاء توقيع مذكرة التفاهم هذه في إطار النسخة 19 من المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنيت الذي تحتضنه المملكة العربية السعودية، وتنظمه الأمم المتحدة بشكل سنوي، والذي يعرف هذه السنة حضور أزيد من 10 آلاف مشارك، وتواجد 160 دولة وأزيد من 1000 متحدث وخبير.

الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة(USTDA)

بتنظيم من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة (USTDA) ، قامت بعثة مغربية رسمية عالية المستوى، بمهمة للقاء مختلف الفاعلين في صناعة التكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد ضم الوفد الرسمي للمملكة المغربية بالإضافة لممثلي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ممثلين عن كل من وكالة التنمية الرقمية « ADD » والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات وشركة تكنوبارك المغرب« MITC» والاتحاد العام لمقاولات المغرب « CGEM » وفدرالية التكنولوجيات والاتصال والأوفشورينغ « APEBI » وكذا جمعية مستعملي الأنظمة المعلوماتية بالمغرب« AUSIM » .

- وقد عقدت هذه البعثة يوم الإثنين 12 فبراير 2024، عدة اجتماعات، مع ممثلي كل من شركة "IBM" ومنظمة "Capital Factory"، المتخصصة في دعم الشركات الناشئة، بالإضافة إلى شركة "Amazon Web Services" وذلك لتبادل الخبرات وبحث سبل التعاون في مجالات الانتقال الرقمي، والأمن السيبيراني والذكاء الاصطناعي.

- ويوم الثلاثاء 13 فبراير، تم بمعية ممثلي الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة (USTDA)، عقد ندوة بحضور نخبة من الفاعلين الاقتصاديين الأمريكيين، حيث تم تقديم عرض حول مميزات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وخاصة في المجال الرقمي. كما تطرقت البعثة المغربية لمختلف مؤشرات الاقتصاد الرقمي الوطني ومختلف نقاط القوة التي من شأنها تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بشراكة رابح/رابح مع القطاع الخاص الوطني.

وعقب هذه الندوة، تم عقد ورشات عمل ثنائية (one to one) مغلقة مع مسؤولي وممثلي المؤسسات والشركات الأمريكية المشاركة بتنسيق مع الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة(USTDA) ، وشكلت هذه الورشات مناسبة لتوضيح الرؤية الوطنية في المجال الرقمي والتفاعل المباشر مع استفسارات الفاعل الاقتصادي الأمريكي حول سبل الاستثمار والشراكة.كما عقدت البعثة في نفس اليوم أيضا، اجتماعا مع مديرية موارد المعلومات لولاية تكساس "Texas Department of Information Ressources"، وذلك لتبادل الخبرات والتجارب في مجال رقمنة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفق وتدبير الخدمات السحابية.

- وبتاريخ 14 فبراير 2024، اجتمعت البعثة المغربية بمعية الوفد الذي يمثل وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الادارة وممثلي وكالة (USTDA)، بفاعلين أمريكيين رائدين في مجالي تسريع الشركات الناشئة (international accelerator) وفي مجال الذكاء الاصطناعي وبناء البنيات الداعمة لمراكز البيانات (digital reality)، وقد شكل هذا اللقاء فرصة لبحث سبل التعاون والشراكة وكذا عرض فرص الاستثمار الرقمي بالمغرب كبوابة إقليمية بالمنطقة.

- ويوم 15 فبراير 2024، أستهل الوفد المغربي بمعية الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، زيارته لوادي السيليكون، بلقاء مع الإدارة المحلية لمدينة سان خوسيه، حيث ناقش الطرفان مستجدات تدبير المدن بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي ورقمنة الخدمات الادارية وتحليل البيانات. ثم انتقلت البعثة بعد ذلك الى شركة "cisco"، حيث اطلعت على المستجدات التقنية والتكنولوجيا الذكية والتفاعلية التي تعرضها الشركة في مجالات داعمة مختلفة (التعليم، الصحة، الرياضة، الادارة الرقمية،...). كما زارت البعثة، شركة "juniper networks" الرائدة في مجال دعم أمن الشبكات المعزز بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

وفي نفس اليوم، عقد الوفد اجتماعا مع شركة "google"، تمحور حول خدماتها المتعلقة بالبنيات السحابية ونماذج الذكاء الاصطناعي الداعم للأمن السيبراني، وقد سنحت الفرصة للقاء مجموعة من الكفاءات المغربية بنفس الشركة .

- ويوم 16 فبراير 2024، التقى الوفد المغربي بمعية ممثلي الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة " U.S. Trade and Development Agency (USTDA) "، بمجموعة من الشركات الأمريكية الرائدة في مجال تأمين قواعد البيانات وتدبيرها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي كشركتي "Cohesty" و "Zscaler" وكذا في مجالي الحوسبة عالية الأداء المعززة بتقنيات التعلم الذاتي والذكاء

الاصطناعي ومعالجات الصور من الجيل الجديد كشركة "Nvidia" ومجال تصميم وتصنيع وتشغيل أنظمة الخدمات اللوجستية والتسليم الفوري عبر طائرات "الدرون"، خاصة في مجال توصيل المستلزمات الطبية المستعجلة كشركة "Zipline". وقد عرفت هذه الاجتماعات نقاشات مهمة و أفضت الى استشراف مجالات شراكات مهمة مع الفاعلين العموميين والخواص بالمغرب.

- ويوم 19 فبراير 2024، التقى الوفد المغربي، بشركتي "Nutanix " و "Equinix " الفاعلتين في مجال تدبير قواعد البيانات وتأمينها. وقد شكل هذا اللقاء مناسبة لعرض التوجهات الكبرى للمغرب في مجال التحول الرقمي للاقتصاد الوطني ولا سيما عبر تدبير البيانات وتأمينها وتدارس مختلف الشراكات المحتملة.

الشركة الهندية العالمية "HCL "

جرى بمقر الوزارة بالرباط، بتاريخ 16 فبراير 2024، استقبال السيد "راجيف شيش"، كبير مسؤولي الإيرادات بشركة "HCLSoftware "، المتخصصة في تطوير وتسويق ودعم البرمجيات الخاصة بالتحول الرقمي والبيانات والذكاء الاصطناعي، التابعة للشركة الهندية العالمية "HCL "، والذي يقوم بزيارة عمل إلى المملكة المغربية.

وشكل اللقاء، فرصة لتباحث سبل تعزيز حضور المشاريع الاستثمارية للمجموعة الهندية بالمغرب بعد أن دشنت أول مركز لها لترحيل البرمجيات بالمغرب في يوليوز من السنة الماضية، بما يسهم كذلك في تطوير خدماتها الموجهة لفائدة زبنائها، في مجال الرقمنة والهندسة، والسحابية، والذكاء الاصطناعي والبرمجيات.

مجموعة "جلوفو" العالمية، المنصة التكنولوجية للتوصيل متعددة الفئات

بمقر الوزارة بالرباط، بتاريخ 16 فبراير 2024، جرى عقد لقاء مع السيد "أوسكار بيير"، الرئيس المدير العام والمؤسس المشارك لمجموعة "جلوفو: GLOVO"، المنصة العالمية التكنولوجية للتوصيل متعددة الفئات.

اللقاء شكل فرصة للتعرف على أنشطة هذه المجموعة ببلادنا، حيث نوه مديرها العام بوجهة المغرب باعتبارها الرابعة لمنصة "جلوفو" من بين 25 وجهة عالمية وأحد أكبر أسواق المجموعة، بفريق عمل مكون من 400 من الكفاءات المغربية، مؤكداً على محورية المغرب كقطب إفريقي هام بالنسبة للمجموعة. كما سلط السيد بيير الضوء على إسهام المجموعة في تعزيز رقمنة خدمات المتاجر الصغرى بما ينعكس على تطوير المنظومة الوطنية الرقمية.

وقد تم بالمناسبة، تقديم لمحة عن التوجهات العامة لورش التحول الرقمي ببلادنا، وفق الرؤية الملكية السامية المتبصرة، وعلى ما يتميز به المغرب من مؤهلات كفيلة باستقطاب الشركات العالمية الفاعلة في مجال الرقمنة و إنتاج الخدمات الرقمية ذات القيمة المضافة العليا.

مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة بدولة الإمارات العربية المتحدة

بتاريخ 5 مارس 2024، بمقر الوزارة بالرباط، جرى لقاء عمل مع المدير العام لمجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، السيد شهاب عيسى أبو شهاب، والوفد المرافق له، وذلك في إطار زيارة عمل يجريها بالمملكة المغربية.

وخلال اللقاء تم تسليط الضوء على الأهمية البالغة التي تولها بلادنا لتسريع ورش التحول الرقمي والاستفادة من فرص التنمية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. كما شكل اللقاء فرصةً للتعرف على رؤية ومهام مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة وإسهاماته في منظومة التكنولوجيا والبحث والابتكار بدولة الإمارات العربية المتحدة .

كما تم بالمناسبة، استعراض سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ومجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة في المجالات ذات الاهتمام المشترك بما يحقق تنزيل الأهداف المنشودة.

- **منتدى أبو ظبي للسلم**

جرى يوم الثلاثاء 30 أبريل 2024، بمقر الوزارة بالرباط، استقبال معالي المحفوظ بن بيه، الأمين العام لمنتدى أبو ظبي للسلم، والوفد المرافق له، وذلك في إطار زيارة عمل يقوم بها إلى المملكة المغربية.

وخلال هذا اللقاء ناقش الطرفان سُبل تعزيز التعاون بين الوزارة ومنتدى أبو ظبي للسلم، وتباحثا دور منتدى أبوظبي للسلم في تطوير مفاهيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وإسهام المنتدى في تأسيس أول لجنة للذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني، والتي تهدف إلى مواجهة التحديات الناجمة عن التطور المتسارع لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. كما أكد الطرفان على حرصهما على تعزيز واستدامة التنسيق بين الوزارة والمنتدى.

- **المؤتمر الدولي لمستقبل أكثر استدامة 2024" بأبوظبي**

شاركت الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 12 دجنبر 2024، بأبوظبي، بالإمارات العربية المتحدة، في أشغال النسخة الثانية من "المؤتمر الدولي لمستقبل أكثر استدامة 2024"، والتي تنعقد تحت شعار "الابتكار والتحوُّل الرقمي من أجل مستقبل مستدام."

وفي كلمتها بالمناسبة، سلطت السيدة الوزيرة الضوء على الدور المحوري الذي بات يلعبه الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية في مواكبة تحديات عالم اليوم، وإرساء مجتمعات قادرة على التكيُّف مع التحديات المستقبلية. مذكرةً بالدينامية الرقمية التي تشهدها المملكة المغربية بفضل الرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله .

كما تطرقت السيدة الوزيرة في كلمتها على هامش هذا المؤتمر، الذي تُنظمه جامعة أبوظبي، لأهم أهداف الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، والتي حظيت مضامينها بالمباركة المولوية السامية، وارتكازها، من بين محاور أخرى، على الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي باعتبارهما مسرعين أساسيين لرقمنة الخدمات العمومية ومشجعين على استقطاب مزيد من الفاعلين الدوليين للمملكة .

- **الشركات الأمريكية العالمية الفاعلة في الاستثمار في الشركات الناشئة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي**

أجرى وفد من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، جولة عمل إلى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، تم خلالها زيارة عدد من الشركات الأمريكية العالمية الفاعلة في الاستثمار في الشركات الناشئة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، بهدف التعريف بالآفاق الواعدة التي تتيحها وجهة المملكة المغربية.

- **الشركة العالمية للاستثمار مبادلة**

عقدت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يوم 7 ماي 2024، لقاء عمل مع شركة الاستثمار العالمية مبادلة، ممثلة في الدكتور رفيق مكي، رئيس قسم التكنولوجيا بوحدة الاستثمار في الشركات الناشئة وفريق عمل الشركة.

وشكل القاء فرصة لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين المملكة المغربية وشركة مبادلة للاستثمار في مجال الشركات الناشئة، بما من شأنه تطوير هذه المنظومة الدينامية، حيث تم التذكير بالمناسبة بما تتميز به بلادنا من كفاءات ومواهب شابة متألقة في مجالات الابتكار والرقمنة وريادة الأعمال .

- **شركة "Open AI" الرائدة العالمية في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي**

وبتاريخ 8 ماي 2024، نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لقاء عمل مع "براد لايتكاب"، الرئيس التنفيذي للعمليات بشركة "Open AI" الرائدة العالمية في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والمطورة لروبوت المحادثة "ChatGPT"، بمعية فريق عمله . وخصص اللقاء لبحث سبل التعاون في مجالات البحث والابتكار في المغرب، وكذا تطوير منظومة للذكاء الاصطناعي بما يتلاءم مع خصوصيات المجتمع المغربي.

- **مجموعة 'Cohesity' الرائدة العالمية في تدبير المعطيات**

نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بتاريخ 9 ماي 2024، لقاء عمل مع شركة "Cohesity" الرائدة العالمية في مجال تدبير ومعالجة وحماية المعطيات، خصص لبحث سبل ومجالات التعاون والشراكة، وكذا آفاق استقطاب هذا الفاعل الدولي الهام إلى بلادنا بما يعزز من موقعها كرائد إقليمي رقمي.

وقد تم تسليط الضوء خلال هذا اللقاء، على ما تتمتع به المملكة المغربية من مؤهلات مشجعة على استقطاب كبريات الشركات التكنولوجية العالمية، وعلى رأسها الكفاءات المغربية الشابة المتألقة في منظومة الابتكار والرقمنة،

- **اللقاء العربي للتكنولوجيا "Meet Arab Tech " بالعاصمة البرتغالية لشبونة**

شاركت الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 11 نونبر 2024، بالعاصمة البرتغالية لشبونة، في الجلسة الحوارية التي همت موضوع "استكشاف إمكانات العالم العربي كسوق تكنولوجية صاعدة"، نُظمت في إطار اللقاء العربي للتكنولوجيا(Meet Arab Tech) ، وذلك بحضور عدد من الشخصيات العربية الفاعلة في منظومة الشركات الناشئة والتكنولوجيا .

وخلال مداخلتها أوضحت السيدة الوزيرة، أن المملكة المغربية اتخذت عدة مبادرات بهدف تسريع تحولها الرقمي، أهمها الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، التي تم إطلاقها في شتنبر الماضي، مشيرة إلى أن الاقتصاد الرقمي يعتبر رافعة

أساسية للتنمية السوسيو اقتصادية ضمن هذه الاستراتيجية. مشددة على أهمية الصحة الرقمية، خصوصاً وأن المغرب تنتظره استحقاقات كبرى مثل كأس العالم تستوجب إيلاء أولوية وأهمية لهذا المجال، مع ضرورة استثمار الحلول الرقمية لتجويد العرض الصحي.

وأضافت السيدة الوزيرة، أن الاستراتيجية الوطنية تهدف أساسا إلى تبسيط ورقمنة الخدمات العمومية، بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد الرقمي ومواكبة قطاع ترحيل الخدمات والشركات الناشئة، داعية مختلف الحاضرين إلى استكشاف الفرص التي تتيحها بلادنا للمستثمرين والشركات الدولية والكفاءات الشابة المتخصصة في المجالات التكنولوجية المختلفة.

- قمة الويب "Web Summit" بالعاصمة البرتغالية لشبونة

على هامش قمة الويب "Web Summit" التي احتضنتها العاصمة البرتغالية لشبونة، شاركت الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 13 نونبر 2024، في أشغال الجلسة الحوارية التي جاءت تحت عنوان "التعاون الدولي والمنظومة التكنولوجية".

السيدة الوزيرة تطرقت خلال مداخلتها لأهم الأوراش التي تشتغلُ عليها المملكة لتسريع ورش التحول الرقمي، وأهم ما جاءت به الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، سواءٌ على مستوى تعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني أو تطوير الذكاء الاصطناعي أو مواكبة الشركات المغربية الناشئة، بما يمكن من استقطاب المزيد من الفاعلين والمستثمرين الدوليين، مؤكدةً على أهمية تشجيع البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات، وضرورة إدماج الكفاءات من المغاربة المقيمين بالخارج في الدينامية الرقمية التي تشهدها بلادنا.

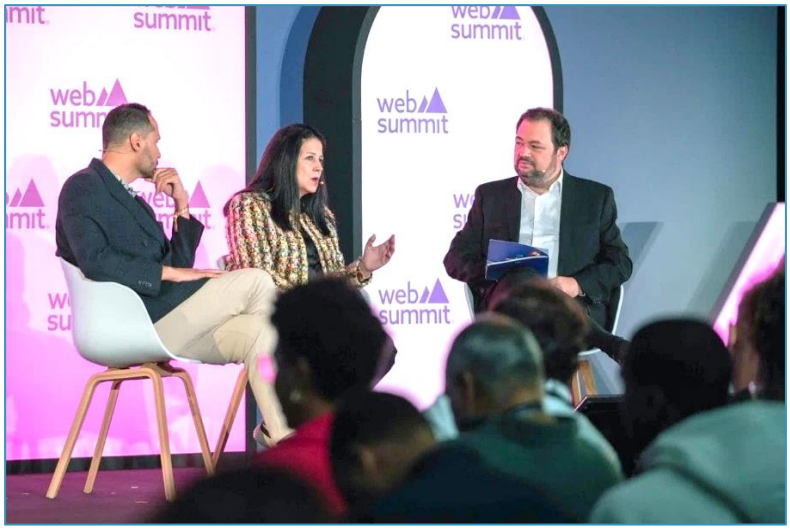

كما عقدت السيدة الوزيرة، مؤتمراً صحفياً عقب الجلسة الحوارية، خُصص للإجابة على أسئلة وسائل الإعلام الدولية المشاركة في هذا الحدث التكنولوجي الدولي.

- ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا

ترأست الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة أمل الفلاح السغروشني، يوم 2 دجنبر 2024، بمدينة سلا، أشغال الجلسة الافتتاحية الخاصة بالحدث التعلمي بين الأقران في موضوع "الاستثمار في الرقمنة"، وهو الحدث الذي يأتي في إطار مبادرة ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا، والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص في إفريقيا من خلال زيادة جاذبية الاستثمار الخاص وتحسين الأعمال والتمويل.

وفي كلمتها بمناسبة هذا الحدث الذي عرف حضور عدد من السفراء ومدراء المنظمات الإقليمية، ذكرت السيدة الوزيرة أن احتضان المملكة لهذه التظاهرة هو ترجمة لالتزام المغرب الراسخ بتنمية وتطوير القارة الإفريقية من خلال تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

كما أكدت السيدة الوزيرة على ضرورة الاستثمار الأمثل للفرص التي تتيحها الثورة الرقمية لتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات العمومية والشفافية وتحقيق الشمولية، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية على مستوى القارة وتحديث البنيات التحتية الرقمية .

التواصل

وعيا من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بأهمية التواصل العمومي في دفع السياسات العمومية وتطوير حكامتها، وتثبيت مصداقيتها وتقوية التراكمات والنتائج الإيجابية وتعبئة مختلف الفاعلين حول أهدافها، فقد حرصت الوزارة على التواصل المستمر والفعال حول الأوراش والبرامج التي تشتغل عليها، وذلك من خلال:

- إعداد وتوحيد الرسائل التواصلية الموجهة للصحافة والرأي العام ونشرها عبر وسائل الإعلام السمعي البصري والصحافة المكتوبة والإلكترونية، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي؛
- المشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزية التي تعالج مواضيع ذات صلة بمهام وأوراش وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة من أجل تنوير الرأي العام حول اختصاصاتها والتعريف بأوراشها الكبرى؛
- إنتاج أفلام مؤسساتية تعرف بأوراش و أنشطة ومشاريع الوزارة لاستعمالها في كافة التظاهرات التواصلية للقطاع؛
- إنتاج كبسولات موضوعاتية حول الأوراش والمشاريع التي تشتغل عليها الوزارة لعرضها في كافة التظاهرات، يتم نشرها على قناة الوزارة على يوتيوب (https://www.youtube.com/channel/UC6PhpJlxC70V4h9o9mbjQyw)
- تطوير وإغناء وتحيين شبكات التواصل الاجتماعي وكذا الموقع المؤسساتي للوزارة؛
- إعداد ونشر حصيلة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2023؛
- تنظيم لقاء تواصلي حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

- تنظيم لقاء تواصلي مع عدد من وسائل الإعلام الوطنية، وكذا الأجنبية المعتمدة بالمملكة بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" التي حظيت بالمباركة المولوية السامية لمضامينها. اللقاء شكّل فرصةً للإجابة عن أسئلة السيدات والسادة الصحافيات والصحافيين، والتفاعل مع ملاحظاتهم المتعلقة بمضامين الاستراتيجية الوطنية وأهمِّ أهدافها.
- تنظيم لقاء تواصلي ضمَ مختلف موظفي وأطر ومسؤولي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تم خلاله استعراض محاور الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، حيثُ تم التأكيد على الدور المحوري والهام الذي تلعبه الموارد البشرية بالوزارة في إنجاح ورش التحول الرقمي ببلادنا .كما شكل هذا اللقاء، فرصةً للتفاعل مع ملاحظات وآراء و أفكار مختلف السيدات والسادة موظفات وموظفي الوزارة حول الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، والسُبل الكفيلة بتنزيلها التنزيل الأمثل وفقا لتطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله و انتظارات المواطنات والمواطنين
- تنظيم أشغال الدورة التاسعة والخمسون 59 للمجلس الإداري للكافراد واجتماع المجلس التنفيذي للكافراد؛
- تنظيم النسخة الثانية من معرض جيتكس إفريقيا المغرب 2024 ؛
- تنظيم النسخة الأولى لحفل تسليم جوائز "ريادة" لتميز الحكومة الرقمية على هامش فعاليات جيتكس إفريقيا المغرب.

صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية

يشكل صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية إطارا تمويليا لدعم تنزيل أوراش التحول الرقمي وتحديث المرافق العمومية واستعمال الأمازيغية من طرف مختلف الفاعلين من إدارات عمومية وجماعات ترابية ومقاولات ومؤسسات عمومية وقطاع خاص وجمعيات وتعاونيات ومؤسسات ومعاهد التكوين.

وقد تم برسم سنة 2024، ما يلي:

- تمويل المشاريع المتعلقة بالبرامج التالية:
  - تحديث المرافق العمومية،
  - استعمال الأمازيغية،
  - الانتقال الرقمي.
- الشروع في دراسة مشروع القرارين التطبيقيين للمرسوم رقم 2.23.245 الصادر في 8 ماي 2023 المتعلق بتحديد أشكال وكيفيات دفع المبالغ وتقديم الدعم من صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية مع مديرية الميزانية؛
- عقد لقاءات تقييمية مع الفاعلين المستفيدين من دعم الصندوق لتتبع وضعية تنفيذ 21 مشروعا خلال شهر ماي 2024؛
- إطلاق الصيغة المحينة للموقع الإلكتروني لصندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية انسجاما مع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد للصندوق؛
- إعداد تقرير حول الحساب الإداري للصندوق برسم سنة 2023؛
- إعداد تقرير حول منجزات الصندوق خلال سنوات 2021-2022-2023.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⴰⵎⵙⵎⵓⵔⵉ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴼⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

شارع الحاج أحمد الشرقاوي، ص.ب 1076، أكدال - الرباط

www.mmsp.gov.ma

www.gouvernement-ouvert.ma

www.emploi-public.ma

www.chikaya.ma

www.chafafiya.ma

www.ogfp.ma

@Reformeadministration

@Ministere_TNRA

Ministère de la Transition Numérique
et de la Réforme de l'Administration

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰⵎⵙⵙⴰⵡⴰⵏ ⴷ ⵜⵙⵏⴼⵍⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

شارع الحاج أحمد الشرقاوي، ص.ب 1076، أكدال - الرباط

www.mmsp.gov.ma

www.gouvernement-ouvert.ma

www.emploi-public.ma

www.chikaya.ma

www.chafafiya.ma

@Reformeadministration

@Ministere_TNRA

Ministère de la Transition Numérique
et de la Réforme de l'Administration